قسم العلاقات الدولية

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أوروبا:

إشكالية الأمن الطاقوي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالبة

شيماء بوصوار

إشراف البروفيسور

فليسي نرجس

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
البروفيسور فليسي نرجس	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
زيام عبد النور	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مناقشا
عامر ميلود	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا

السنة الجامعية: 2022- 2023

شكروعرفان:

الحمد لله الذي بحمده تتم النعم والشكر القائل في محكم تنزيله " ولئن شكرتكم لأزيدنكم" والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين أما بعد: لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة فليسي نرجس التي أشرفت على إنجاز هذا العمل المتواضع من خلال نصائحها العلمية السديدة، كما أشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة العمل بهدف تصحيحه وتقويمه.

ولا يفوتني شكر الأستاذ حميد رامي وكل أساتذة المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية الذين ساهموا في تكويني طيلة مساري الجامعي.

إهداء

إلى روح جدتي زبيدة رحمها الله

إلى والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى إخوتي سندي في الحياة

إلى جدتي ربيحة التي رافقتني بالدعاء، أطال الله في عمرها

إلى كل العائلة

إلى صديقاتي: صابرين، فاطمة الزهراء، ليندة، منال، دلال

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة لتبيين الثقل الكبير الذي تشكله الامدادات الروسية من الطاقة إلى أوروبا، وتحليل مدى قدرتها في التغلب على الاحتكار الروسي للطاقة، بعد تفاقم التداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية المتجددة لسنة 2022 على أمن الطاقة في أوروبا.

استنادا لتحليل مجموع التحديات التي تتعلق بعدم الاستقرار السياسي لأغلب المناطق المنتجة للطاقة، والتكاليف المرتفعة في البعض منها، ناهيك عن غياب البنية التحتية وضعف التكنولوجيا التي تستدعي استثمارات ضخمة، في إطار ارتفاع أسعار الطاقة التي أدت لتبعات تراكم المشاكل في الداخل الأوروبي، ثم إن للخلافات السياسية بين دول الإتحاد الأوروبي دور سلبي في تطبيق الاستراتيجيات المقترحة لتجاوز أزمة الطاقة من منطلق تباطئ وتيرة الاتحاد في اتخاذ خطواته التنفيذية لاستيعاب تلك المخاطر والمشكلات الداخلية. كل هذه التحديات التي تواجه أوروبا ستحول دون نجاحها في تحقيق هدف بناء استراتيجية موحدة ومنسقة وقادرة على تجاوز التبعية الطاقوية لروسيا.

الكلمات المفتاحية: أمن الطاقة، التبعية الطاقوية، الإتحاد الأوروبي، الحرب الروسية الأوكرانية.

Abstract: This study aims to demonstrate the great weight that Russian energy supply to Europe poses, and to analyze the extent to which it can overcome Russian energy monopoly, following the growing negative repercussions of the renewed 2022 Russian-Ukrainian war on Europe's energy security.

Based on an analysis of the overall challenges related to political instability in most energy-producing regions and high costs in some of them as well as the lack of infrastructure and poor technology that require significant investment in the context of rising energy prices that have led to growing problems within Europe, Political differences between EU countries also play a negative role in applying proposed strategies to overcome the energy crisis by slowing down EU operational steps to accommodate those risks and internal problems. All these challenges facing Europe will prevent it from succeeding in achieving the goal of building a unified and coordinated strategy capable of overcoming Russia's energy dependence. Keywords: energy security, energy dependence, European Union, Russian-Ukrainian war

مقدمة

مقدمة

تعتبر الطاقة من المصادر الأساسية ذات الأهمية المتعاظمة لدى الدول الصناعية، ليس لأنها المحرك الأساسي للاقتصاد الدولي فحسب، بل لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، في ظل تقديم الموارد الطاقوية خاصة منها النفط والغاز اللذان قدما تقسيما جيوبوليتيكيا جديدا للعالم، فلم يصبح هناك معسكر شرقي ولا غربي، ولا دول اشتراكية ولا رأسمالية، بل أصبحت دول العالم مقسمة لدول منتجة و مستوردة وأخرى تمثل مناطق عبور، وبالتالي أصبح متغير الطاقة من أهم المتغيرات التي تسير منظومة العلاقات داخل النسق الدولي، في مقابل تزايد الطلب العالمي على الموارد نتيجة النمو الاقتصادي الديناميكي و الزيادة السكانية ونقص الاحتياطات في سوق النفط والغاز الطبيعي سوغ لتزايد حدة التنافس الدولي للوصول للموارد الطاقوية.

إن التقسيم الجيوبوليتيكي الذي فرضته ديناميكية الموارد الطاقوية في العلاقات الدولية والتحول في ميزان القوة للدول المنتجة، حتم على الدول المستهلكة البحث عن إيفاء متطلبات الاستهلاك المحلي، في إطار صياغة استراتيجيات متعلقة بكيفية الوصول إلى الموارد مع الأخذ بعين الاعتبار الموثوقية والاستقرار التي من شأنها الوقاية من الأزمات الطاقوية.

كما أثرت الطاقة على الحقول التنظيرية في العلاقات الدولية، وغزى مفهوم الأمن الطاقوي أدبيات الدراسات الأمنية، بل وأصبح محور الأمن القومي للدول، وباتت تسطر فصول واسعة في السياسات الأمنية القومية للدول بمختلف مواردها داخل المجتمع الدولي، فلم تكد تخلو أي سياسة أمنية أوروبية من بند الأمن الطاقوي، نظرا لأن الإتحاد الأوروبي لا يستطيع تلبية احتياجاته الداخلية من المحروقات، فإن استيرادها بالكميات المطلوبة بما يضمن أمن الإمداد الذي يعتبر من بين أهم القضايا المحورية ضمن النقاشات الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بمسألة الشريك الروسي الأول في إطار ضمان عمليات توريد مقبولة، مستقرة ومتاحة.

لقد اعتمدت روسيا بعد عام 2000 بشكل كبير على موارد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، إذ شكل وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة علامة فارقة في دور روسيا الجديد، فبعد التخبط السياسي والاقتصادي لعقد بعد انهيار الإتحاد السوفياتي الذي يعتبر تفككه كارثة جيوبوليتيكية في تاريخ روسيا، حيث تمكن هذا الأخير من إثبات قوة روسيا الفاعلة على الساحة الدولية من خلال لعب أدوار عالمية بفعل التوظيف الاستراتيجي لما تمتلكه روسيا من موارد طبيعية انعكست عائداتها لتحقق أهداف اقتصادية، سياسية وعسكرية -أمنية.

اتسمت العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا باضطرابات متعددة نتيجة التنافس الجيوسياسي، ومحاولة استقطاب دول أوروبا الشرقية لمنظومة الإتحاد الأوروبي بمثابة إعلان صريح على منافسة روسيا

مقدمة

في مجال نفوذها، وهو ما نتج عنه من أزمات متتالية عبرت عن التوظيف الروسي لورقة الطاقة للضغط على أوروبا بصفتها المستهلك الأول للغاز الروسي من خلال قطع الإمدادات التي صاحبها شلل القطاع الصناعي في أوروبا، ومشاكل سياسية في سياق عدم التفاهم لتبني استراتيجيات موحدة من شأنها تجاوز أزمات الطاقة، وهو ما عبرت عنه الأزمة الأوكرانية لسنة 2006 و أزمة 2009، وكذا الحرب الروسية الأوكرانية المتجددة لسنة 2022 ،بحيث عبرت عن رغبة روسيا في استرجاع مكانتها الدولية بعد محاولات حصرها في نطاقها الجيوبوليتيكي الذي تعتبره روسيا امتداد للأراضي الأوكرانية ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لروسيا، لارتباطهما بالتاريخ المشترك وسلسلة الأنابيب الطويلة من منطلق أنها دولة عبور الغاز الروسي إلى أوروبا وبالتالي خلفت نوع من العلاقات المعقدة بين الدولتين، وانتقل الصراع للخارج لتصبح أوكرانيا مركز للتنافس بين قوى كبرى تسعى لاحتوائها لكبح طموحات بوتين في الهيمنة الدولية، وتعتبر الحرب الروسية على أوكرانيا تحصيل حاصل لمحاولة الناتو تثبيت قواعد عسكرية في الأراضي الأوكرانية ،الأمر الذي اعتبرته روسيا تهديد فعلي للأمن القومي الروسي، وقد عبرت هذه الحرب بوضوح عن التوظيف الروسي لمتغير الطاقة كسلاح استراتيجي لتحديد مسار الحرب وحسمها لصالح موسكو في سياق اعتبار العقوبات الدولية التي تبنتها أوروبا لن تضر بروسيا مادامت تستغل الوضع الطاقوي لأوروبا وفق تبني خطوات مدروسة، بما يسمح في النهاية للتغلب الروسي على حساب أوروبا التي تحاول تبني استراتيجيات لكسر النفوذ الروسي على الطاقة الموجهة نحو أوروبا عبر ادراك دوائر صنع القرار في أوروبا أن الحرب الروسية على أوكرانيا ستحدد مستقبل الطاقة فيها إما بالتبعية لروسيا أو الاستقلال النهائي.

1. أهمية الموضوع

- ✓ **من ناحية قيمته العلمية:** يمثل أمن الطاقة من القضايا المدرجة في قمة سلم أولويات الخيارات الاستراتيجية للدولة القومية، وبعدا أمنيا مؤثرا ففي رسم السياسات الداخلية للدولة، وتحديد توجهاتها الخارجية بما يحقق مصلحتها الوطنية، ويندرج موضوع الدراسة ضمن الدراسات الاقتصادية الأمنية على حد سواء، فرغم الدور المحوري الذي تلعبه الطاقة في العلاقات الدولية بمختلف مراحلها، وفق التنافس الدولي للحصول على أكبر قدر ممكن من الطاقة، نظرا لتوزعها بكميات هائلة في مناطق دون غيرها، ومن منطلق افتقار أوروبا للنفط والغاز فهي تسعى لإدخال مفاهيم أمنية في مسائلها الطاقوية في علاقاتها التجارية مع روسيا كشريك طاقوي أول، إذ لا يخلو أي نقاش على مستوى المفوضية الأوروبية من دراسة ملف الطاقة خاصة وأن روسيا مورد غير موثوق به ،ودليل ذلك التوظيف الروسي لسلاح الطاقة، وفق تبني خيار قطع الإمداد على أوروبا في مختلف أزماتها مع أوكرانيا التي يراد استمالتها للكتلة الغربية، وبالتالي فإن ضمان الأمن الطاقوي أصبح هاجس يهدد استمرارية أوروبا كقوة

صناعية، وقد أعادت الحرب الروسية الأوكرانية المتجددة إحياء المخاوف الأوروبية بشأن الاستخدام الروسي لورقة الطاقة بفرض المزيد من الشروط مقابل الإمداد بالغاز الروسي ،وهو ما تحقق فعلا من خلال تتبع مسار الردود الروسية بعد فرض العقوبات عليها.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف لتحليل الأطر النظرية المقاربة لسياسة الإتحاد الأوروبي في ضمان أمنه الطاقوي، خاصة وأن قربه من روسيا جعله عرضة لعديد الأزمات في المنطقة، ناهيك عن إبراز دور روسيا كعملاق طاقوي بإمكانه سد جميع احتياجات أوروبا من الطاقة، عبر سلسة من الأنابيب ذات القدرة الاستيعابية التي لا تتوفر عليها دول منتجة أخرى، وعلى هذا الأساس سيتم عرض نجاعة العقوبات التي فرضت على روسيا وكيف تعاملت أوروبا مع معطيات الحرب وفق تبني استراتيجيات تقيها المزيد من التداعيات السلبية مع تحليل ما إذا كانت ستحقق نتائج فعلية أم لا.

- ✓ **من الناحية العملية:**

تحليل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة في أوروبا من خلال توضيح الدور الذي يلعبه الغاز في تحديد علاقات أوروبا بروسيا، وكذلك تبيين أهمية الغاز كورقة ضغط استخدمتها روسيا في مواجهة تبعات حربها على أوكرانيا، بالإضافة لذلك تجدر الإشارة للمرتكزات الاستراتيجية الروسية من خلال توظيف مناطق العبور وتغيير عملية الضخ من أنبوب لآخر كمحاولة للحفاظ على موقعها داخل أوروبا.

وتتمثل أهمية الموضوع من الناحية العملية في كونه يقدم كما من المعلومات التي يمكن استثمارها من طرف الجهات التي تعنى بالشأن الدولي، ليست الأوروبية منها فقط وإنما يمتد مجالها لعديد الوحدات السياسية التي تم التطرق إليها في الدراسة، ذات العلاقات مع أوروبا التي أخذت منحى توسيع علاقاتها على إثر الحرب الروسية على أوكرانيا (بما فيها الجزائر).

2. **مبررات اختيار الموضوع:** تتراوح أسباب اختيار الموضوع بين أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ. أسباب موضوعية:

- ✓ اعتبار الحرب الروسية الأوكرانية بمختلف تداعياتها، موضوع مستجد ومطروح بشكل كبير في حقل الدراسات الأمنية من منطلق اعتباره قضية مفصلية في أمن الطاقة الأوروبي ناهيك عن شموليتها.
- ✓ التوظيف الإستراتيجي للإمكانيات الطاقوية التي تتمتع بها روسيا، جعلت منها عملاق يوظف الطاقة كمتغير ضمن سياستها الخارجية تتحكم في السوق الدولية وتفاوض بها على سبيل تحقيق هدف روسيا المتمثل في استرداد النفوذ الروسي.

- ✓ دور المحروقات في رسم خارطة العلاقات الأوروبية الروسية، وطبيعتها التي تتأرجح بين الاعتماد المتبادل والتبعية وفق دراسة جيوبوليتيكية لخطوط أنابيب نقل الغاز من روسيا لأوروبا، في الوقت التي تبرز فيه الأهمية البالغة لدول الترانزيت في بلورة أمن الطاقة الأوروبي.
- ✓ الأزمة الروسية الأوكرانية وما فرضته من تفاقم المعضلة الطاقوية لأوروبا، من منطلق اعتبار اللاعب الروسي جزء من المعادلة الأمنية الطاقوية، إذ لا يخلو أي نقاش على مستوى الأجندة السياسية والاقتصادية.
- ✓ التركيز على أهمية مناطق العبور ومدى تأثرها بالأزمات، من حيث استمرارية الإمداد للقارة الأوروبية لاسيما أوكرانيا، بيلاروسيا، تركيا وأثرها على الأمن الطاقوي لأوروبا.

ب. **المبررات الذاتية:**

- ✓ اهتمامات الباحث بمجال الأمن الطاقوي لاعتباره امتداد للأمن القومي، وفي إطار الانتماء لحقل العلاقات الدولية فإن دراسة طبيعة العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية والإحاطة بمختلف مستجدات الساحة الدولية ذات الارتباط الفعلي بمجريات الحرب الروسية الأوكرانية للعام الماضي وصولا للوقت الراهن، فإن ذلك يبرز دور الحروب في إعادة هيكلة العلاقات ليس بشقها الاقتصادي فقط وإنما التأثير يكون على بقية القطاعات.
- ✓ انتماء الباحث للضفة الجنوبية لبحر المتوسط، أي الجزائر التي تتمتع بمكانة جيوسياسية طاقوية يعول عليها من طرف أوروبا وفق زيادة مسار الاعتماد على الإمدادات للتخلص من التبعية الروسية ولو نسبيا.
- ✓ الرغبة في دراسة التوجهات الأوروبية المتعلقة بقضاياه الطاقوية التي أصبحت تشكل هاجس أمني، ومحاولة التعمق في التوجه الروسي نحو أوروبا.
- ✓ الاهتمام بدراسة الطاقة كقضية محورية في بلورة العلاقات الأوروبية الروسية، من منطلق تبيين أهمية القرب الجغرافي ودور التسعير والاستدامة والموثوقية في تأمين إمدادات الطاقة، هذا بالإضافة لأهمية مناطق العبور التي تمثل حلقة الوصل بين أوروبا وروسيا عن طريق خطوط الأنابيب.
- ✓ إثراء مكتبة المدرسة بدراسات لها علاقة بموضوع الطاقة، خاصة المواضيع المستجدة والتي من شأنها خدمة البحث العلمي واستفادة الطلبة في مسارهم البحثي.

3. **الإشكالية:**

بعد أن كانت روسيا مورد موثوق بيه وشريك تجاري مهم بالنسبة للسوق الأوروبية في مجال المحروقات، إلا أن هذه العلاقات بدأت تتراجع منذ 2006 و2009، حيث عمدت روسيا على تقليص الإمدادات اتجاه أوروبا بغية الضغط عليها من أجل حماية المصالح الجيوسياسية الروسية. نتيجة الأزمة الأوكرانية التي أثارت المخاوف بشأن مستقبل الطاقة في أوروبا، حيث تحولت روسيا لمورد غير موثوق به منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم، واعتمادها مجموعة من الإستراتيجية بغرض استرجاع النفوذ الروسي التاريخي وإعادة تجميع أراضي الإمبراطورية الروسية الضائعة، وكبح أي قوة خارجية تحاول المساس بالمصالح الحيوية الروسية في المنطقة.

تعتبر أوكرانيا ضمن العمق الإستراتيجي لروسيا وامتداد طبيعي لأمنها القومي، لذا فإن مختلف الأزمات الروسية الأوكرانية بمختلف تبعاتها على أوروبا، ماهي إلا رد فعل طبيعي من روسيا اتجاه المحاولات الأوروبية لاستقطاب لأوكرانيا نحوها، بعد أن كانت تعتبر منطقة عازلة بين الشرق والغرب ومناطق النفوذ الروسية.

وعليه فالحرب الروسية الأوكرانية المتجددة لسنة 2022 أعادت إحياء المخاوف الأوروبية اتجاه مسألة تأمين مصادر الطاقة، وضرورة تقليص ارتهانها الطاقوي اتجاه الدب الروسي، إذ لجأت الدول الأوروبية لفرض مجموع من العقوبات الدولية لمواجهة الطموحات الجيوسياسية الروسية، وفي نفس الوقت عملت أوروبا لإيجاد حلولا سريعة لتعويض إمدادات الطاقة الروسية. وعلى هذا الأساس تعالج هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير معضلة الأمن الطاقوي على تناسق استراتيجيات الإتحاد الأوروبي لمجابهة روسيا في حربها على أوكرانيا؟

التساؤلات الفرعية:

تتفرع إشكالية الدراسة لمجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ كيف يمكن تفسير الوضعية الطاقوية الأوروبية؟
- ✓ كيف تستخدم روسيا سلاح الطاقة ضمن أجندتها السياسية؟
- ✓ ما مدى نجاح أوروبا في التجاوب مع معطيات الحرب الروسية الأوكرانية بمختلف تداعياتها على أمن الطاقة الأوروبي؟
- ✓ هل ستتمكن أوروبا في التخلص من التبعية لروسيا في مجال الطاقة؟

فرضيات الدراسة: للإحاطة بالإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- ❖ كلما نقص الإنتاج المحلي من الطاقة في أوروبا مقابل ارتفاع حجم الاستهلاك الداخلي، زادت حدة التبعية للموردين الخارجيين.
- ❖ إذا زاد هاجس روسيا في المساس بمصالحها في مناطق نفوذها، زادت من استخدام الطاقة كورقة ضغط ضد شركائها الأوروبيين.
- ❖ إذا انتهجت أوروبا إستراتيجية تنويع الشركاء الطاقويين، مع التوجه نحو استخدام الطاقات البديلة، سيعزز ذلك من أمنها الطاقوي.
- ❖ كلما توجهت أوروبا لمصادر طاقوية جديدة تمكنها من سد الفراغ الروسي، زاد الالتفاف الروسي حول مصدري الطاقة في العالم من خلال خلق علاقات دبلوماسية تمكنها من الإبقاء على أوروبا في تبعية دائمة لروسيا.

4. **مجال الدراسة:** تتطلب عملية التحكم في البحث وضع حدود زمانية ومكانية وهي مدرجة بالشكل التالي:

- ➢ **المجال الزماني :**

تركز هذه الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 2022 والتي تميزت بإعلان حرب روسية على أوكرانيا، وصولا للوقت الراهن، من منطلق تحليل كل المستجدات التي تتعلق بالشأن الطاقوي الأوروبي وفق استجابته للوضع الراهن في ظل عدم استكمال فصول الحرب

- ➢ **الحدود المكانية:**

تهتم هذه الدراسة بروسيا كدولة أوراسية، وكذا الفضاء الأوروبي، مع التركيز على حالة الإتحاد الأوروبي ككيان إقليمي مستقل يضم العديد من الدول، بالإضافة لبعض الفضاءات الإقليمية الأخرى (شرق وشمال المتوسط، الشرق الأوسط، الخليج، قزوين، أمريكا الشمالية واللاتينية، إفريقيا)

5. **المقاربة المنهجية:**

وتستلزم طبيعية الموضوع الاعتماد على بعض المناهج لضمان تحليل أعمق وأدق لمختلف جوانب الدراسة، وهذا انطلاقا من أن المنهج هو الطريق الذي ينتهجه الباحث للوصول إلى هدفه.

فالمنهج يعرف على أنه " مجموعة القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم فهو الطريق الذي يتبعه الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة[1]

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات**، (الجزائر: دار هومة، ط5، 2007) ص 56

- **المنهج الإحصائي:**

والهدف منه الوصول لنتائج تكون أكثر دقة و الابتعاد عن العموميات، كما يستخدم أيضا في قراءة الجداول والاحصائيات وتحليلها، بالإضافة لذلك يتم اعتماد المنهج الاحصائي لوضع الإطار الكمي لمستوى التبادلات، ونسب الاستهلاك والاستيراد فيما يخص الطاقة نحو أوروبا ،وسوف نستخدم هذا المنهج لقراءة المؤشرات والمعطيات التي تتعلق بحجم التجارة البينية بين أوروبا وروسيا في مجال الغاز الطبيعي، مع توسع الاستهلاك الداخلي وقياس مدى تبعية أوروبا لروسيا في مجال الطاقة، وكذا تأثير الحرب الروسية الأوكرانية لسنة 2022 من حيث مؤشرات تراجع الإمدادات الطاقوية الروسية الموجهة لأوروبا، ناهيك عن تحليل نسب الاستهلاك القادمة من المصادر الخارجية على غرار روسيا (شمال وشرق المتوسط، الشرق الأوسط، منطقة قزوين الخليج، أمريكا اللاتينية، إفريقيا) كاستراتيجية تبنتها أوروبا في زيادة حصصها من شركائها الطاقويين، بعد تضرر أمنها الطاقوي جراء الحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في قطع جزء كبير من الإمدادات الروسية عنها.

- **المنهج التاريخي:**

وهو المنهج الذي يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي، بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، ويمكن القول أن التاريخ معمل للعلوم الاجتماعية ينمي معرفة الباحث ويثري أفكاره، ويعطيه عمقا في البحث، ولكي يستفيد أي باحث من التاريخ عليه أن يستعين ببعض القواعد والأسس المنهجية التي تتعامل مع الوقائع أو المعطيات التاريخية[1]

تستلزم الدراسة توظيف المنهج التاريخي لأهميته التي تجلت في رصد تطور العلاقات الأوروبية الروسية، بالرجوع لجذور الموضوع الذي يساعد على الفهم الجيد لهذه العلاقات التي عرفت مسارا من التصعيد بداية من فترة حكم فلاديمير بوتين، الذي عمل على تسييس قطاع المحروقات مع أوروبا خاصة فترة الأزمات وفق الرؤية الاستراتيجية لصانع القرار الروسي القائمة على : الأزمة الروسية الأوكرانية 2006-2009-2014 ثم حربها الأخيرة على أوكرانيا 2022 ، التي أبرزت الدور المحوري لروسيا كفاعل رئيسي ضمن الأمن الطاقوي الأوروبي من خلال مجموع التبعات الناجمة عن القطع النسبي للإمداد الروسي من الغاز الموجه نحو أوروبا.

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الدنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2001) ص ص 104-103

➢ **المنهج الوصفي:**

يعتمد المنهج الوصفي على وصف الظاهرة المدروسة وصفا دقيقا. من خلال خصائصها الكيفية وتحديد شكلها كميا، ودرجات ارتباطها بالظواهر الأخرى[1]، ويمكن رصد أهم المتغيرات التي تتحكم في تشكل الظاهرة محل الدراسة مع توضيح حجم التباين والتشابه بين المتغيرات المستقلة، وتم توظيف هذا المنهج في الدراسة لوصف معطيات الاستراتيجية الروسية من مبدأ إسقاطها على حربها في أوكرانيا وكذا وصف تأثير العقوبات الدولية التي تتبناها أوروبا ضد روسيا ناهيك عن وصف الاستراتيجيات الأوروبية كخطوة سريعة تماشيا مع أزمتها الطاقوية.

6. المقاربة النظرية:

إن دراسة موضوع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة في أوروبا، يستلزم عرض مجموعة من المقاربات لتفسير الظاهرة، نظرا لصعوبة تحديد إطار نظري واحد لدراسة الموضوع لتعدد المقاربات، وعليه تم الاعتماد على المقاربات التالية:

- **المقاربة الواقعية:** تم اعتماد هذه المقاربة من مبدأ تفسير الموقف الروسي الذي تصرف حسب الافتراضات الرئيسية لسياسات القوى العظمى، فكان لتموقع حلف الناتو في الأراضي الأوكرانية، شرطا رئيسيا لتواجد القوات الروسية فيها، ذلك أن أوكرانيا تحتل موقعا حاسما ضمن السياسة الإقليمية الروسية، و هنا يمكن القول أن التدخل الروسي جاء كافتراض للسيناريو الأسوء، القائم على القضاء على التهديد قبل بروزه للواجهة بالشكل الذي يهدد الأمن الروسي، و فق إستراتيجية الحرب الاستباقية، وبناء على هذا يمكن تدعيم الطرح بتأكيد أليسون Alisson وسيمز Simes أن الدولة الروسية لا يمكن أن تكون آمنة بتاتا ،إذا انضمت أوكرانيا إلى الناتو NATO أو أصبحت جزء من المجتمع الأورو-أطلسي المعادي لها، وعليه تم اعتبار سلوك روسيا كعدوان عسكري، ما تسبب في فرض عقوبات عليها، بالإضافة لذلك فإن اعتماد الإتحاد الأوروبي على الغاز الروسي يشكل مصدر ضعف، من خلال سعي روسيا لاستخدام مواردها الطبيعية كسلاح لتحقيق أهدافها السياسية، وبالتالي ينظر إلى تجارة الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا على أنها قضية أمنية، لأنها تزيد من ضعف الدول الأوروبية أمام جيوسياسية روسيا ،لذلك فإن النهج الواقعي يستلزم إضفاء الطابع الأمني على علاقات الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا.
- **الاقتراب الليبيرالي:** ويستند هذا الاقتراب لتحليل طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية التي تتأرجح ما بين التبعية الاقتصادية في مجال المحروقات خاصة الغاز الطبيعي، فروسيا تعتبر المورد الأول

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق الذكر، ص138

لدول الإتحاد الأوروبي بهذه المادة الحيوية، ومن جهة أخرى تصف العلاقات على أنها ترتكز على أساس الاعتماد المتبادل، طالما أن الإتحاد الأوروبي بحاجة إلى الغاز الطبيعي الروسي لتنمية اقتصادية، فروسيا كذلك تعتمد على الأسواق الأوروبية باعتبارها أكبر الأسواق في العالم، ومجال لنفوذها ذلك لأن سلعة الغاز الطبيعي تشكل مصدر دخل مهم جدا للاقتصاد الروسي إلى جانب القطاع العسكري، من منطلق أن الإتحاد الأوروبي أكبر مستهلك للطاقة وقاعدته الصناعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الحيوية.

- **اقتراب المركب الإقليمي:** تم تبني هذا الاقتراب من منطلق اعتبار مركب أمن الطاقة الإقليمي مع المنظر بالونكوربي الذي يعتبر قضية الطاقة ذات علاقة بالمسائل الأمنية الإقليمية المعقدة، أين يكون مركب أمن الطاقة جزء من مركبات الأمن في الفضاء الإقليمي ،فحسبه تعبر هذه الأخيرة عن وجود علاقة ثنائية، أو أكثر تجمع دول في منطقة جغرافية واحدة تتمثل في تبعية وحدات سياسية لوحدة لأخرى طاقويا، مع ادراكها أن التبعية توازي مفهوم التهديد، و يشير تفاعل الطاقة صفقات الإنتاج، الاستيراد وعبور الطاقة، و منه فإن التهديد الذي ينتج عن التبعية الطاقوية يكون أكثر حدة، ناهيك عن طول أنابيب تصدير الغاز التي تمتد لآلاف الكيلومترات، بالضرورة سيربط الدول الواقعة في نطاق إقليمي واحد أي ستكون في تبعية لسلسة طاقوية نفسها.

وعلى هذا الأساس يمكن إسقاط هذا الاقتراب على طبيعة العلاقات الروسية الأوروبية، من خلال ارتباطها برقعة جغرافية واحدة وتجمعها علاقات طاقوية عبر سلسة طويلة من أنابيب نقل الغاز تمتد من روسيا إلى أوروبا مرورا بالعديد من الدول وهذا كله في إطار مركب إقليمي واحد، لذلك فإن أي خلل في أي دولة من المركب سيؤثر على البقية، ويتجسد ذلك من خلال الحرب في أوكرانيا وما نتج عنها من أزمة طاقوية شاملة في أوروبا

7. أدبيات الدراسة:

عند تتبع مسار العلاقات الروسية الأوروبية في خضم حرب روسيا المتجددة على أوكرانيا، وكيف انعكست تبعاتها على أوروبا لا بد أولا من وضع موضوع الدراسة في إطاره العام أولا، من خلال اعتبار أمن الطاقة يشكل اهتماما واسعا في الأوساط الأكاديمية ودوائر صنع القرار نظرا لارتباطه بشكل مباشر بالأمن القومي للدول، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على الأدبيات التالية:

- ✓ دراسة دانيال يرغن (Daniel yergin) في مقاله المعنون ب " **Ensuring Energy Security**":في مجلة "Foreign Affairs" مارس-أفريل 2006م، رئيس مجلس إدارة وحدة كامبريدج لأمن الطاقة، حيث تناول هذا المقال الصادر عن مجلة الشؤون الخارجية مناقشة قضية أمن الطاقة وارتباطهما بمتغيري السياسة والجغرافيا.

- ✓ دراسة (مايكل كلير) الموسومة ب "**الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**"، حيث ركزت على جوهرية متغير أمن الطاقة في تحليل المنافسة الدولية، وكيف أصبح هذا المتغير يمثل محور إدراكات صانعي القرار بالنسبة للدول التي تسعى للعب أدوار إقليمية أو دولية.
- ✓ كتاب لنتاليا غريب، ترجمة عمار قط بعنوان "**إمبراطور الغاز**" الصادر سنة 2011 ، والذي عرضت فيه الباحثة كيف يتحول الغاز في ظل إدارة فلاديمير بوتين من بضاعة، إلى مصدر للسياسة الاستراتيجية الخارجية، وتبيين أن الغاز في أوروبا وفي روسيا يشكل أداة للتأثير على الموقف الدولي خاصة الأوروبي بصفته المستهلك الأول للغاز الروسي، من منطق اختراق أوروبا واحتلال مكانة عليا في النادي المغلق للدول العظمى بفضل مصادر الطاقة، حيث أصبح الغاز في السنوات الأخيرة ليس معادلا للتعاون فقط، وإنما لغة جديدة للحوار وأصبح بوتين شخصيا المبادر الأول في صياغة لغة الغاز في شؤون السياسة الدولية، إلى جانب إلقاء أزمة الغاز في 2006 بظلالها على منظومة العلاقات الهشة سواء السياسية أو الاقتصادية بين روسيا وأوروبا، وتم إضافة مساعي الاتحاد الأوروبي لتجاوز تأثير هذه الأزمات على أمنه الطاقوي، من خلال وضع استراتيجيات طاقوية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي نحو التوجه لمصادر إمداد بديلة تمتاز بالموثوقية والاستمرارية في الإمداد.
- ✓ مقال لصامويل شوبرت وأخرون Schubert .R Samuel etal المعنون بـ**""Two Futures: EU-Russia relations in the contexte of Ukraine**"العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا في سياق أوكرانيا"، والذي عرض فيه الباحث كيف تطرح الأزمة المستمرة في أوكرانيا معضلة أمنية للاتحاد الأوروبي، ويطرح تساؤل هل ينبغي لها أن تعزز علاقاتها الاقتصادية الطاقوية ،على الرغم من إصرار روسيا المتزايد على أمل ترسيخ أمن الطاقة على المدى المتوسط والارتقاء في السياسة الخارجية الروسية، إلى جانب أن الاتحاد الأوروبي منقسم حول أهمية روسيا في أمن الطاقة الأوروبي، لذلك فالاختيار ليس بالضرورة سهلا، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى بناء سوق طاقوية داخلية موحدة وخلق نظرة تشاركية في المصادر المهددة لأمن الطاقة الأوروبي خاصة منها التحديات الخارجية والتي تعتبر روسيا أكبر المهددين لها.
- ✓ محمد جاسم حسين الخفاجي في كتابه المعنون ب " **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة" (رؤية في الأدوار والاستراتيجيات)**"، حيث تناول الكاتب أهمية الطاقة في الاستراتيجية الروسية الشاملة.
- ✓ فيليب سيبيل لوبيز" **جيوبوليتيك البترول**"، ترجمة صالح نيوف يعتبر هذا الكتاب جزءا من "مجموعة رؤى جيوبوليتيكية"، وهي مجموعة صادرة عن دار نشر باريسية"Colin Armand" ، وتحت إشراف الجغرافي الفرنسي المعروف .Lacoste Yves تم نشر الكتاب في نهاية عام .1885حيث قسم الباحث كتابه إلى ثمانية فصول، سبقها مدخل تناول فيه العلاقة بين البترول و

الجيوبوليتيك، في حين تناول في الفصل الأول جيوبوليتيك نقاط العبور من مضائق وطرق برية وبحرية، أما الفصل الثاني إلى غاية الفصل الخامس تناول فيه الولايات المتحدة الأمريكية متحدثا عن وضعها الطاقوي وعلاقاتها الجيوبوليتيكية مع مختلف أقطار العالم بداية من القارتين الأمريكيتين مرورا بإفريقيا وصولا إلى آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، أما الفصل السادس فخصصه لروسيا والفصل السابع للصين، والفصل الأخير فقد خصصه للشرق الأوسط والزخم الجيوبوليتيكي في هذه المنطقة الحساسة، حيث خلص الباحث أن البترول والجيوبوليتيك يمثلان خليطا متفجرا، كما أن غياب رؤية عالمية موحدة قائمة على التعاون داخل السوق البترولية تزيد من خطر الأزمات المتتالية، ويحذر الباحث من الصدامات التي ستقع إثر بلوغ ذروة الأزمة البترولية الناتج عن الاستهلاك الكبير لمصادر الطاقة.

8. تبرير خطة الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة المتمثلة في "**تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أوروبا: إشكالية الأمن الطاقوي** "، وبما أنه موضوع مستجد لم تكتمل معطياته ولم تحسم الحرب بعد، حاولنا تفكيك عنوان الدراسة وفق خطة متناسقة مقسمة بين مقدمة، ثلاثة فصول والخاتمة.

الفصل الأول: يشكل مدخلا نظريا لمفهوم أمن الطاقة في العلاقات الدولية من بداية الحديث عنه في الدراسات الاكاديمية، كذلك ضبط تعريفه وفق متغيرات الدراسة والتطرق لألويات الدول في ضمان أمنها الطاقوي مع التعريج على أبعاد هذا الأخير، أما في المبحث الثاني فقد تم فيه تحليل أهمية الطاقة في العلاقات الدولية وربطها بالحروب باعتبار الطاقة مورد حيوي يؤخذ بعين الاعتبار في صياغة أي سياسة خارجية في إطار الحفاظ على الأمن القومي، كما تعتبر المحرك الأول للحرب في حالة وجود تهديد يمس الإمدادات الرئيسية، كما تم كذلك عرض أسس ومرتكزات بناء أمن طاقوي متكامل الأوجه ، وفي المبحث الثالث تم تحليل مفهوم الأمن الطاقوي حسب منظور نظريات العلاقات الدولية (المنظور الواقعي، الليبيرالي، مدرسة كوبنهاغن) وحتى تفسير طبيعة الرؤية الروسية في فرض حرب على أوكرانيا من منطلق النظريات التي تم ذكرها.

الفصل الثاني: تم فيه عرض المقاربة الروسية و كذا الأوروبية لأمن الطاقة في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فقد تم فيه التطرق لأنابيب نقل الطاقة التي تربط روسيا بأوروبا، مع إبراز أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للجانب المورد أي روسيا في مقابل المستورد أي دول أوروبا وصولا لأهميتها بالنسبة لدول العبور، و في المبحث الثالث فقد تم فيه تقديم قضية الطاقة في أوروبا من الناحية الجيواقتصادية استنادا لمؤشرات الإنتاج، وفق تحليل واقع الطاقة في أوروبا الذي يتسم بضعف الإنتاج الداخلي وتوسع حجم الاستهلاك يسوغ لها الاعتماد على المصادر الخارجية: أي روسيا بالدرجة الأولى التي تسعى لكسب رهان اللعبة الدولية القائمة على إحكام قبضتها على أوروبا وتوظيف أوروبا الشرقية

لذلك ،مقابل تأمين الإمدادات الطاقوية للحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي الأوروبي ، ناهيك عن تحليل الرؤية الروسية في استخدام سلاح الطاقة مع تفسير طبيعة العلاقة بين روسيا وأوروبا في نطاقها الطاقوي.

الفصل الثالث: وتم فيه دراسة الإطار التاريخي للعلاقات الروسية الأوكرانية الذي يعبر عن مجموعة التراكمات التي مهدت لحرب روسية على أوكرانيا سنة 2022 ولم تحسم نتائجها بعد ، كما تم عرض الاستجابة الأوروبية لمجموعة من العقوبات الدولية المتخذة ضد روسيا قصد التضييق عليها ورفع الحصار على أوكرانيا، وحتى كبح تنامي القوة الروسية التي عبرت عن موقفها بإحداث اختلال بموازين الطاقة في أوروبا، أي تهديد واضح لها في استمراريتها كقوة صناعية، وفي المبحث الثاني فقد تم التطرق لمختلف الاستراتيجيات التي تبنتها أوروبا لمواجهة التداعيات المتفاقمة على أمنها الطاقوي جراء الحرب الروسية الأوكرانية.

9. **صعوبات الدراسة:**

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، ففي مرحلة إعداد المذكرة واجهتنا مجموعة من الصعوبات يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ❖ طبيعة الموضوع في حد ذاته باعتباره موضوع مستجد لم تكمل نتائجه بعد، وبالتالي صعوبة التحكم في الموضوع من حيث الإلمام بكل متغيراته.
- ❖ عدم وجود مراجع كافية لاستخدامها في عملية البحث، نظرا لأن الموضوع جديد ولم يتم الكتابة فيه بالشكل الذي يسمح توظيفها في الدراسة.
- ❖ بالرغم من أن الموضوع يشتمل على ثلاث متغيرات فقط من حيث عنوان الدراسة (المتغير الروسي، الأوروبي، الأوكراني)، إلا أن عملية البحث أوضحت وجود العديد من المتغيرات ذات الارتباط بالمشكلة البحثية، وبالتالي أخذت جهد كبير من حيث الإلمام بجميع المتغيرات بغية تقديم دراسة متكاملة الأوجه.
- ❖ التباين في الإحصائيات المتعلقة بالطاقة من مرجع لآخر.
- ❖ الاختلاف الموجود في السياسات الطاقوية الأوروبية، وبين المقتضيات الفوق قومية للاتحاد الأوروبي لبناء إستراتيجية أوروبية موحدة، متعلقة بالطاقة وواقع انفراد كل دولة بسياستها الطاقوية

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لأمن الطاقة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لأمن الطاقة

تمهيد

أدت التغيرات الهيكلية التي عرفها النظام الدولي بعد الحرب الباردة لبروز قضايا دولية جديدة ،دفعت بالباحثين لوضع دراسات شاملة تناقش تجلياتها على العلاقات الدولية، كما شكلت محور اهتمام بالنسبة لصانعي القرار في إعادة ترتيب أولوياتهم في إطار الأمن القومي، بحيث بدأ دور العامل الاقتصادي يتزايد بل أضحى المحرك الرئيسي للتفاعلات الدولية، لذا يعتبر الأمن الطاقوي أحد أبرز تجليات المفاهيم الأمنية التي أخذت مكانتها في العلاقات الدولية، في سياق اعتبار الموارد الطاقوية أهم المتغيرات التي يتم على أساسها بناء السياسة الخارجية للدول، لغاية تحقيق الأمن الطاقوي الذي يعتبر مفهوما إستراتيجيا يتحكم في قواعد اللعبة الدولية، وعليه من خلال هذا الفصل سيتسنى التطرق لما يلي:

المبحث الأول: الإحاطة بمفهوم الأمن الطاقوي من حيث بدايات الحديث عنه في الدراسات الأكاديمية، كذلك ضبط تعريفه (المفهوم التقليدي، وضع المفهوم وفق متغيرات الدراسة أي المفهوم الروسي والأوروبي وحتى الأوكراني كترانزيت طاقوي، ثم مفهوم وكالة الطاقة الدولية ومنه صياغة التعريف الإجرائي) والتطرق لألويات الدول في ضمان أمنها الطاقوي مع التعريج على أبعاد هذا الأخير

المبحث الثاني: تحليل علاقة الطاقة بالحروب باعتبارها جائزة جيوسياسية هامة في توزيع السلطة العالمية، وكذا التطرق لمرتكزات وأسس تحقيق أمن الطاقة الذي من شأنه الوقاية اثناء الأزمات

المبحث الثالث: تحليل مفهوم الأمن الطاقوي من منظور نظريات العلاقات الدولية (المنظور الواقعي ،المنظور الليبرالي ،منظور مدرسة كوبنهاغن)

المبحث الأول: أمن الطاقة كمفهوم جيوسياسي

سيركز هذا المبحث على التاريخ الدولي في إقحام الأمن الطاقوي ضمن الأجندات السياسية، وكذا وضع مجموعة من التعاريف له، باعتباره من المفاهيم المتشابكة التي يصعب إعطاء تعريف جامع مانع لها، نظرا لاختلاف الجهات التي تتبناه كل حسب ما يخدم مصالحه، كذلك سيتم التطرق لأولويات الدول في بلوغ أمن الطاقة ومن ثمة صياغة مختلف أبعاده.

المطلب الأول: السياق التاريخي للأمن الطاقوي ومفهومه

أولا: السياق التاريخي لبروز الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية

رغم حداثة مفهوم أمن الطاقة إلا أن سعي المجتمعات الإنسانية في تأمين حاجياتها من الطاقة يعود إلى زمن بعيد، وفق مسارين مختلفين إما في إطار تقارب مجموع الدول حسب المصالح المشتركة لتبادل ما توفر من مصادر الطاقة، أو في سياق تنافسي صراعي، وهذا يعتمد على قوة الدولة وهيمنتها ضمن جوارها الإقليمي إلى الدولي.

بدأ الوقود الأحفوري يمثل الوقود الرئيسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي منذ مطلع القرن العشرين ، وترجع الأدبيات السياسية لاستخدام المفهوم إلى فترة الحرب العالمية الأولى ، حيث يرجع دانييل يورغن **Daniel Yergin** في مقال له بعنوان ضمان أمن الطاقة، إلى أن عشية الحرب العالمية الأولى أين اتخذ ونستن تشرشل قرارا تاريخيا، مفاده استبدال تشغيل السفن البريطانية من الفحم إلى النفط ، بهدف تفوق السفن البريطانية مقارنة بنظيرتها الألمانية، سواء من ناحية السرعة أو الفاعلية في أداء المهام بعد تزايد الخطر الألماني و امتداده في إفريقيا (إبحار الباخرة الألمانية بانثر إلى ميناء أغادير في المغرب)

يعد تشرشل أول من طرح مفهوم أمن الطاقة، وقد أشار إليه في أنه يكمن في التنوع وحده [1] و في هذا الخضم صرح هذا الأخير "**أيها السادة إن الحرب قادمة ، و يسرني إبلاغكم أننا سنفوز بها إذ نمتلك القوات البحرية لصاحب الجلالة مصادرها البترولية الخاصة بها**"[2]، من خلال تبني شعار الاستعداد لمهاجمة ألمانيا ، وبالفعل تمكن من تفعيل قناعاته في شكل سياسة بحرية تمثلت في تزويد السفن الحربية بمحركات تعتمد على النفط بدل الفحم سنة 1912 ،بالإضافة لذلك فإن هذا القرار نص على اعتماد

[1] Daniel yergin، **ensuring security foreign affairs** ،volume 85 n°2 (march –April 2006) pp 69-82.

[2] عبد الرحمان نجم الدين المشهداني، **أمن الطاقة في السياسة الروسية بعد عام 2013** (عمان، دار المناهج، ط،1،2020) ص43.

الملكية سوف لن يرتبط بالفحم الآتي من ويلز، ولكن ضمان أمن إمدادات النفط سيرتبط خصوصا بإيران، وتعتبر هذه الخطوة نقطة تحول في أمن إمدادات الطاقة إلى ما وراء البحار ومسؤولية بالنسبة للدول الكبرى،[1] و أثناء الحرب العالمية الثانية أصبحت أهمية عامل الطاقة أكثر وضوحا، فمع اعتماد المجهود الحربي بأكمله على أنواع الوقود السائل، كان لدى الطرفين المتحاربين هدفان إستراتيجيان هما الدفاع عن مصادر الطاقة وطرق إمداداتها الخاصة، ومهاجمة مصادر الطاقة وطرق إمداداتها لدى الطرف الآخر، [2] وبالتالي أصبح أمن الطاقة من القضايا الإستراتيجية القومية، ومن ضمن المفاهيم الأمنية التي تشكلت وأخذت مكانتها العلمية والعملية ضمن عديد المتغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة ، فالمتتبع للعلاقات الدولية الراهنة يجد أن مفهوم الأمن الطاقوي أصبح شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية، التي تشكل مضمون الأمن الوطني في إطار الحفاظ على مكانة الدولة وتأمين الحدود، هذه الأهمية لمفهوم أمن الطاقة تبين مدى أهمية القوة الاقتصادية سيما الصناعية منها ، لأن الطاقة تعد المحرك الرئيسي للاقتصاد والتنمية .

تطور المفهوم ليرتبط بأمن إمدادات العرض و الطلب نتيجة كبرى الأزمات الطاقوية ، وزاد الاهتمام به بعد الحظر النفطي الذي قامت به الدول العربية، كرد فعل اتجاه الدول الصناعية الداعمة لإسرائيل لعام 1973 ، حيث عرف سوق الطاقة الدولي العديد من التغيرات التي لم ترتبط فقط بقطع الإمدادات، و إنما برزت على الواجهة مفهوم وطنية الطاقة تبنته دول العالم الثالث، بإنشاء شركات طاقوية وطنية وفق خيار تأميم قطاع الطاقة بدلا من اعتماد إستراتيجية قطع الإمدادات، إذ أن 80% من مصادر الطاقة التقليدية العالمية الحالية تحت سيطرة الحكومات، كما برزت أهميته أكثر بعد الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام الشاه سنة 1979، وما نتج عن ذلك من ارتفاع مضاعف في أسعار النفط ، ليتطور بعد ذلك ليشمل أمن المنشآت الطاقوية بعد أحداث 11-09-2001 التي تمثلت في النشاطات الإرهابية في تهديد المنشآت النفطية، وصولا لمفهوم أمن الإمدادات الطاقوية الذي يرتبط بالعوامل الطبيعية خاصة بعد إعصار كاترينا سنة 2005 [3]، وما نتج عنه من حدوث مشاكل في توزيع النفط و الغاز في خليج المكسيك، و بالتالي انقطاع تدفقات خطوط الأنابيب التي تنقل منتجات البترول، لذلك فمنذ بروز مفهوم أمن الطاقة وهو في حالة دينامية نتيجة المتغيرات الدولية، وعلى الرغم من تعدد الأدبيات المهتمة بأمن الطاقة التي تحوي العديد من

[1] مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن (بيروت، دار الكتاب العربي) ص35.

[2] كاميلا برونسكي، **الطاقة والأمن والأبعاد الإقليمية والعالمية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007) ص331

[3] خليفة بقاص، **الصراع الدولي على النفط في القارة الإفريقية** (النشر الجامعي الجديد 2016) ص43

التعريفات الخاصة بهذا الأخير، وبالرغم من زيادة الاهتمام الأكاديمي بالأمن الطاقوي، إلا أن هناك زيادة في درجة الغموض المتعلقة بالمفهوم، وعلى هذا الأساس يقول دانييل يورغن: **الكل يؤيد أمن الطاقة ...لكن هناك اختلاف كبير في تفسير معنى أمن الطاقة** [1] و هذا ما يظهر فعلا حسب تعبير "لوشل "و"آل" :مصطلح أمن إمدادات الطاقة أو أمن الطاقة ، باختصار يبدو مبهما فعلا [2]، وهذا ما نتج عنه عدم اتفاق المختصين حول فهم مشترك لأمن الطاقة، وبالتالي سيكون صعب للتعريف كل حسب توجهه، كما أن التعاريف المقترحة لا تعكس التصورات فقط وإنما مجموع المصالح المتضاربة، فمثلا نجد الإتحاد الأوروبي يعترف بمصطلح أمن إمدادات الطاقة والذي تم تضمينه في اتفاقية لشبونة ووثائق الإتحاد القانونية والسياسية، في حين نجد مصطلح أمن الطاقة الأكثر شيوعا بين مختلف المؤسسات الدولية و الباحثين.

ثانيا: مفهوم أمن الطاقة

إن أمن الطاقة بمفهومه التقليدي يقتصر على أمن المعروض،[3] من خلال التركيز على توفير الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار مقبولة، وبشكل لا يعرض القيم والأهداف الوطنية للخطر. [4]وقد كرس هذا التعريف لسياسة التدخلات للقوى الكبرى داخل الدول الغنية بالثروات الطبيعية، في سياق زيادة الطلب العالمي على الطاقة وندرة العرض وقلة الاحتياط، لا سيما ارتفاع أسعارها وتبعية العديد من الدول للواردات الخارجية لتلبية احتياجاتها الطاقوية، وعدم استقرار النظم السياسية للدول المنتجة، الأمر الذي مهد لاتساع نشاط الحركات الإرهابية بخصوص السيطرة على حقول النفط والغاز ، هاته العوامل زادت من تخوف الدول المستهلكة من معضلة تأمين إمداداتها الطاقوية، وبالتالي ستكون في الاستعداد التام لاستخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها الطاقوية، أو حتى اللجوء لإستراتيجية التحالفات من مبدأ المنافسة و الصراع الدوليين، كما يثير هذا التعريف عدة إشكاليات منها إشكالية السعر المناسب، فعبارة (السعر المناسب)من وجهة نظر من يعتبر مناسبا؟ هل السعر المناسب سيكون بالنسبة للدول المستهلكة أم المنتجة، فالسعر المناسب الوحيد هو عندما تكون أسعار النفط والغاز الطبيعي مرتفعة بما فيه الكفاية

---

[1] **حمى التنافس بين الصين وأمريكا بين خفض الاعتماد الواردات وتأمين إمدادات مستقرة** (جريدة الشرق الأوسط، العدد 10229، نوفمبر2006)

[2]عبد القادر دندن، **الصعود الصيني والتحدي الطاقوي: الأبعاد والانعكاسات الإقليمية** (الجزائر مركز الكتاب الأكاديمي الطبعة الأولى،2015) ص 13

[3] عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية** (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014) ص 46

عبد الرحمان نجم الدين المشهداني مرجع سابق ص 46

لتعود بعائد كبير على الدول المنتجة ،أو تكون منخفضة بما فيه الكفاية بما يلائم الدول المستهلكة، [1]وعلى هذا الأساس سوف نقوم بوضع مفهوم أمن الطاقة في إطاره العام، وفق اختلاف الرؤى للدول المنتجة والمستهلكة للموارد الطاقوية في ظل تبني كل دولة تعريفا خاصا بها، حتى إن الدول نفسها قد تتبنى عدة تعريفات في فترات مختلفة حسب ما يقتضي تحقيق الأمن الطاقوي، وفي هذا الخصوص سوف يتم حصر الموضوع في إطار ثلاث متغيرات رئيسية، وهي المفهوم الروسي والمفهوم الأوروبي وكذا المفهوم الأوكراني كترانزيت طاقوي حسب ما يتوافق موضوع الدراسة، بالإضافة لمفهوم الوكالة الدولية للطاقة.

- **مفهوم الإتحاد الأوروبي للأمن الطاقوي:** حددت الوثائق الصادرة عن المفوضية الأوروبية مفهوم الأمن الطاقوي، بالقدرة على ضمان الحاجيات الضرورية من الطاقة عن طريق المصادر المحلية المتاحة، والتي تعمل وفق الشروط المقبولة اقتصاديا أو إبقائها كاحتياطات إستراتيجية، وهذا من خلال كسب مصادر خارجية مستقرة يسهل الوصول لزيادة المخزونات الإستراتيجية. وحسب المفوضية الأوروبية يمكن ضمان أمن إمدادات الطاقة من خلال تنويع مصادر الإمداد، لذلك فإن تنويع الشراكات والدول المنتجة يساهم في استقرار سوق النفط الدولية، وهذا بدوره سيقلل من نسبة التبعية لمنطقة أو دولة بعينها (مثلا انفتاح أوروبا على عدة دول منتجة للطاقة: روسيا، بحر قزوين، إفريقيا..)، هذه الأخيرة ترسخ لقناعة أوروبية مفادها في حالة حدوث أزمات داخل أي من الدول المنتجة لن يؤثر على أمن إمداداتها الطاقوية بشكل كبير، لا سيما أمن العرض يتطلب سوق منظمة [2].
- **المفهوم الروسي لأمن الطاقة:** يتجسد الأمن الطاقوي الروسي حول المحاور التي وضعها فلاديمير بوتين منذ توليه السلطة بداية من سنة 2000، من خلال السعي لاسترجاع ما فقدته روسيا من مصادر النفط والغاز الطبيعي لصالح الشركات الروسية، في إطار إستراتيجية طاقوية تعاونية مع كبرى الدول المصدرة للنفط والغاز، بما فيها المملكة العربية السعودية وفق اتفاقية شراكة حول المساهمة في عمليات التنقيب و بناء مصنع لتسييل الغاز بجانب حقل غوار، والذي يعد أكبر حقل نفطي في العالم، وهذه العمليات تدخل ضمن إحكام السيطرة على خطوط نقل الطاقة وتعطيل أي محاولة لإنشاء خطوط جديدة لا تكون فيها روسيا شريك فيها، كما يرتبط المفهوم الروسي كذلك بإبعاد التوسع الأمريكي داخل مناطق النفوذ الروسية، ومنه فإن كل هذه النقاط تدخل في

[1] محمد حميد محمد، محمد عباس أحمد، **الغاز الطبيعي جيوبوليتيك الصراعات القادمة** (الأردن، دار الأكاديميون،2020) ص117

[2] Gawdet bahgat: **Europè s energy security challenge and opportunity**، international affirm vol 182 n°5، 2006 ،p3

إطار التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية الروسية بهدف تحقيق أهداف إستراتيجية و تكتيكية.[1]

- **مفهوم الوكالة الدولية للطاقة:** هو التواصل المستمر لمصادر الطاقة وبأسعار مقبولة في المتناول، [2] وجاء هذا التعريف على خلفية الحظر العربي على النفط وزيادة الأسعار لسنة 1973 بإنشاء وكالة الطاقة الدولية، بغرض التحكم في التغيرات المفاجئة في أسعار الطاقة وتأمين الإمدادات، هذا التعريف يرتكز على بعدين: الأول قصير المدى يكمن في الاستجابة السريعة للتغيرات المفاجئة لضبط التوازن بين العرض والطلب، بينما يكمن البعد الثاني في المدى الطويل لتوفير القدر الكافي من الطاقة بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية وتنويع الاستثمارات، لذلك فهي بمثابة آلية فاعلة لتنفيذ السياسات الخاصة بقضية الطاقة التي تنفذ على أساس التعاون المشترك بين أطراف المجتمع الدولي[3].
- **من منظور دول العبور**: أن الدول التي تعبر من خلالها خطوط نقل الموارد الطاقوية سواء برا أو بحرا لا تقل أهمية عن الدول المنتجة، لأن ضمان الإمداد يعني بالضرورة تأمين هذه المناطق، لذلك فالأمن الطاقوي حسب الحكومة الأوكرانية: "التوصل لإمدادات موثوقة من الناحية الفنية، مستقرة وتنافسية وسليمة بينيا لموارد الطاقة، بالنسبة للاقتصاد والمجال الاجتماعي للبلد "[4]
- **التعريف الإجرائي:** من خلال ما تم عرضه يمكن تعريف أمن الطاقة على أنه الوضع الذي تكون فيه الدول قادرة على الوصول للموارد الطاقوية بطريقة مضمونة وبكميات كافية، وبالشكل الذي يسمح بحماية الدولة المورد ودولة العبور ضمن وجود القدر الكافي من الاستقرار السياسي داخل الدولة المنتج، مع مراعاة التسعيرة التي تخدم جميع الأطراف دون إهمال تبني سياسة التخزين الإستراتيجي خاصة وقت أزمات ارتفاع أسعار مصادر الطاقة.

---

[1] إيمان بلقرشي، دور المتغير الطاقوي في دعم التنافس الجيوبوليتيكي الروسي-الأوراسي (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،2017) ص 183

[2] International Energy agency ،**what Energy Security ?** see the official web site

http//www.iea .org/Energy Security/subtopic/what is energy security/

[3] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق الذكر 53

[4] نوح غريب: **أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقاتها بالدول الكبرى** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وهران 2020/2019 .) ص34

المطلب الثاني: أولويات الدول لأمن الطاقة وأبعاده

ـ أولا: أولويات الدول لأمن الطاقة:[1]

الدولة	أولويات أمن الطاقة
مستوردو الطاقة من الدولة الصناعية الكبرى	.تجنب الانقطاع في إمدادات الطاقة .تنوع مصادر إمدادات الطاقة .تأمين البنية التحتية لمصادر الطاقة . اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج
كبار مصدري الطاقة (النفط والغاز)	.أسعار مقبولة بسوق الطاقة على المدى الطويل ذ .تنوع أسواق تصدير الطاقة . تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية الدولة ذات مستويات النمو المنخفضة في تلك المجموع يتمثل هدفها في تلبية احتياجات مواطنيها، وإيجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة
الدول الصاعدة ذات الطلب المتزايد على الطاقة	. القدرة على تلبية الطلب المتزايد من الطاقة من خلال الاستيراد الخارجي .تنوع مصادر الإمدادات . تأمين مصادر رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية

[1] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق الذكر، ص 51

	.اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج .تلبية احتياجات مواطنيها وإيجاد طلب فعال على خدمات الطاقة
مستوردو الطاقة ذات الدخل المتوسط والمنخفض	. القدرة على تلبية طلب احتياجات مواطنيها من الطاقة من خلال الاستيراد الخارجي . تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية .اعتماد الحلول التكنولوجية للتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة المن الخارج .تلبية احتياجات مواطنيها، وإيجاد طلب فعال على خدمات الطاقة

من خلال ما تم عرضه في الجدول أعلاه، فإن أمن الطاقة يختلف حسب موقع الدولة في سوق الطاقة من كونها منتجة أم مستهلكة للطاقة، فبالنسبة للدول المصدرة يركز المفهوم على أمن الطلب وعلى مصادر الطاقة، لديها وفق تثبيت أمن العائدات من سوق الطاقة، وفي الغالب ما يكون المكسب اقتصادي يحقق فائض مالي شرطا أساسيا للأمن الاقتصادي ومن ثم يتحقق الأمن الطاقوي لديها، بينما تعتمد الدول المستهلكة في تلبية حاجياتها من الطاقة على الخارج، من خلال مبدأ تنويع مصادر العرض بهدف الوصول الآمن للطاقة، في ظل التنافس الدولي بين الدول الكبرى المستهلكة للطاقة، في حين نجد الدول المصدرة للطاقة تبنت فكرة وطنية الطاقة عبر التركيز على الاحتياطات ، التي تعد جزءا من أمنها القومي و أحد مصادر قوتها على المستويين الداخلي و الخارجي [1] و هو ما يشكل التحكم الكامل في الإنتاج والنقل والتوزيع كل هذا يتم عبر تأميم القطاع الطاقوي وإنشاء شركات وطنية للطاقة .

[1] كاميلا برونسكي، مرجع سابق الذكر ص329

ـ ثانيا: أبعاد الأمن الطاقوي

يعتبر مفهوم أمن الطاقة مفهوم متعدد الأبعاد تشمل البعد البيئي، السياسي، الاجتماعي، الأمني، التقني، الاقتصادي وكل من هذه الأبعاد تفرض قدرا من التعقيد من منطلق مختلف التحديات وتأثيرها على الأمن الطاقوي ما يحول دون وجود سياسة عالمية موحدة ومؤهلة لضمان أمن طاقوي ومنه تتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

- **البعد الاقتصادي**: ويمثل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية الكلية وكمية مصادر الطاقة، أي العلاقة بين الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي للطاقة، فهو يشير لضمان عدم إعاقة النقص في مصادر الطاقة للنمو الاقتصادي وعدم الزيادة في التضخم والبطالة والعجز في ميزان المدفوعات أو خفض قيمة العملة، وهو ما يؤثر على باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى وهنا تكون الحلول مبنية على أولوية تحسين كفاءة استخدام الطاقة.[1] ويفرض هذا البعد مجموع من التحديات التي تكمن في تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة، مع تزايد معدلات النمو السكاني ناهيك عن الاستهلاك عالي الدرجة للدول الصناعية مقابل معضلة نضوب الموارد التي تواجهها الدول المنتجة للطاقة.
- **البعد البيئي** : و يرتبط بتداعيات مختلف النشاطات البشرية على البيئة، فوفقا للدراسة الصادرة عن الصندوق العالمي للحياة البرية لسنة 1998 كشفت عن تراجع خطير في توفر موارد حيوية كثيرة: بما في ذلك الغطاء النباتي و مصائد السمك البحرية و منظومات الماء العذب والوقود الأحفوري [2]،ثم إن توفر بعض السلع الرئيسية سوف يتأثر بالتغيرات في البيئة العالمية، فالتراكم المتزايد لثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة الحابسة للحرارة في البيئة، نتيجة الاستهلاك المفرط للوقود الأحفوري يزيد من ارتفاع درجات الحرارة في الغلاف الجوي سنويا ،وبالتالي الجفاف في الكثير من مناطق العالم .ثم تهديد بقاء وجود العديد من أنواع الكائنات الحية وارتفاع معدلات التبخر، مقللا مستويات تدفق الماء للأنهار الحيوية(النيل و الهندوس)، وأشار البروفسور توماس هومر ديكسون أن حدوث ندرات بيئية سيزيد من تأجج المنافسة بين الجماعات و المجتمعات على الوصول على الموارد الخام الحيوية [3]، فعملية إنتاج ونقل وإحراق الوقود الأحفوري له انعكاسات

[1] CHRISTIAN WINZER, **CONCEPTUQLIZING ENERGY SECRITY WORKING PAPER IN ECONOMICS**(LONDON ،UNIVERSITY OF COMBRIDGE، AUGUST 2011)P 15

[2] **Living planet 1998(gland، world wildlife** ،fund(wwf)

[3] Thomas homer –Dixon **on the threshold environmental international security changes as causes of acute conflict and violent**

صحية واقتصادية، و منه فإن خفض الآثار السلبية للتنقيب والإنتاج والنقل والمعالجة و الاستخدام لمصادر الطاقة سيقلل حتما من التلوث بالرغم من أنه سيكون على حساب البعد الاقتصادي لأمن الطاقة، و تظهر خطورة التهديد البيئي لأمن الطاقة على أمن الدول في كونه لا يتوقف على متغيرات البيئة الوطنية المحلية فقط ، بل يفوقه إلى متغيرات داخلية و خارجية[1]

- **البعد الاجتماعي** : ويتعلق بالمعضلات التي تولد فجوة داخل المجتمع من حيث التزود بالطاقة (أغنياء و فقراء) ، الأمر الذي يولد تزايد الهوة بين الطبقتين خاصة في الدول النامية، حيث يكون هؤلاء المتمركزين في أعلى الهرم الاقتصادي قادرين على تغطية الحاجيات الضرورية، بينما نجد أولئك الفقراء أمام وضع متدهور في عدم القدرة على الوصول للسلع الحيوية، وعندما تتقلص الموارد ترتفع الأسعار، ومنه تغذية ميول أفراد الطبقة السفلى للانضمام للجماعات المتطرفة من خلال الثورة والانقسام الإثني، بغرض الوصول للموارد الطاقوية اللازمة، ذلك أن الظلم الاقتصادي والمنافسة السياسية تؤدي لتفجرات دورية للعنف التي ترتبط بنحو متزايد بالنزاع على امتلاك الموارد، وللتقليل من هذه الفجوة يتم طرح أفكار للتحكم في الأسعار والدعم المالي و كذا فرض الضرائب .
- **البعد التقني**: ويشمل العلاقة بين أمن الطاقة والتقنية المستخدمة: نوعية التكنولوجيا المستعملة في استخراج الطاقة ونقلها يؤثر بالضرورة في الأسعار، علاوة على ذلك فإن التقنية الجيدة تقلل من الإشعاعات الكربونية ذات التداعيات السلبية، وبذلك يعتبر العامل التقني ضمن أولويات صناع القرار في تصوراتهم للسياسة العامة.
- **البعد الأمني**: ويرتبط بقضيتين الأولى تكمن في الأمن البنيوي لمنشآت الطاقة، وثانيها توفير الاحتياجات الطاقوية للقوة العسكرية لحماية الدولة من أخطار (الهجمات الإرهابية)، والحقيقة أن هشاشة قطاع الطاقة يعود لعدة أسباب، كالموقع الجغرافي للموارد وتجهيزات الطاقة بالنسبة لموقع السوق وموقعها بالنسبة للمناطق المعرضة لخطر الكوارث الطبيعية، أي تهديد المنشآت الطاقوية وسلسلة الطاقة يهدد استقرار كلتا البلاد المنتجة والمستهلكة. [2]
- **بعد السياسة الخارجية**: وهذا يعود للعلاقة التي تربط موارد الطاقة بالسياسة باعتبار موارد الطاقة الإستراتيجية كالنفط والغاز عناصر ثمينة، تتركز في مناطق جيوسياسية وكسلعة مطلوبة

[1] مصطفى كمال طلبة، **تغير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله** (السياسة الدولية م 42 ع 170 أكتوبر 2007) ص 112

[2] WINZER OP. CIT P 37

تخدم القدرة العملية للجيوش ثم كسلاح سياسي ووسيلة ضغط، لكسب أو تفادي نزاع ما (سيتم التعمق أكثر في هذا الخضم في المطالب التي تلي ذلك)

المبحث الثاني: أهمية أمن الطاقة في العلاقات الدولية

تعتبر المحروقات من المصادر الأساسية المحركة للاقتصاد الدولي، خاصة وأن أهميتها برزت بشكل كبير بالنسبة للدول الصناعية الكبرى التي تعتمد قاعدتها الصناعية على هذه الموارد التي اكتسبت طابعا مميزا في تحديد قوة الدولة من عدمها، خاصة في استحداث الأزمات والحروب في إطار التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية في العالم ،وبالتالي فإن الطاقة قضية عالمية تكمن تفاعلاتها ضمن المنافسة الدولية المتزايدة، لذلك سيتم تخصيص هذا المبحث لدراسة علاقة الطاقة بالحروب باعتبارها جائزة جيوسياسية هامة في توزيع السلطة العالمية وكذا التطرق لمرتكزات وأسس تحقيق الأمن الطاقوي الذي من شأنه يحمي الدول خاصة أثناء الأزمات.

المطلب الأول: علاقة الطاقة بالحروب والصراعات الدولية

بالعودة لتاريخ الأزمات الدولية يتضح أن النفط هو المحرك الذي يشغل الحيز الرئيسي ضمن خريطة الصراع العالمي، هذا لما اكتسبه من علاقة وطيدة مع السياسة العسكرية، حيث أعرب وزير الطاقة الأمريكي بيل ريتشارد سون **Bill Richardson** سنة 1999:

أن النفط كان ولعقود من الزمن وراء السياسة الخارجية الأمنية، والباعث الأول من وراء فكرة تقسيم الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، والمحفز الذي دفع ألمانيا واليابان إلى التفكير بالتوسع خارج حدودهما، والدافع وراء حظر النفط العربي، ووراء الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج[1]

اكتسبت علاقة النفط بالسياسة العسكرية أهمية بالغة خلال الحرب العالمية الأولى، حيث استخدمت الدول التجارية المركبات العاملة في مجال الطاقة في عمليات الاستطلاع، القتال الميداني وعمليات الدعم و الإمداد اللوجيستي، واستمر هذا الفكر الإستراتيجي بعد الحرب العالمية الأولى من خلال إدراك الدول خلال فترة الحرب العالمية الثانية بأن الصراع الدولي القادم سوف يشهد اعتمادا على الأسلحة العاملة على النفط أكثر من أي فترة سابقة، بالإضافة لذلك فإن التبعية الطاقوية اليابانية في ثلاثينيات القرن العشرين فرضت عليها انتهاج سياسة توسعية، وبالتالي التسابق مع الصين و الولايات المتحدة

[1] ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية** (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005) ص 75

الأمريكية، ونتج عن محاولاتها في المحيط الهادي للسيطرة على الإمدادات النفطية لجزر الهند الشرقية الهولندية هاجسا لدى الولايات المتحدة التي قامت بفرض حظر نفطي على اليابان سنة 1941،وبعد تأكد اليابان من حتمية الحرب مع الولايات المتحدة شنت هجوم مباغت على القاعدة البحرية الأمريكية في بيرل هاربر [1] للاستيلاء على منابع نفط بورينيو و سومطرة، ناهيك عن الحاجة الألمانية للنفط في محاولة غزوها لروسيا سنة ،1941 وفق هدف رئيسي يتمثل في السيطرة على مركز النفط السوفياتي في باكو بأذربيجان في إطار استراتيجية دول المحور والحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، أين كانت دول المحور (التي مثلت كل من ألمانيا ، إيطاليا واليابان) بحاجة ماسة لتأمين موارد البترول، وهنا تظهر فعليا أهمية النفط في السياسة الخارجية للدول، ويظهر معها التفاوت في توزيعه جغرافيا من خلال تركزه بشكل أوفر ضمن المناطق المتنازع عليها، أو في مناطق الأزمات بينما يتواجد بشكل أقل في الدول المستقرة سياسيا وعسكريا، بالإضافة لذلك فإن وصول النفط للأسواق العالمية لا بد من نقله بالسفن أو خطوط أنابيب من مناطق اللااستقرار، وقد تلجأ للحرب لحماية الإمدادات الطاقوية وهذا ما صرح به رئيس الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر **Henry Kissinger** سنة 1975 بأن **واشنطن مستعدة للذهاب في حرب لأجل النفط ،ولن تتردد حيث يوجد خنق فعلي للعالم المصنع**[2].

وتجدر الإشارة بأنه تم إقحام مفهوم الأمن الطاقوي ضمن أجندة مجموعة الثمانية بمختلف قممها التي أكدت على الأهمية الإستراتيجية للنفط: من مخرجات قمة 12 ماي 2012 تحرير الاحتياطات الإستراتيجية لمواجهة أي ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط ،بسبب العقوبات التي فرضت على إيران التي وقعها أوباما في جويلية 2012، وتجسدت في إتهام إيران بتنفيذ برنامج نووي وتصدير الإرهاب، من خلال ممارسات ضغوطات على دول العالم لتقليص تعاملاتها مع إيران وفعلا تم ذلك وفق تخفيض صادرات إيران من النفط الخام، مما أثر على إيراداتها المالية وفيما قبل ذلك فإن محاولة رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق سنة 1951 تأميم شركة (**Aioc(Anglo Iranian oil company** الخاضعة للسيطرة البريطانية، نظمت المخابرات الأمريكية انقلابا للإطاحة به و تخوينه، رغم اكتسابه المشروعية التامة و تم إعادة الشاه للحكم بتزكية أمريكية مقابل الدعم النفطي الإيراني للشركة و تقسيمه بين إكسون ،موبيل، جولف أويل ...بينما

[1] مايكل كلير، مرجع سابق الذكر ص 32

[2] من مخطوطة جيمي كارتر:

The New York times 24january 1980

تتحكم بريطانيا في 40% [1]من أسهم الشركة، وفي ذات السياق فإن الثورة الإيرانية سنة 1979 وسقوط نظام الشاه أدى لارتفاع سعر النفط لمقدار بلغ ثلاثة أضعاف من 12 دولار للبرميل إلى أعلى سعر وصل إليه وهو 35 دولار للبرميل،[2]وهذا كان له الأثر الواضح في توقف الإمدادات الإيرانية، و نفس الأمر بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية في 1980-1988 عندما صعدت إيران من هجماتها على شحن النفط في الخليج، كاحتجاج على الدعم المالي من طرف الكويت والمملكة السعودية للعراق، التي نتج عنها توقف إمدادات النفط للبلدين أين تحولت منطقة الخليج باحتياطاتها النفطية مسرحا لصراع المصالح الغربية .

تجدر الإشارة كذلك لحرب الخليج الثانية سنة 1991، والتي عبرت عن نشوب نزاع بين الكويت والعراق التي أبدت نيتها في ضم الكويت، وباعتبار كل منها تمتلك أكبر احتياطي نفطي بعد السعودية وثالث أكبر منتج للنفط، فإن ذلك يعني بالضرورة تهديد مصالح كبرى الدول في إطار حماية الإمدادات الطاقوية ، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت في تحالف دولي لتحرير الكويت [3]من الجيوش العراقية ،وتموضعت في موقع ملائم للسيطرة على حقول النفط السعودية والكويتية :وصرح الرئيس جورج بوش في هذا الصدد "**إن بلدنا يستورد الآن نصف النفط الذي يستهلكه ، وقد يواجه تهديدا كبيرا لاستقلاله الاقتصادي**"، وبالتالي سيادة المملكة السعودية هو تعبير في حد ذاته عن حماية الإمدادات الطاقوية الأمريكية، وهذا يدخل في إطار تطبيق عقيدة جيمي كارتر التي جاءت كرد فعل للثورة الإيرانية، من خلال تصريحه "**إن أي محاولة من قبل قوة معادية للحد من تدفق النفط من الخليج العربي، سوف يصد بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية**"[4] وتم تنفيذ عقيدة هذا الأخير خلال حرب الخليج التي مثلت رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية .

إن الهجوم الأمريكي على أفغانستان كنتيجة كرستها أحداث سبتمبر 2001 للقضاء على طالبان ، سوغ للولايات المتحدة الأمريكية التموقع في آسيا الوسطى، ولما نقول آسيا الوسطى نعني بالضرورة كبرى الاحتياطات النفطية في بحر قزوين، وتلتها كذلك غزو العراق سنة 2003 من طرف القوات الأمريكية بدعم بريطاني والتي كان سببها اقتصادي بالدرجة الأولى، فبلوغ بريطانيا ذروة الإنتاج سنة 2000وكذا تأكيد احتياطات العراق الهائلة المقدرة بأكثر من 200 مليار برميل، ناهيك عن التحالفات النفطية التي جمعت

---

[1] سامان سيهيري، **الجغرافيا السياسية للنفط** (مصر، مركز الدراسات الإشتراكية،2001) ص 10

[2]سامان سيهيري، المرجع نفسه ص 22

[3] حاتم الرفاعي، **البترول ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار** (القاهرة، نهضة مصر، ط 1 ،2009) ص 34

[4] مايكل كلير، مرجع سابق الذكر، ص 38

كل من العراق وروسيا و الصين وعدد من الدول الأوروبية خاصة فرنسا، التي تم الاتفاق فيما بينها حول تسعير المبيعات النفطية في إطار سياسة تبادلية بين النفط والغذاء، بالاعتماد على عملة اليورو كبديل للدولار الأمريكي الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا مباشرا لمصالحها ،وعجل بالتدخل في العراق، قصد إنهاء كافة العقود و الاتفاقيات المبرمة مع كل من روسيا وألمانيا و فرنسا ،كما أن اجتياح الحلف الأطلسي لليبيا في 2011أفرز تقاسم المورد النفطي الليبي بين مجموع الفاعلين في الحرب بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا.

إن للأقليات الإثنية و الدينية دور مهم في تغذية النزاعات الأهلية نتيجة تركز الموارد الطاقوية في مناطق دون غيرها: الحرب الأهلية في السودان التي نتج عنها تقسيم الدولة، ومنح الحكم الذاتي لجنوبه الذي يحوز على الثروة نفطية [1](المصلحة الأمريكية و الصينية كأكبر متنافسين في استمرار الصراع، حيث كشفت دراسة أمريكية عن هيمنة صينية على قطاعات النفط في السودان وجنوب السودان، كما كشفت عن وجود احتياطي بترولي يتركز في حوضين رئيسيين بين البلدين تقدر بخمس مليارات برميل من الاحتياطي المؤكد من النفط الخام) ، وبخصوص تنافس الدول المستهلكة فإن توفر القدر الكافي من الموارد وتوازي العرض مع الطلب، أو ربما يفوقه فإن آليات السوق هي التي ستخفض من حدة التنافس، أما إذا كان هناك شح في توفر الموارد فإن الصراع يصبح النتيجة الأكثر احتمالية، خاصة مع تزايد الدول المصنعة .لا سيما الإدراك الأمريكي والفرنسي للتواجد العسكري والأمني في منطقة الساحل مقترن بأسباب جيواستراتيجية واقتصادية واضحة، بعد اطلاعهما على معطيات جيولوجية دقيقة و تأكدهما من وجود كميات هائلة من المعادن والثروات الطبيعية (البترول و اليورانيوم بالأساس)، و قد عبر جان فان ديك**Jan van Dijk** عن ذلك بصراحة عندما قال" **أنه في القريب سيكون الإنتاج اليومي من النفط في الخليج الغيني أكثر من الإنتاج النفطي اليومي في العربية السعودية.** "وهذا في إطار تيقن الولايات المتحدة الأمريكية بأن مستقبل أمنها الطاقوي مرتبط باحتياطات القارة الإفريقية، ونفس الأمر بالنسبة لأوروبا التي تعمل على تعزيز وجودها في القارة لبلوغ أمنها الطاقوي من منطلق استفادة القوى من موارد افريقيا سواء عن طريق التدخل أو وفق صفقات تجارية، أو تغذية النزاعات فيها خاصة الإثنية منها بحكم ثراء القارة بتعدد الهويات والإثنيات.

[1] حنان بلاهدة، **أهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث 11-09-2001**(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،2012) ص 123

ومنه يمكن القول إن النفط مورد حيوي يؤخذ بعين الاعتبار في صياغة أي سياسة خارجية في إطار الحفاظ على الأمن القومي، كما يعتبر المحرك الأول للحرب في حالة وجود تهديد يمس الإمدادات الرئيسية.

المطلب الثاني: مرتكزات وأسس تحقيق الأمن الطاقوي

ـ أولا: مرتكزات أمن الطاقة: وتتمثل فيما يلي:[1]

- **أمن البائع**: أن الدول المنتجة بحاجة لأموال طائلة تكون في شكل استثمارات لتنفيذ خطط وبرامج التنقيب واستخراج المكامن الأرضية، وهذا في مقابل إدراك البائع أنه سيحصل مقابل الموارد الطبيعية على أفضل الأسعار.
- **أمن المشتري** (المستهلك): أن المستورد بحاجة لاستثمارات ضخمة، لتحديث أو بناء منظومة بنية نقل تحتية جديدة لضمان توريدات مستقرة وآمنة، دون خلل لاقتصاده وهو معني بشراء الموارد بأسعار معقولة، وهذا يعني أن أمن البائع وأمن المشتري يتطابق، لذلك من المهم أن تكون مسألة تنظيم أسعار الموارد تخضع لأسس ومعايير السوق.
- **أمن العبور**(الترانزيت): ويتعلق بالسياسة المعقولة التي تنتهجها دول العبور، وتمر عبر أراضيها خطوط نقل موارد الطاقة من البائع للمشتري والتزامها بالقواعد وشروط المرور.

ـ ثانيا: وسائل ضمان الأمن الطاقوي: في إطار تحقيق مطلب الأمن الطاقوي تسعى الدول لوضع مجموعة من الإستراتيجيات التي تختلف من وحدة سياسية لأخرى إلا أنها لا تخرج عن نطاق الوسائل التالية:

1. **الاعتماد على حلفاء موثوق بهم** : في ظل ندرة الموارد الطاقوية بما فيها الغاز والنفط الذي يعد المحرك الرئيسي للحروب بقيادة الدول الصناعية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على رسم المعالم الجيوسياسية للعلاقات الدولية، وفق سياسة خارجية قائمة على دعم حلفائها بالسلاح والحماية وحتى إقامة قواعد عسكرية لتأمين إمدادات النفط : عقد اتفاقيات دفاعية من التدخلات الأجنبية مع الدول الخليجية المنتجة للبترول، بما فيها السعودية والكويت سنة 1991، علاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بشكل دائم على كسب المزيد من الحلفاء: مثل محاولة ضم أوكرانيا لحلف الناتو وإقامة قواعد عسكرية داخل الأراضي الأوكرانية، يعني بالضرورة سهولة الوصول لآسيا الوسطى(قزين و القوقاز) والسيطرة على نقل أنابيب الطاقة ، ومنه تقويض الإستراتيجية الروسية القائمة على إحكام السيطرة على هذه المناطق كضمان

[1] عبد الرحمن المشهداني، مرجع سابق الذكر، ص 73-74

لهيمنتها على سوق الطاقة الدولي، كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ربط مصالح حلفائها بشرق المتوسط ببعضها البعض، بحيث تشكل تجمعا إقليميا يتكون من دول منتجة للغاز ودول تصلح لعبور صادرات الغاز إلى دول أوروبية حليفة أيضا للولايات المتحدة ،بحيث تترابط اقتصادات تلك الدول في شبكة تضمن حماية المصلحة الأمريكية بالمنطقة ،[1] و قد عبر جو بايدن **Joe Biden**نائب الرئيس الأمريكي لسنة 2015، حين تكلم عن الرؤية الأمريكية في شرق المتوسط وذكر تكوين تحالف بين إسرائيل، مصر، قبرص، اليونان ، تركيا لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب تمر باليونان و تركيا، [2] و قد تبع هذا الهدف تبني الولايات المتحدة الأمريكية لمجموعة من السياسات منها تشجيع تصدير الغاز الإسرائيلي للأردن في سياق ربط مصالح حلفائها، حيث وقعت الأردن مع إسرائيل في سبتمبر 2014 على اتفاقية تقضي بشراء الغاز من حقل ليفايثان لمدة 15 سنة و بقيمة 18 مليار دولار، وبذلك أصبحت الأردن تعتمد على 40%من وارداته من الطاقة على إسرائيل[3]،ونفس الأمر بالنسبة لروسيا التي تعمل على تعزيز علاقاتها مع الدول المنتجة للطاقة على نحو يتم فيه تسعير هذه الأخيرة بما يخدم مصالح التجمع من ثم السيطرة على سوق الطاقة الدولي.

2. **سياسة التخزين الإستراتيجي و تنويع مصادر استيراد الطاقة** : إن الأزمات النفطية المتكررة 1978-1979-1986-1988حتمت على الدول ضرورة تبني سياسة التخزين الإستراتيجي : قيام الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ إجراءات تركزت على إنشاء مخزون إستراتيجي على الساحل المكسيكي ذو 700 مليون برميل كواقي لامتصاص الصدمات البترولية، كتلك التي وقعت بعد غزو العراق للكويت سنة 1996حين تم تسجيل انخفاض كبير في مستويات إنتاج النفط، ونفس الإستراتيجية تبناها الإتحاد الأوروبي بتأسيس حكومة لإدارة المخزون النفطي الاحتياطي لمدة 40 يوما ،وكذا تأمين مخزون يكفي لسد احتياجات 90 يوما بمعدل 120 مليون برميل يوميا ،ناهيك

[1] محمد أبو سريع، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية (السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد213 ن المجلد 53، 2018،) ص 29

[2] شريف شعبان مبروك، التحالفات **الإقليمية والدولية في شرق المتوسط، آفاق سياسية**، (المركز العربي للبحوث والدراسات العدد 24 ،2015) ص 47

[3] رنيم علي جمال الدين الغنام، **الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط 2009 . 2019** (كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية) ص 12

عن الضرائب المرتفعة على البنزين و مشتقاته التي وصلت لحدود 500%[1] إلا أن هذه السياسة تعتبر حل يخص فترة قصيرة المدى، لذلك يتم ربط هذه الإستراتيجية بسياسة تنويع الموردين حيث يقول في هذا الصدد وزير الطاقة الأمريكي بيل ريتشارد سون سنة 1998 عن أمن طاقة "**أمريكا تعتمد على تنويع مصادرها للنفط و الغاز على النطاق العالمي، إنه يتعلق أيضا بمنع حدوث اعتداءات إستراتيجية من قبل أولئك الذين لا يشاركوننا قيمنا**"، بالإضافة لذلك نجد الإتحاد الأوروبي يعمل على الخروج من التبعية في مجال الطاقة للشركات الروسية التي تحتفظ فيها الحكومة الروسية بأغلبية الأسهم، وبالأخص غازبروم التي تستخدمها روسيا قي إطار سياستها الخارجية و الأمنية، كما حدث سنة 2006-2009-2014حيث تم تقليص الإمدادات الروسية للغاز على كل من أوكرانيا و روسيا البيضاء، لذلك نجد أنه من بين أولويات الإتحاد الأوروبي تنويع مصادر الطاقة من خلال مراجعة إستراتيجيتها في تقوية التعاون مع الدول المنتجة في جنوب المتوسط التي يعول عليها الإتحاد (الجزائر و ليبيا من بين أفضل البدائل لتخفيف التبيعة الطاقوية لروسيا، بل إن الجزائر البديل الأهم في مجال الغاز الطبيعي نظرا لمكانتها الهامة ضمن الخارطة الجيوبوليتيكية للطاقة في العقل الإستراتيجي الأوروبي، الذي يرجع للارتباطات الطاقوية والتحولات التي تحدث في المنطق، وتداعيات ذلك على الأمن الأوروبي) ومجمل القول فإن الهدف من ذلك هو ضمان استمرارية الإمداد على المدى الطويل، فأي نقص في الطاقة من شأنه إلحاق العجز بالنمو الاقتصادي، وبذلك أعلن مجلس الطاقة العالمي على ضرورة العمل على تنويع مصادر الطاقة في حالة انقطاع أحد المصادر يتم تعويضه بأخرى .

3. **ضمان الاستقرار السياسي و حماية إمدادات الطاقة:** نظرا للأهمية الجيواستراتيجية للنفط والغاز فإنهما يعدان مصدر لتجاذب التنافس الدولي، و كذا التهديدات الأمنية التي لا تخدم مصالح الدول المستهلكة حيث نجد الولايات المتحدة الامريكية التي تستورد أكبر احتياجاتها النفطية من المكسيك وفنزويلا غير المستقرتان سياسيا، وتليها منطقة الشرق الأوسط على رأسها السعودية التي تعرضت فيها أكبر محطتي تكرير لعمليات إرهابية في 2002 و 2006، علاوة على ذلك نيجيريا التي تتعرض فيها خطوط النقل بشكل دوري للسرقة المتكررة من قبل الإرهاب ولصوص المحروقات[2] ،وفيما يخص الإستراتيجية الصينية فتقوم بشراء أسهم وحصص في مشاريع النفط والغاز في

[1] سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة**، (مجلة العلوم السياسية، العدد 43)

[2] نوح غريب، مرجع سابق الذكر ص 41

الخارج، إضافة لتقديم مساعدات وقروض مالية للدول المصدرة، منها الإفريقية لضمان القدر الكافي من الاستقرار الداخلي، إلا أن معضلة خطوط النقل البرية والبحرية وكذا المضائق تبقى الهاجس الأكبر للصين لإمكانية غلقها أو تضييق الخناق عليها، ما يسبب تذبذب في التزود بالطاقة، ناهيك عن إرادة الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقوم كونسورتيومات النفط الكبرى ببناء خطوط أنابيب نفط وغاز جديدة تمر تحت بحر قزوين وعبر كازاخستان وتركمنستان إلى أذربيجان، ومن ثم تتابع طريقها إلى جورجيا وتركيا، هذه الشبكة بالرغم من كونها أكثر تكلفة بكثير من المسارات البديلة التي تمر عبر روسيا وإيران، حيث يزعم المسؤولون الأمريكيون أنها الأقل عرضة للانقطاع من قبل قوات معادية لذلك.

4. **توسيع سياسة الاستثمار** :لم يقتصر التنافس الدولي على استخراج موارد الطاقة وتأمين خطوط النقل فقط، وإنما انتقلت لمجال الاستثمار في قطاع المحروقات حيث يتم إنفاق مليارات الدولارات في أهم المناطق المنتجة للنفط: مثل قيام الصين بعقد العديد من الاستثمارات في القارة الإفريقية خاصة في أنغولا التي تزودها بثلث إنتاجها من النفط ،حيث استوردت الصين 1,11 مليون برميل يوميا، كما تمتلك استثمارات ضخمة في السودان والمقدرة ب 40% من شركة النيل الأعظم المسيطرة على نفط السودان، كما تعتبر اكتشافات الغاز الضخمة في شرق المتوسط لسنة 2009 مصدر لجذب الاستثمارات من طرف شركات الطاقة الأجنبية، وبصفة خاصة الأمريكية منها شركة نوبل إنيرجي التي استحوذت على حصة 39،66% من حقل ليفايثان [1] و 36 % من حقل تمار، ناهيك عن 30 %من حقل أفروديت القبرصي، وفي هذا الإطار يدخل الهدف الأمريكي الذي يقضي بإنشاء مركز يختص بشؤون شرق المتوسط سنة 2019، مهمته تقديم تقرير للكونغرس حول خطة عمل الشركات الامريكية التي تستثمر في استكشاف الطاقة بشرق المتوسط وتطويرها، والتسهيلات التي تمنحها الحكومة الامريكية لها وكذلك أنشطة الشركات التابعة للدول المنافسة لها، وحماية استثمارات شركاتها بشرق المتوسط التي تعد محركا للعديد من السياسات الامريكية بالمنطقة، منها على سبيل المثال الصراع الإسرائيلي اللبناني حول ترسيم الحدود البحرية، أين كانت الولايات المتحدة الأمريكية الوسيط لسنوات متتالية، دون التوصل لحل نهائي وكذا تحيزها لحد ما للموقف

[1] طارق فهمي، **المصالح الإسرائيلية في غاز المتوسط والنزاع مع الجانبين اللبناني والفلسطيني، الملف المصري: غاز شرق المتوسط، أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 65، 2020) ص 30

اللبناني الذي يعكس الرغبة الأمريكية في تحقيق الاستقرار بالمنطقة، وعدم إثارة رد فعل من حزب الله اللبناني مما يهدد الاستثمارات الأمريكية الضخمة بالمنطقة .[1]

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للأمن الطاقوي

أفرزت الحرب الباردة إعادة النظر في بعض المفاهيم التي سيطرت على العلاقات الدولية في الفترة ما قبلها ،بما في ذلك مفهوم الأمن الذي استحوذ على مكانة هامة ضمن الدراسات الاكاديمية، بعدما كان يوازي مضمونه الأمن القومي للدول في إطار امتلاك القدر الأكبر من الأسلحة لمواجهة التهديدات التي ترصدها ،إلا أن هذه النظرة دفعت بالباحثين المعاصرين محاولة توسيع الأمن الوطني منهم باري بوزان الذي نادى في كتابه" الشعوب، الدول والخوف" ، لضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى :سياسية ،اقتصادية، اجتماعية ،عسكرية ،بيئية ، وفي هذا السياق أصبحت الدول تعمل على زيادة وحماية مصالحها الاقتصادية أكثر من مضاعفة قدراتها العسكرية، وبما أن العنصر الطاقوي أحد أهم مرتكزات الأمن الاقتصادي ولو بصفة غير مباشرة لما له من أهمية قصوى، باعتباره مصدر قوة الدولة وتكمن حساسيته كونه مرتبط بشكل مباشر بالأمن الوطني، ذلك أن العلاقات التي تنشأ بين الدول في إطار الاستفادة من مصادر الطاقة تولد حالة الاستقرار من عدمه ،و على هذا الأساس تم تخصيص هذا المبحث لفهم طبيعة النظريات المفسرة للأمن الطاقوي وصولا لوضع تصور عام وفهم فحوى المفهوم انطلاقا من مجموع النظريات المعتمدة.

المطلب الأول: النظرية الواقعية لأمن الطاقة

قبل التطرق لمفهوم الأمن الطاقوي من منظور الواقعية لا بد من التطرق لبعض المرتكزات الفكرية التي تنطلق منها، ومن ثمة ربطها مباشرة بالمفهوم الذي هو بصدد الدراسة، لذلك فهي تركز بشكل أساسي على الطبيعة البشرية في تفسير واقع الأمن في ظل غياب حكومة عالمية، انطلاقا من أن العلاقات الدولية قائمة على مبدأ المصلحة والقوة وأن الطبيعة البشرية لم تتغير منذ العصور القديمة والمتمثلة في منطق الأنانية، ويؤكد ميكيافلي ذلك من خلال قوله: **يجب أن يفهم بشكل عام بأن الإنسان شريرومخادع عندما تسمح له الفرصة بذلك.**

[1] أحمد زكريا الباسوني، **تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي**: دراسة حالة المتوسط (رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2018) ص 117

تعد النظرية الواقعية بمثابة النظرية المهيمنة في حقل العلاقات الدولية، وذلك راجع لتفسيراتها لحالة الحرب التي تعتبرها الظرف السائد في النظام الدولي ، وهذا هو الادعاء الجريء الذي يميز الواقعية عن باقي النظريات، كما أن الأساس المشترك بين الواقعية الكلاسيكية والجديدة هو بمثابة الزوايا الثلاث المشكلة للمثلث الواقعي: يمكن إدراجها أولا في عنصر الدولاتية، أي أن الدولة هي الفاعل الرئيسي ضمن النسق الدولي، وهذا يقود بالضرورة لمفهوم القوة لأن الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي فإن مهمتها الأولى تكمن في حفظ البقاء، ومنه تحصيل ما أمكن من مقدرات القوة حسب ما تمليه المصلحة، وفي هذا السياق فإن ماكس فيبر يصف الدولة بأنها الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة، لكن الأمر المهم هو أن الدولة لا تعظم قوتها العسكرية من تلقاء نفسها، وإنما الطبيعة الفوضوية هي التي تفرض عليها العمل الدائم لتحصين نفسها وحفظ بقائها [1]في إطار ما يسمى بالعون الذاتي، الذي يتميز بغياب حكومة عالمية مركزية وهذه الفكرة تبنى على أن النظام الداخلي للدولة يتميز بسلطة تفرض الأمن ، بينما بنية النظام الدولي تحتم على كل دولة أن تحافظ على أمنها من خلال عونها الذاتي، لذلك فإن حالة الشك واللايقين هي التي تسيطر أي أن الدولة "أ" عندما تقوم مثلا باستعراض عسكري أو وضع تقرير توضح فيه مدى اكتسابها للأسلحة، فان الدولة (ب) قد تعتبر ذلك رسالة مشفرة الغاية منها تخويف الخصم وأنه في استعداد على المواجهة العسكرية، فإن الطرف (ب) بالضرورة يستعمل وفق مبدأ التوازي أو حتى التفوق في امتلاك القوة العسكرية لردع أي تهديد خارجي، إلا ان الأمر قد يتعدى ذلك ويصل لحد المعضلة الأمنية التي يعرفها كل من بوث و ويلز بأنها تكون عندما تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى، إزاء الحيرة فيما إن كانت لتلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير، أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر ،أم كانت لأغراض هجومية أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها كما نجد جون مير شايمر يقسمها الى تياران رئيسيان أحدهما هجومي والآخر دفاعي الذي ظهر مع كينيث وولتز عندما نشر مؤلفه نظرية السياسة الدولية التي تسعى للقوة فقط لأجل الحفاظ على بقائها و أمنها القومي، و هنا يؤكد وولتز بأن الطبيعة البشرية ليست سببا في المنافسة الأمنية بين الدول، كما يؤكد هانس مورغانتو أنه يرجع بالدرجة الأولى للفوضى في النظام الدولي وأكد كل من وولتز الطرح مع كل من جارفز و جاك سنايدر أن النظام الفوضوي الدولي لا يوفر للقوى العظمى المبررات اللازمة لأجل التصرف بشكل هجومي من التمكن من أكبر قدر من القوة، وإنما الفوضى تشجع الدول على التصرف بشكل دفاعي لأجل المحافظة على ميزان القوى، وبتالي فهي تهتم في المقام الأول ببقائها و المحافظة على موقعها الدائم في

[1] Ana Maria Ghimi," **EU-Russian Energy Relations, From Realist Point of View»**, Euro polis, Vol5, N°1, (2011), p.89

النظام الدولي، ثم ان رواد الاتجاه الدفاعي من كينث وولتز جاك سنايدر و ستيفن فان افيرا يفترضون أنه ليس للدول مصالح كبيرة في الغزو العسكري بحيث أن نسبة التكاليف المترتبة عن السياسات ذات النزعة العسكرية تفوق في أغلب الاحيان الفوائد التي وجب تحقيقها، وهذا ما يساهم بشكل فعال في عملية ضبط الميزان الاستراتيجي وفق ما يستجيب لمنطق الردع الذي يقتضي منع دولة معادية من اتخاذ قرارٍ باستخدام أسلحتها، بصورة أعم منعها من العمل أو الرد إزاء موقفٍ معينٍ، عن طريق اتخاذ عدة إجراءات (مثل التلويح باستخدام القوة العسكرية) ما يشكل تهديداً كافياً للدولة التي تريد الإقدام على القيام بعمل، ومنه نجد كينيث وولتز يقول : " :**إن التنافس من أجل الرفاهية والأمن، والتنافس أدى ويؤدي دوما إلى النزاع. فالقوة قابلة للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغييره، وهو الهدف الأدنى لأي قوة"، فهو يرى أن الدول تتصرف وفقا لبنية قوتها في إطار العلاقات الدولية، فالنظام الذي يقدمه والتز يفترض أن الدول تكافح وتتصارع من أجل البقاء.**[1]ومنه من خلال ما تقدم سيتم إسقاط المنطلقات الفكرية للواقعية بداية من مفهوم الأمن الوطني ،فالأمن الاقتصادي بما يحتويه من الأمن الطاقوي هو جزء منه و لا يمكن الفصل بينهما، وهذا الأخير لا يتأتى إلا بالقوة العسكرية، بهدف تحقيق بقاء الدولة وحمايتها في ظل صراع لا تحكمه سوى قوة الدولة في ظل غياب حكومة عالمية كما أشرنا سابقا تمنع عدوان الدول عن بعضها ،فلا بد من الإلمام بكل الوسائل لتوفير إمدادات الطاقة حتى تعزز موقعها من أي صراع محتم، يشير هانس مورغانتو للقوة المسلحة والإمكانيات على أنها ليست العامل الأكثر أهمية في صنع السلطة السياسية للأمة، وهذا يعني أن القوة العسكرية لوحدها غير كافية، وإنما لا بد من توفر عامل الإمكانيات التي وصفها بالعناصر المكملة للسلطة ضمنها في :الجغرافيا، الموارد الطبيعية، القدرة الصناعية، الاستعداد العسكري، الشخصية الوطنية، الروح المعنوية ونوعية الدبلوماسية والحكومة [2]،وفي هذا الصدد يقول دبليو ليجرو و أندرو مورافيك أن الواقعيون منذ فترة طويلة يصرون على أن السيطرة على الموارد المادية في السياسة العالمية تقع في صميم اهتماماتهم [3]،كما أن الفكر الإستراتيجي المعمق للدولة يسمح لها ببناء قواعد عسكرية ضمن المناطق الغنية بالموارد الطاقوية، في ظل التنافس الدولي أين تسعى كل دولة لحماية إمداداتها الطاقوية، مما يؤدي لوقوع حروب ونزاعات دولية، وما زاد من أهمية الأمن

[1] - رياض حمدوش،**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية في الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق** (الجزائر ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية 2008) ص273

[2] Gledrlus cesnakas, **Energy Resources in foreign policy a theoretical approach**, Baltic journal of law of politics, volume 3, November 1,2010; p32.

[3] IBID P 32

الطاقوي لدى الواقعيين هو الأزمة الاقتصادية لسنة 1973 نتيجة قطع الإمدادات الطاقوية العربية، الأمر الذي كرس لوجوب التوسع قصد نهب أكبر قدر من الطاقة خاصة في المناطق الجيواستراتيجية :منطقة الخليج ،آسيا الوسطى وإفريقيا، فبمجرد اكتشاف البترول هرولت الولايات المتحدة الأمريكية لتنصيب قواعد عسكرية لحماية مصالحها الطاقوية أو حتى عقد اتفاقيات. حيث يقول هانس مورغانتو: "**إن أزمة 1973 أزمة غير مسبوقة لأنها كانت الفاصل بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية المعتمدة على المواد الخام.**" وهذا دليل على أن القوة العسكرية لم تعد وحدها التي تضمن قوة الدولة وإنما دخلت متغيرات أخرى اعتمدت على الجانب الاقتصادي كأحد مصادر القوة التي تسعى كل دولة لاكتسابها، وهذا ما تفسره الحروب والنزاعات خاصة حول المناطق التي تزيد من كسب الثروة الاقتصادية [1] أي إن تركيز الواقعية على الحرب واستخدام القوة العسكرية يظهر بوضوح في أدبيات النظرية، إلا أن عامل القوة الصلبة عرف تحول من حيث المفهوم بعد الحرب الباردة، أين عرفت القوة تحولا من جانبها العسكري البحت لأبعاد جديدة منها القوة الاقتصادية، بظهور الحروب على الموارد وفق مسار البحث عن مصادر الطاقة التي تعتبر عامل الحسم في الحرب، وبالتالي فإن الطاقة أصبحت من الأهداف الرئيسية للعمل العسكري ، ويقول روبت غيلبين **أن قوة الدولة تستمد من أربعة عناصر تتمثل في الجيش ،الإنتاج التمويل والأفكار.**

باعتبار الدولة وحدة أساسية في تحليل المنظور الواقعي فإنها تركز على عامل العقلانية في مجال الطاقة على أساس تصورها الخاص والمتغير لقضايا أمن الطاقة، ويتجسد مبدأ العقلانية في ضمان توفر الإمدادات الكافية وبأسعار معقولة لتحقيق المصلحة الطاقوية (أمن العرض بالنسبة للمستهلكين و أمن الطلب بالنسبة للمنتجين)، وهذه الإشكالية في حد ذاتها هدفها حفظ البقاء ذلك أن الدول المنتجة تواجه تهديدات أمنية (الإرهاب المنظم من طرف الدول الصناعية الكبرى للوصول للثروات الطبيعية)، ثم إن مبدأ المنافسة والهيمنة بين الدول خاصة الكبرى حسب تعبير ليغرو مرافاكس أن السياسة المشتركة بين الدول هي لعبة مساومة دائمة حول التوزيع وإعادة التوزيع على موارد شحيحة، والتي في غالب الأحيان ما تكون في شكل اتفاقيات تعاونية أو عقوبات أو حرب[2]، لذلك ينظر إلى سياسات الطاقة الدولية على أنها لعبة محصلتها صفر "اللعبة الصفرية" ،فشح الموارد يعتبرها الواقعيون معضلة أمنية وعلى هذا الأساس يقول فريد زكرياء "**أن الأمم توسع مصالحها السياسية عندما تصبح غير آمنة على نحو متزايد**"، في حين أن

[1] - جوزيف سناي الابن، **المنازعات الدولية : مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة : أحمد أمين الجميل و ماجدي كامل، (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمي،1997،) ص.2

[2] وهبي زكرياء: **محاضرات في مقياس الطاقة والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 3 سنة 2019– 2020 ص 28

الواقعية الهجومية مع جون مير شايمر ترى أن القوى العظمى تخشى من بعضها فيمكن أن تعتمد على العون الذاتي وزيادة قوتها النسبية لضمان بقائها، [1] أي تعظيم حصتها من القوة العالمية بسبب الدوافع الهيكلية ومنه تصبح القوى العظمى مهيأة للهجوم .

حسب ما تمليه الواقعية الهجومية فإن الهيمنة الإقليمية أمر لا بد منه بالعودة للحساسيات الجيوسياسية، وهذا يقتضي بالضرورة تثبيط السياسات الخارجية وتهديد مصالح دول الجوار ومحاولة إبقاء القوى الخارجية بعيدة عن أراضيها، و حسب ميرشايمر فإنه ينبغي مراقبة السياسات التي اتبعتها روسيا خلال أزمة أوكرانيا، في سياق الهيمنة الإقليمية من خلال تأكيده على احتمال استخدام القوة لأي طرف سيلحق الضرر المؤكد بالطرف الآخر، لذلك فإن روسيا تعمل في نطاق إحكام الهيمنة الإقليمية لتحصيل الأمن الإقليمي، من منطلق كسر محاولات القوى العظمى في إنشاء مجال للنفوذ وإيجاد نظام إقليمي مهيمن، الهدف منه هو الحفاظ على جوار آمن ، فوفقا للواقعية الهجومية نجد ان روسيا تصرفت حسب الافتراضات الرئيسية لسياسات القوى العظمى ، فكان لدمج أوكرانيا في حلف الناتو شرطا رئيسيا لتعزيز الوجود الروسي فيها باعتبار أن أوكرانيا تحتل موقعا حاسما ضمن السياسة الإقليمية الروسية، و هنا يمكن القول أن التدخل الروسي جاء كافتراض للسيناريو الأسوء القائم على القضاء على التهديد قبل بروزه للواجهة بالشكل الذي يهدد الأمن الروسي، و فق إستراتيجية الحرب الاستباقية وبناء على هذا يمكن تدعيم الطرح بتأكيد أليسون Alisson وسيمز Simesأن الدولة الروسية لا يمكن أن تكون آمنة بتاتا إذا انضمت أوكرانيا إلى الناتو NATOأو أصبحت جزء من المجتمع الأورو-أطلسي المعادي لها، وبناء على ذلك أعتبر التوسع الروسي كعدوان عسكري، ما تسبب في فرض عقوبات عليها ردا على هذا التوسع،[2] بالإضافة لذلك فإن اعتماد الإتحاد الأوروبي على الغاز الروسي يشكل مصدر ضعف، حيث ستحاول روسيا استخدام مواردها الطبيعية كسلاح لتحقيق أهدافها السياسية، وبالتالي ينظر إلى تجارة الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا على أنها قضية أمنية لأنها تزيد من ضعف الدول الأوروبية أمام جيوسياسية روسيا، لذلك فإن النهج الواقعي يستلزم إضفاء الطابع الأمني على علاقات الطاقة بين الإتحاد الأوروبي و روسيا.

[1] المرجع نفسه ص 28

[2] -Aleksandr Zverev, «**Competing Approach: Neorealism Versus Constructivism on The Ukrainian Crisis"**, St. Petersburg, Centre For German And European Studies, Working Paper, N°22, (2015), pp.10-11

المطلب الثاني: النظرية الليبيرالية لأمن الطاقة:

لقد سيطرت الليبرالية خلال فترة الحرب العالمية الأولى خاصة مع إنشاء عصبة الأمم سنة 1914 من خلال تأثرها بمبادئ ودرو ولسون التي ركزت على المثل العليا والدعوة لما يجب أن يكون ، كما اعتبرت المجتمع الدولي ليس مجتمعا فوضويا، وإنما هو منظم وفق مبدأ الديمقراطية التي تنادي بها الليبيرالية ، وأن الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، وفي هذا السياق فإن الليبرالية تركز على الاعتماد المتبادل في شقه الاقتصادي، حيث أن هذا الأخير ينتج عنه السلام والأمن وتفعيل عامل الثقة بين الدول المتعاونة ما سيقلل من حالة الحروب والتدخلات العسكرية ، أي التركيز على دور المؤسسات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة وصندوق النقد الدولي، وفق تعزيز العمل الجماعي، من خلال هذه الأفكار سيتم إدراجها في عنصرين هما المؤسسات و الاعتماد المتبادل .

أولا- المؤسسات: يعرفها ستيفن لامي بأنها جملة من القواعد الثابتة التي تحدد أدوار نشاطات الفاعلين الذين تتضمنهم المنظمات والأجهزة البيروقراطية، المعاهدات والاتفاقيات والممارسات غير الرسمية. من خلال التركيز على دور المؤسسات الطاقوية التي تعد بمثابة واضعة لقواعد من شأنها حل مشكلة إدارة الموارد، و كذا تعزيز المعرفة و المعلومات (البيانات وتحسين الشفافية) [1] بشأن الطاقة أو حتى وضع اتفاقيات لضبط الأسواق الدولية للطاقة، بهدف توفير ما يلزم من موارد الطاقة ضمن السوق الداخلية لتجنب المعضلات الطاقوية في نطاق الحصول على الموارد بأسعار ثابتة ومقبولة، وتعتبر الكلفة أحد الاعتبارات الهامة عند التعامل مع أمن الطاقة مع الإجماع على محدودية الموارد الطاقوية، لهذا يأتي التأكيد على التعاون الإقليمي والدولي ضمن المؤسسات الإقليمية والدولية التي تعمل في مجال الطاقة مع التركيز على تبادل الخبرات والتقنيات لتحقيق أمن الطاقة.

من بين المؤسسات التي تعمل في مجال الطاقة نجد وكالة الطاقة الدولية التي تركز على ترسيخ ممارسات اقتصاد السوق، من خلال التجارة غير التمييزية وتسوية النزاعات بين الدول و زيادة الاستثمارات ،[2] وعلى المستوى الإقليمي نجد نافتا والأوبك التي أعلنت صراحة عن مصطلح أمن الطاقة سنة 2012 في إشارة بشكل ضمني لأمن الطلب بالنسبة لمصدري الطاقة ، "ضرورة تأمين دخل ثابت للدول المنتجة وإمداد نفط فعال ومنتظم للدول المستهلكة، وعائد فعال على رؤوس أموال المستثمرين في صناعة النفط" كما أن

[1] وهبي زكرياء، مرجع سابق الذكر، ص 32

[2] - v. Belyi, **Energy Security in international Relations Theories,** higher school of economics, p44

هذه المؤسسات تعمل على وضع قوانين ذات صفة إلزامية لتسيير مجال الطاقة مثل قانون البحار الذي يحدد الحدود الإقليمية للجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة، وهدفها تسهيل حرية العبور في المناطق المائية لتجارة الطاقة والنظر في بناء خطوط الأنابيب تحت البحر.

ثانيا –الاعتماد المتبادل: وذلك من خلال التركيز على البعد الاقتصادي حيث كرست الثورة الصناعية لهذا المنطلق من مبدأ أن كل دولة بحاجة ماسة للدول الأخرى لتوفير ما يلزمها، وتسويق منتجاتها وأن الأمن الاقتصادي لا يتحقق إلا عن طريق الاعتماد المتبادل[1]،وطرح كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي في كتابهما العلاقات عبر الوطنية والسياسة العالمية 1971 ، فكرة الاعتماد المتبادل المركب لفترة ما بعد الحرب الباردة التي تسهل لبناء علاقات تعاونية وتوزيع الإمكانات المتوفرة بين الدول [2]وهذا بدوره يكرس لفكرة الأمن الجماعي، الذي يعتبر الأمن الاقتصادي جزء لا يتجزأ منه على اعتبار أن مسألة الحرب لا تخدم المصالح الدولية، لهذا فإن التعاون الاقتصادي يزيد من الترابط بين الدول ، وبالتالي الميل للسلام والابتعاد عن الحرب وهذا الاعتماد المتبادل سيجعل بالضرورة الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سيطرة دولة أخرى، كما يؤكد جوزيف ناي أن الأمن يتحقق نتيجة تعقد وترابط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول :خطوط أنابيب نقل الطاقة ودورها في تخفيف حدة التوتر وتعزيز التعاون

يعرف كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان الاعتماد المتبادل على أنه علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر بوجود علاقات عابرة للحدود ، كما كانت مجادلة ديفيد ميتراني (منظر تكاملي)بأنه لا بد من التعاون الذي يتخطى الحدود الوطنية لحل المشاكل المشتركة، وكان مفهومه الجوهري هو التفرع، بمعنى أن التعاون في قطاع ما من المحتمل أن يجعل الحكومات توسع نطاق التعاون عبر قطاعات أخرى، وكلما أصبحت الدول أكثر انخراطا في عملية التكامل، كلما ازدادت تكلفة الانسحاب من المشاريع التعاونية ،وبالنظر لطبيعة العلاقات الأوروبية الروسية حسب الطرح الليبرالي الجديد تتأرجح ما بين التبعية الاقتصادية في مجال المحروقات خاصة الغاز الطبيعي، فروسيا تعتبر المورد الأول لدول الإتحاد الأوروبي بهذه المادة الحيوية، ومن جهة أخرى توصف العلاقات على أنها ترتكز على أساس الاعتماد المتبادل، طالما أن الإتحاد الأوروبي بحاجة إلى الغاز الطبيعي الروسي لتنمية اقتصادية ، فروسيا كذلك تعتمد على الأسواق الأوروبية باعتبارها أكبر الأسواق في العالم ومجال لنفوذها، وذلك لأن سلعة الغاز الطبيعي تشكل مصدر دخل مهم جدا للاقتصاد

[1] عبد الكريم شكاكطة، **الأهمية الإستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية: دراسة حالة الأوبك 197 .2014** (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع) ص 31

[2] عبد الكريم شكاكطة، مرجع سابق الذكر، ص 32

الروسي إلى جانب القطاع العسكري، بحكم أن الإتحاد الأوروبي أكبر مستهلك للطاقة وقاعدته الصناعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الحيوية.

المطلب الثالث: نظرية مركب الامن الإقليمي(كوبنهاغن) لأمن الطاقة:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن ورائدها باري بوزان أوّل المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وتعميقه، ليشمل مجالاتٍ جديدةٍ للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، حيث انطلق بوزان من إرادةٍ في تأسيس برنامج بحثي للدّراسات الأمنية يسمح بتجاوز حدود الدراسات الاستراتيجية التقليدية، والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدّولية[1]، على أساس أن القطاع العسكري ليس هو القطاع الوحيد بل هناك قطاعات أخرى تندرج ضمن الأمن ،ويعتبر بوزان أول من تطرق لمسألة توسيع الأمن من خلال دحض فرضية تركيز الأمن القومي في شقيه العسكري والسياسي على حساب باقي القطاعات (البيئي ،الاقتصادي ،المجتمعي...).

وفقا لتحليل باري بوزان فإن حقل التهديدات الذي يفرض نفسه على الوحدات السياسية يشكل خطرا على هويتها الوطنية يبدو أكثر اتساعا، ويتجاوز البعد العسكري من خلال الإشارة للتهديدات العسكرية، كالاجتياح والغزو من طرف دول ضد أخرى يعتبر أولوية أساسية للدول دون إهمال قطاعات أخرى : التخطيط الاقتصادي، السياسي، البيئي ومن هذا المنطلق حاول بوزان طرح نموذج جديد ينظر للأمن من عدة زوايا، كما أنه ينتقل من الجزء للكل في تحليل الظاهرة الأمنية ومنه يمكن القول أن ما تبناه بوزان هو عبارة عن نسق للتحليل تعود أولى جذوره لكتاب "منطق الفوضى : "الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية" الذي ألفه كل من باري بوزان ،ريتشارد ليتل و تشارلز جونز سنة 1933 [2]،و يتضمن طريقة تحليل النظام الدولي القائم على تقسيمه لمجالات نشاط، وكل نشاط يقدم نظرة خاصة من زاوية معينة حول الأمن الوطني ومن ثمة فطبيعة التهديدات تختلف من قطاع لآخر وتؤثر بطريقة خاصة، وبهذا المنطق يقترح بوزان توسيع قطاعات الأمن لتشمل خمسة قطاعات مختلفة وهي القطاع العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي والاجتماعي ، لكن ما يهمنا هو القطاع الاقتصادي فباري بوزان يعتبره المؤشر الرئيسي لأمن الدولة عموما مع تعدد الوحدات المرجعية في هذا القطاع من الأفراد الى الدول، فالنظام الاقتصادي العالمي المعقد

[1] Jef Huysman, **«Revisiting Copenhagen: Or, On Creative development of a security studies agenda in Europe»,** European journal of international relations, vol.04, n°04, 1998, pp. 479

[2] BALZACQ, Thierry, « **Qu'est-ce que la sécurité nationale ?**», La revue internationale et Stratégique, n°52, hiver 2003-2004

بقواعده، معاييره و مبادئه يرتبط بالدرجة الأولى بمدى قدرة الدولة على توفير حاجات المجتمع سواء كان ذلك محليا أو خارجيا وبأسهل الطرق مع تجنب فرض قيود عليها ، أما على المستوى العالمي فانه يشير لقدرة الدولة على الوصول الى الموارد والأسواق والتمويلات الضرورية، لتحقيق درجات مقبولة من الرفاه واستقرار نظام الحكم و حماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي داخليا و تأثيرات العولمة خارجيا ،[1]وما تفرزه كل هذه التفاعلات من اشتداد درجة التنافس بين الدول على المستو ى الإقليمي للحصول على شراكات أو صفقات تجارية مع جهات أخرى لها وزن اقتصادي .

يعتبر القطاع الاقتصادي مثال واضحا عن كيفية تفاعل مختلف قطاعات الأمن مع بعضها البعض، وهذا ما أوضحه بوزان من خلال حديثه عن التر ابط الكبير الموجود بين كل من الأمن الاقتصادي والأمن العسكري، بحيث أنه من السهل بمكان ملاحظة تبعية الثاني للأول وذلك بسبب الحدود والقيود التي يفرضها هذ الأخير على ميزانية الدفاع والأمن لذلك يعتبر الأمن القومي هو الإستراتيجية الوطنية العليا التي تعنى بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة، لتحقيق أهدافها السياسية اذ تجدر الإشارة الى أن تحقيق طفرة اقتصادية ، تكنولوجية سيؤدي لتلبية المصالح الأمنية للدولة، وبناء قوة الردع الإستراتيجية وهو ما أكدت عليه المقاربات النظرية السائدة أي التقليدية، والتي ترى بأن القدرة المالية ، الاقتصادية هي من تترك أو تدفع بالدول للدخول في سباق للتسليح أو شن حروب على غيرها من الوحدات السياسية الأخرى، من ثم فالبعد العسكري للأمن يرتبط بالضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة على التطلعات السياسية وبالأخص الإمكانيات الاقتصادية بين الدول، كما يمكن أن يتضح هذا التأثير أكثر من خلال تحويل قوة العمل في إنماء الإنتاجية من المجال المدني الى أغراض الإنتاج العسكري وهو ما قامت به أغلب الدول العظمى إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية أين عمدت ألمانيا الى تحويل قطاع انتاجها الاقتصادي لقطاع الإنتاج العسكري [2]، كذلك يمكن فهم مستوى لتعقيد و التشابك الحاصل داخل هذا القطاع من زاوية افتراض أن الأزمات الداخلية ذات انعكاس واضح من حيث النتائج على الأمن الوطني، لذلك فالأمن الاجتماعي قد لا يكون انعكاسا للأوضاع الاقتصادية السائدة داخل الدولة ، لأنه لا يمكن بتاتا إنكار أن الرخاء والتوازن الاقتصادي يساهم في تراجع حدة التوترات الاجتماعية التي تنعكس بالإيجاب على استقرار النظام السياسي، وعلى خلاف ذلك فإن فترات الركود الاقتصادي تظهر حالة عدم الرضا على النظام

[1] بول روبنسون، **قاموس الأمن الدولي** (أبو ظبي: مركز الأمرات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2009) ص 30

[2] بلال قريب، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات** (رسالة ماجيستر، جامعة لحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010. 2011) ص24

السياسي القائم، ويتم التعبير عنه وفق أشكال مختلفة من المظاهرات، التمرد ، الاحتجاجات و العصيان المدني...[1] (هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث من خلال ربط ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، بارتفاع معدلات التضخم وبالتالي ضعف القدرة الشرائية للمواطن الأوروبي، وهو ما تم ترجمته في مظاهرات كتعبير عن رفض سياسات حكوماتهم) ،ومنه فإن تحقيق القدر الكافي من الأمن الاقتصادي من عدمه و يؤثر بطريقة مباشرة على الأمن الاجتماعي و يمتد للأمن السياسي، وعلى هذا الأساس يرى بوزان بأنه يمكن فهم الأمن الاقتصادي من خلال المؤشرات التالية :

1. اشتداد حالة عدم التوازن الاقتصادي بين الدول، وما نتج عنه من اختلاف في تقسيم الثروة والتطلعات بين الدول.
2. التنافس الدولي على مصادر الطاقة للوصول للأسواق الخارجية والمصادر المالية في ظل التبعية الاقتصادية.
3. هشاشة الاقتصاديات الوطنية لاسيما لدى دول المحيط ما يجعلها عرضة لتهديدات خارجية (في ظل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى)، وأخرى داخلية تؤدي لتفاقم المشاكل الاجتماعية، الفقر وازدياد تدفقات الهجرة غير الشرعية التي ستكون مدعاة لكثير من القلاقل الأمنية بالنسبة لدول المركز وهو ما نلاحظه تماما فيما يخص دول اقليم المتوسط الغربي بضفتيه الشمالية والجنوبية.
4. الأزمات الاقتصادية العالمية وحدوثها المتكرر الذي بات يشكل خطرا كبيرا على الاستقرار البنيوي للأنظمة المالية المحلية والعالمية على حد سواء[2](الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من عقوبات على موسكو بمنعها عن نظام سويفت المالي، وما نجم عن ذلك من خسائر مالية فادحة).
5. تداعيات العولمة على النظام الاقتصادي الدولي، الذي أصبح يتميز بدينامية اندماج ومنطق اعتماد متبادل كبير بين مختلف الوحدات السياسية، وهو ما أدى لربط أمون الدول ببعضها البعض

إن التحول التدريجي من المعنى الدفاعي لمفهوم الأمن القومي إلى مفهوم شمولي يستوعب كافة أبعاد الوجود السياسي وبالتحديد الاقتصادي منها، جعل من مفهوم القطاع الاقتصادي متغيرا رئيسيا في تحقيق

[1] بول روبنسون ص30

[2] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط** (رسالة ماجيستر جامعة لحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية2011،2010)، ص52

الأمن الوطني الشامل لا سيما وأن قوة الدول في الوقت الراهن تقاس بدخلها القومي و نصيب الفرد منه، والتوزيع العادل للثروات وليس بحجم ترسانتها العسكرية فقط، بالتالي أصبح الأمن الاقتصادي يعد ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد السياسي الدولي والدراسات الأمنية، وبما أن الاقتصاد يمثل إحدى المكونات الرئيسية لقوة الدولة السياسية والعسكرية، فإن حدوث أي خلل في هذا القطاع سيشكل تهديدا مباشرا لكيانها ومؤسساتها وهو ما يؤدي إلى تراجع مكانتها وتأثيرها على الصعيدين الدولي والإقليمي.

كما انطلق بوزان من افتراض عام مفاده ان الأمن ظاهرة علائقية ذات علاقات متشابكة ،وحسب بوزان لا يمكن فهم السياسة الأمنية لدولة ما دون الأخذ بعين الاعتبار الإطار الجيوسياسي الذي تتواجد ضمنه، وذلك لأن الإقليم هو نظام تحتي متميز يجمع أو يضم دول متقاربة جغرافيا ، كما أنه يشكل فضاء جيوسياسي تتواجد ضمنه الدولة، ويؤدي دورا مهما في إدراك التهديد، فالتفكير في أمن اقليم ما يقتضي الذهاب لأبعد من مسألة السلطة وعلاقات القوة ، وعليه فالأمن يرتبط أساسا بالتمييز بين صديق عدو [1]و يعرف بوزان مركب الأمن على أنه مجموعة الدول التي ترتبط مباشرة بالآخرين، فأمنها الوطني لا يستطيع أن يكون معتبرا بمعزل عن الآخرين،[2] كما تنطلق الفكرة الرئيسية لمركب الأمن الإقليمي من أن أغلب التهديدات الأمنية تنتقل بسهولة ضمن نطاقات المسافات القصيرة، وهي نفس الفكرة التي عبر عنها ستيفن وولت فتأثير الجوار الجغرافي على التفاعلات الأمنية يظل كبيرا جدا خاصة إذا ما تعلق بالجانب العسكري، السياسي، و حتى الاجتماعي ، البيئي و الاقتصادي و عليه من الطبيعي تنشأ ضرورة التوجه للاعتماد المتبادل بناء على ميزة التقارب الجغرافي الإقليمي، من مبدأ إيلاء الأهمية لخطورة التوترات الأمنية والتخوف من امتدادها.

المتغيرات النظرية لمركب الأمن الإقليمي: تقوم نظرية الأمن الإقليمي على مجموعة من المتغيرات تتمثل فيما يلي

- **العداوة الصداقة :** يرى بوزان بأن العوامل المتحكمة في ديناميات التفاعل داخل المركبات الأمنية الإقليمية ترتبط بنمط العلاقات التاريخية، سواء كانت عداوة أو صداقة فحسب بوزان فإن طبيعة

[1] حسام حمزة، **الدوائر الأمنية للأمن القومي الجزائري** (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة لحاج لخضر باتنة ،2010. 2011) ص46 عن:

DELCOURT, Barbara**, Theorie de la sécurité, Bruxelles, institut d'études européennes** 2006،p39

[2] Barry Bazan ,people states and fear: the national security problem in international relations (harvester wheat sheat hemel Hempstead 1983)p 106

العلاقات لا يمكن إرجاعها لمسألة توازن القوى أو فوضوية النظام الدولية، وإنما هناك عوامل أخرى تتدخل في تشكيل مركزية العلاقات والتي تتمثل في الخلفيات التاريخية و كذا القرب الجغرافي الذي يزيد من تقوية التفاعلات الأمنية، أو توسيع هوة اعتبار كل طرف على أن نظيره هو عنصر مهدد، بالإضافة لعنصر الإيديولوجيا ودرجة المنافسة الأمنية و التعاون بين الأطراف [1]

- **التخومية** :حيث تقوم فكرة إنشاء المركبات الأمنية على مبدأ التخومية التي تعني القرب الجغرافي الذي ينتج نوع من العلاقات الأمنية العابرة للحدود الوطنية، من منطلق أن القرب الجغرافي يعني التأثير الأمني المتبادل بين الوحدات السياسية، فحالة الأمن أو اللاأمن مرتبطة أساسا بجوار الجغرافي الذي يشكل أنماط أمنية مختلفة بما فيها العون الذاتي، فوجود دولة قوية على جوار دول ضعيفة تصدر أنماط مختلفة من اللااستقرار خارج حدودها سيجعل منها محل خطر و تهديد كبيرين، وذلك لأنها تتمتع بقرب جغرافي سيئ[2] كذلك يمكن أن يشمل المركب الأمني بعض الدول الصغرى التي تكتسب أهميتها من الانحياز ضمن المركب، أو حتى غياب كلي للتوازن إما بتغير توزيع القوة ضمن المركب أو بسبب تدخل القوى الكبرى (تباين موقف دول الإتحاد الأوروبي من حيث تطبيق العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا جراء غزوها لأوكرانيا وبالتالي فإن الموقف الأوروبي من ناحية الاختلاف مبرره التبعية الطاقوية لروسيا والتخوف من قطع الإمدادات من جانب هذه الأخيرة)
- **مبدأ الاختراق** :يعبر هذا المتغير عن إظهار تأثير التدخلات الخارجية في المنطقة الإقليمية ،أي كيف تؤثر الاختراقات الخارجية في تغيير طبيعة المركبات الأمنية الإقليمية ،كما يشير مبدأ الاختراق لقيام بعض المركبات الأمنية الإقليمية باختراق مركبات أمنية في المناطق المجاورة (اختراق روسيا لأوكرانيا ومحاولة كسر الهدف الأوكراني في الانتماء لمركب الإتحاد الأوروبي.

ومنه فإن الدول مرتبطة ببعضها بالوضع التخومي الذي يعبر عن امتداد الوضع الأمني آليا في إطار نسيج التفاعلات في المنطقة بتشكيل مركب الأمن الإقليمي.

[1] Barry Busan and ole waver, regions and powers: the structure of international security, New York: Cambridge university press, 2003، p45

[2] خضراوي خديجة، التحول الأنطولوجي في مفهوم الأمن: دراسة في إسهامات مدرسة كوبنهاغن (مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس. 2015. 2016) ص 33، عن محمد حمشي، أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن: انهيار الدولة في ليبيا، يوم دراسي حول: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط والساحل، مداخلة غير منشورة، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فيفري 2014

- **الاعتماد الأمني المتبادل**: إن علاقات الاعتماد المتبادل الأمني مبنية على فكرة احتمالات العطب الإستراتيجي أو الاستقرار الأمني بين وحدتين سياسيتين أو أكثر، أي أمن ولا أمن وحدة ضمن النظام الأمني الإقليمي يؤثر إيجابا أو سلبا على باقي وحدات النظام[1]وليس بإرادته.

انطلاقا مما سبق فإننا نجد نظرية مركب أمن الطاقة الإقليمي التي تعبر عن المعطيات التي تم طرحها مع المنظر بالونكوربي الذي يعتبر قضية الطاقة ذات علاقة بالمسائل الأمنية الإقليمية المعقدة ،أين يكون مركب أمن الطاقة جزء من مركبات الأمن في الفضاء الإقليمي، فحسب بالونكوربي فإن مركبات أمن الطاقة تعبر عن وجود علاقة ثنائية أو أكثر تجمع دول في منطقة جغرافية واحدة ، تتمثل في تبعية وحدات سياسية لوحدة أخرى طاقويا مع الدراية أن هذه الأخيرة أن التبعية توازي مفهوم التهديد، و يشير تفاعل الطاقة صفقات الإنتاج و الاستيراد وعبور الطاقة، ومنه فإن التهديد الذي ينتج عن التبعية الطاقوية يكون أكثر حدة ناهيك عن طول أنابيب تصدير النفط والغاز الذي يمتد لآلاف الكيلومترات بالضرورة سيربط الدول الواقعة في نطاق إقليمي واحد، أي ستكون تبعية لسلسة طاقوية نفسها.

الشكل01: مخطط يوضح مشكلة مستويات التحليل لأمن الطاقة

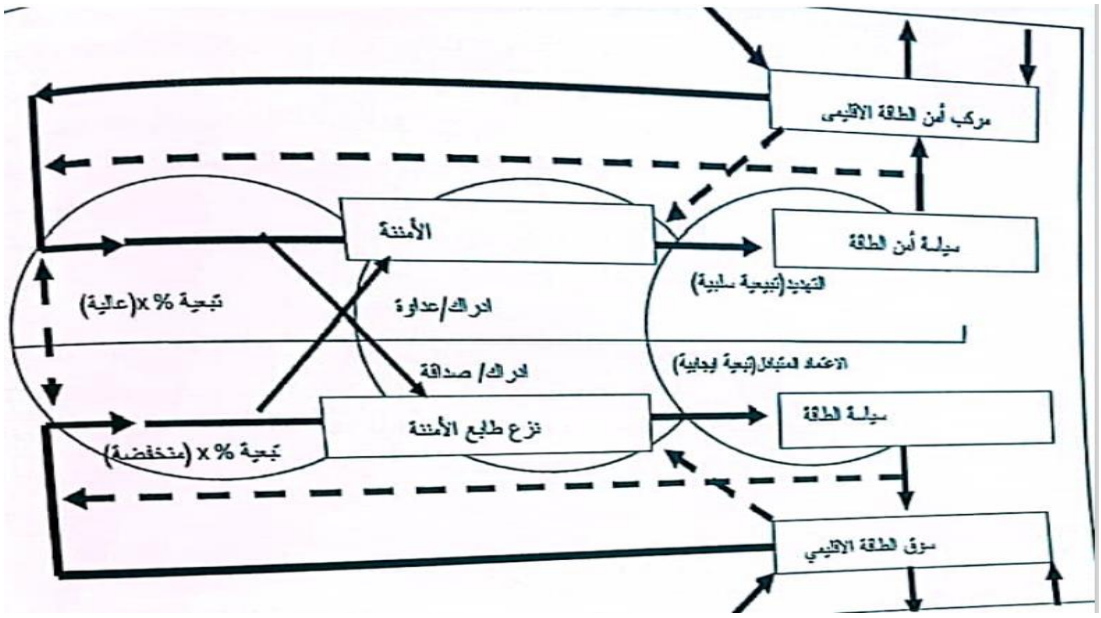

المصدر: محفوظ رسول، مرجع سابق الذكر

[1] عامر مصباح: **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية** (الجزائر: دار الكتاب 2011) ص 219

حسب المخطط فإن مسألة تبعية الطاقة قد تأخذ شكلا من الأمننة والتسييس والتي تزداد بدرجة عالية حين ترتبط بوجود علاقات عداوة، خاصة التي يرجع منها للعلاقات غير المستقرة تاريخيا، وهنا تعتبر تبعية سلبية والتي تعتبر تهديد ومن أخطرها نجد فكرة التجهيز الآمن، والأسعار المستقرة لمصادر الطاقة. بينما ينزع طابع الأمننة ويتم الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل في حالة وجود علاقة الصداقة، وعلى هذا الأساس فإن مركب أمن الطاقة يتضمن منطقة جغرافية تتركز فيها علاقات التبعية السلبية أما الاعتماد الطاقوي المتبادل يوازي مصطلح جماعة امنية طاقوية.[1]

انطلاقا مما سبق فإننا نجد نظرية مركب أمن الطاقة الإقليمي مع المنظر بالونكوربي الذي يعتبر قضية الطاقة ذات علاقة بالمسائل الأمنية الإقليمية المعقدة، أين يكون مركب أمن الطاقة جزء من مركبات الأمن في الفضاء الإقليمي ،فحسب بالونكوربي فإن مركبات أمن الطاقة تعبر عن وجود علاقة ثنائية أو أكثر تجمع دول في منطقة جغرافية واحدة تتمثل في تبعية وحدات سياسية لوحدة لأخرى طاقوية مع الدراية أن هذه الأخيرة أن التبعية توازي مفهوم التهديد، ويشير تفاعل الطاقة صفقات الإنتاج والاستيراد وعبور الطاقة، ومنه فإن التهديد الذي ينتج عن التبعية الطاقوية يكون أكثر حدة، ناهيك عن طول أنابيب تصدير النفط و الغاز الذي يمتد لآلاف الكيلومترات بالضرورة سيربط الدول الواقعة في نطاق إقليمي واحد أي ستكون تبعية لسلسة طاقوية نفسها، وحسب ريتشارد فان فإن الجماعة الأمنية التي سبقه فيها كارل دوتش في خمسينيات القرن العشرين ويعرفها، على أنّها كيانات سياسيّة مندمجة اقتنع أعضاؤها بأنّ مشكلاتهم الاجتماعيّة المشتركة يمكن ويجب أن تحلّ عبر ميكانيزمات تغيير سلمي عن طريق إجراءات ممأسسة دون اللجوء للقوة المادية، كالاتحاد الأوروبي كمؤسسة عليا تعبر عن الهوية والأمن الأوروبي كهيئة موحدة، وليس كل دولة منفردة لوحدها، وفي إحدى المحاولات لخلق جماعة أمنية طاقوية نجد المبادرة البولندية سنة 2006 لتأسيس معاهدة أمن الطاقة الأوروبية، بحيث تكون منفتحة على الدول الأعضاء الحالية في كل من منظمة حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي، وكانت هذه المعاهدة ستلزم الموقعين على مساعدة أعضاء المعاهدة الآخرين إذا ما تعرض أمنهم الطاقوي للتهديد، بمعنى خلق ميثاق أمن الطاقة غير أن هذا الاقتراح لم ينجح لأنه كان يستثني روسيا من الجماعة الطاقوية، ولأن أغلب بلدان الإتحاد الأوروبي تعتمد على نسب عالية من إمدادات الطاقة الروسية.[2]

[1] محفوظ رسول، مرجع سابق الذكر ص 87

[2] محفوظ رسول، مرجع سابق الذكر، ص 88

يمكن أن تتعرض بنية مركب أمن الطاقة نتيجة التغير النسبي في تبعية الطاقة أو كنتيجة لعدم الإدراك الصحيح لمدى التبعية الطاقوية، فمثلا بناء محطة طاقوية في إحدى دول المركب سيقلص نوعا ما من التبعية لكنه لا يلغي تغير أنماط التبعية الطاقوية الإقليمية، هو ما يفرض بقاء مركب أمن الطاقة ،ويمكن أن يحدث التحول الخارجي كنتيجة لتعهدات إستراتيجية في بناء بنى تحتية : أنابيب نقل الطاقة في الحصول على كميات هائلة من الموارد الطاقوية للمركب ،وهو ما يغير من أنماط التبعية الطاقوية من حيث ربط دول جديدة بالمركب عبر خطوط الإمداد، وفيما يخص التحول الداخلي فيشمل إيجاد مشاريع طاقة إقليمية بين دول المركب ، أما عن الغطاء الأمني فيرتبط بانحصار المركب ضمن مورد واحد أي التبعية الكلية، كما يعبر كذلك عن احتكار دولة واحدة عمليات نقل الطاقة :احتكار شركة غاز بروم لتصدير الغاز الروسي، و يعتمد تحليلنا لطبيعة العلاقات التي تربط الإتحاد الأوروبي بروسيا في سياق نموذج مركب أمن الطاقة وفق التفاعلات الإقليمية بين دول ذات الجوار جغرافي، استنادا لطبيعة هذه التفاعلات)تبعية / اعتماد متبادل(مما يشكل تهديد متبادل للطرفين، وقد أثبتت الأزمة الأوكرانية الروسية و تراجع الإمدادات الطاقوية الروسية الموجهة نحو دول الإتحاد الأوروبي مدى أهمية هذه الموارد التي ينظر إليها كمسألة ذات صلة بالتفاعلات الإقليمية بين الدول المتجاورة، خاصة وأن أوكرانيا تعتبر منطقة عبور هامة لمصادر الطاقة الروسية نحو دول الإتحاد الأوروبي، وبالتالي فهي حلقة الوصل الإقليمية بين الطرفين ومنه فإن أي تهديد لأمن الطاقة في روسيا يعتبر مصدر تهديد مباشر لأمن الطاقة الأوروبي.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق لمختلف العناصر الواردة في مضمون هذا الفصل فقد توصلنا إجمالا للنقاط الآتية:

- على الرغم من تعدد واختلاف التعاريف المقدمة لمفهوم الأمن الطاقوي سواء من جانب الدول المنتجة، المستهلكة ودول العبور إلا أن هناك نقطة تشترك فيها وهي حفظ المصالح الوطنية والاستقرار السياسي للدولة.
- أن الموارد الطاقوية خاصة النفط منها والغاز يعتبران مادة إستراتيجية باعتبارهما عصب الاقتصاد العالمي، لذلك فهما يدخلان كمتغيران رئيسيان ضمن سياسات الدول الكبرى الأكثر استيرادا له في إطار التنافس الدولي لبسط النفوذ على أهم المناطق الطاقوية في العالم، وبذلك تتحقق مقولة كليمو نسو رئيس الحكومة الفرنسي سنة 1917 "**إن قطرة البترول وقطرة الدم سواء، بل إن البترول أزكى من الدماء في معارك الغد.**"
- مفهوم أمن الطاقة لم يعد محصورا في الزاوية التقليدية المتمثلة في توقف الإمدادات، وإنما برزت معطيات أخرى تتحكم في بلورة المفهوم الذي كان ذو طابع اقتصادي محض ليصبح متعدد الأبعاد: خاصة السياسي منها (الأعمال الإرهابية التي تستهدف المنشآت وحقول البترول)
- أن الدول وعلى وجه الخصوص العظمى منها تسعى لتجنب الوقوع في أزمات طاقوية، مثل تلك التي حدثت سنة 1973من خلال استحداث مجموعة من الإستراتيجيات تضمن أمنها الطاقوي منها حماية مناطق الإمداد وكذا سياسة التخزين الإستراتيجي الأمن هو السبب الرئيسي للدولة للبحث عن السلطة في النظام الدولي الفوضوي، حيث تكون المساعدة الذاتية عاملا حاسما في توفير الأمن والأمن الطاقوي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي للدولة
- التأكيد على العنصر الطاقوي في نظريات العلاقات الدولية في بناء شبكات من الاعتماد المتبادل التي تعزز السلم والأمن الدوليين، ويظهر هذا الطرح بوضوح خاصة مع النظرية الليبيرالية ومدرسة كوبنهاغن.

الفصل الثاني:

جيوسياسية معضلة الأمن الطاقوي الروسي-الأوروبي

الفصل الثاني: جيوسياسية معضلة الأمن الطاقوي الروسي-الأوروبي

تمهيد:

تعتبر الطاقة من بين المصادر الدافعة و المحركة للقضايا و المسائل السياسية والاقتصادية ، فمعظم الصراعات والمشاكل السياسية والاقتصادية مرتبطة بهذا العنصر الحيوي، لهذا عادة ما ترتبط بسياسة الدفاع و الأمن للدول، حيث أصبحت حكومات الدول تدرك مكانة الطاقة ودورها في ضمان أمنها واستقرارها، ويعتبر كل من النفط والغاز الطبيعي من بين المصادر الأكثر حيوية، لذلك فالدول التي تمتلك احتياطات واسعة تصبح ضمن الفواعل الرئيسية المحركة لسوق الطاقة العالمي والسياسة والاقتصاد الدولي على حد سواء، وهذا ما ينطبق على روسيا التي توظف الطاقة ضمن أولويات أجندتها السياسية، بينما نجد الدول التي تفتقر للاحتياطات كحالة الإتحاد الأوروبي الذي يعمل وفق تبني إستراتيجيات تتوائم مع المعطيات الداخلية، ومحاولة التأقلم مع الاعتمادية الخارجية لموارد الطاقة الروسية، وفق تبني منطق خاص لكل من الطرفين، لذلك من خلال هذا الفصل سيتم التطرق لما يلي:

المبحث الأول: عرض المقاربة الأوروبية وكذا المقاربة الروسية لأمن الطاقة.

المبحث الثاني: التطرق لأنابيب نقل الطاقة الروسية الموجهة لأوروبا وأهميتها الإستراتيجية.

المبحث الثالث: فسيتم فيه دراسة الوضعية الطاقوية في أوروبا وكذا العلاقات الروسية الأوروبية من زاوية المبادلات الطاقوية.

المبحث الأول: المقاربة الأوروبية والروسية لأمن الطاقة

إن مقاربات أمن الطاقة تختلف من دولة لأخرى كما تختلف من مدرسة لأخرى، فهناك تفاوتا كبيرا في هذه المنظورات ، ويعود هذا الاختلاف لمفهوم السياسة الوطنية وكذا الوضعية الاقتصادية للدول سواء كانت مستهلكة أم منتجة، فضلا عن طبيعة العلاقة بين الدول المنتجة مع نظيرتها المستهلكة، ولتوضيح هذا الاختلاف والتفاوت سيتم مناقشة مفهوم أمن الطاقة وفق المقاربة الروسية والمقاربة الأوروبية، من منطلق الوصول لتحديد ما إذا كانت المقاربة الطاقوية تتماشى والأهداف السياسية في سياق الارتقاء لمنزلة قوة عظمى روسية و تأمين الإمدادات الطاقوية للحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي الأوروبي.

المطلب الأول: المقاربة الأوروبية لأمن الطاقة

ينظر الجيوبوليتيك للدولة بوصفها ظاهرة سياسية عضوية حية، يجب أن تنمو خارج حدودها السياسية وفق ما تتيحه مصالحها المتغيرة، فهو علم يربط بين أطر إمكانات الدولة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، العسكرية وبين السياسات الخارجية للدول، بهدف تحقيق المصالح القومية، فيصبح عاملا مؤثرا بشكل كبير في العلاقات الدولية، ومحفزا مهما لصناعة مختلف الإستراتيجيات الدولية الكبرى والسياسات الخارجية للدول، انطلاقا من هدف مفاده تعزيز القوة والتأثير على باقي الأقاليم، تجنبا لأن تكون هي المؤثر عليه،[67] لذلك تعتبر الطاقة أحد الوسائل الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق الأهداف العليا للدولة، عبر إستراتيجيات توازن بين حجم الموارد وتوفرها ومن يتحكم فيها وتكلفتها وطرق النقل البديلة ومدى توازن الأسواق الإقليمية والعالمية والقرارات السياسية والأسعار بشكل عام، وعلى هذا الأساس سوف يتم مناقشة المقاربة الأوروبية للأمن الطاقوي من منطلق الإشارة للخلفية التاريخية لمفهوم الأمن الطاقوي الأوروبي، في سياق عرض مكانة الطاقة في مسار الإتحاد.

تعود الجذور الأولى لهذه المقاربة للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب التي تم إنشاؤها سنة 1951 ،بموجب اتفاقية باريس(بلجيكا ، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا وألمانيا الغربية)، ثم تليها مباشرة المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية سنة 1957 ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1958 ، وقد ضمت الدول الست الأعضاء في جماعة الفحم والصلب (إلزامية الأعضاء بضمان الإمداد المنتظم والمتساوي للفحم ،والاستخدام الاقتصادي والآمن للطاقة النووية، ولكن تمثلت العقبة في قضية تشكيل سياسة موحدة

[67] حسن توفيق صفا، **لعبة الجيوبوليتيك**: حروب البيادق (دار الفارابي،2021)

للطاقة نظرا لقرار الدول بالاحتفاظ بالسياسة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بصنع السلطة في المجال الإستراتيجي[68].

تعود بدايات البحث الأوروبي عن الأمن الطاقوي، وإدراجه ضمن الأجندة السياسية الأوربية للأزمة النفطية في المنطقة العربية لسنة 1956 حيث تم غلق معبر قناة السويس، وباعتبار أن أوروبا الغربية كانت تستورد 90 % من حاجاتها الطاقوية، وأن 75% كانت تستوردها من دول المشرق العربي وجواره عبر قناة السويس، فقد نتج عنها عجز إمكانيات النقل لأوروبا، فالناقلة البترولية التي كانت تعمل بين الخليج وأوروبا مرورا بالقناة لم تكن تستطيع نقل أكثر من 60 %مما تنقله سنويا، باستخدام طريق رأس الرجاء الصالح والدوران حول إفريقيا ،كذلك أدى توقف الضخ عن طريق الأنابيب الموصلة بموانئ شرق البحر المتوسط لنقص طاقة الناقلات العاملة بينها وبين باقي موانئ المتوسط، حيث كان الأسطول العالمي للناقلات موزعا خلال عام 1956يخدم ربعه موانئ الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، ونصفه يخدم موانئ أوروبا والباقي لخدمة الحركة العالمية للنفط، ومنه أي زيادة في الطول الزمني للرحلة سيؤدي بالضرورة لتهديد الإمدادات بالنقص، وبحكم تضرر الاقتصاد الأوروبي بشكل كبير تبنت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إجراءات مشتركة لامتصاص أثر الأزمة، بتوزيعها فيما بينها لتخفيف العبء على الدول ذات الموقف الأضعف، والذي ساعدها في ذلك الشركات النفطية الكبرى بحكم جنسيتها الغربية وسيطرتها على أسطول الناقلات[69]،وفيما بعد تلتها الصدمة النفطية سنة 1973 التي نتج عنها قطع الإمدادات العربية للطاقة على أوروبا الداعمة لإسرائيل، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط عزز الموقف التفاوضي للدول العربية المنتجة للنفط، عندما رفضت مقترح شركات النفط العالمية الذي يقضي برفع نسبة الزيادة في سعر البترول إلى 15 %و يصبح 3,46 دولار للبرميل، وطالبت أن تكون الزيادة 100% [70] ،ثم عام 1979 إثر نشوب الثورة الإيرانية التي كانت لها نفس الآثار من حيث ارتفاع الأسعار، هذه الأزمات فرضت على أوروبا تبني إستراتيجية طاقوية ذات أسس واضحة، هدفها تخفيض وارداتها واستهلاكها الخارجي، في إطار سياسة مشتركة لسنة 1974[71] التي عمدت لخفض وارداتها من الطاقة تدريجيا خاصة النفط منها وزيادة الموارد الذاتية ، ففي سنة 1990 نجحت في تخفيض وارداتها من الطاقة بين عامي 1973 و 1982 ما عدا إيطاليا، كذلك بالنسبة لأوروبا الغربية التي تمكنت من تخفيض اعتمادها على النفط من 63% إلى 48%عام 1985،فالبرغم من اقتراب

[68] محفوظ رسول، مرجع سابق الذكر، ص99

[69] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2000) ص 16

[70] المرجع نفسه، ص 21

[71] بن عمير جمال الدين، وقيرة عمر، **مقاربة حول الأمن الطاقوي الأوروبي: قراءة في الأبعاد الاقتصادية لمكانة الجزائر** (الجزائر، مركز الرائد، 2013) ص. ص 4. 26.

المجموعة الأوروبية من تحقيق الهدف حيث أصبح النفط يشكل 50%من استهلاكها الطاقوي، وذلك من خلال زيادة إنتاجها الذاتي من بحر الشمال بشكل رئيسي وكذا الاعتماد على الطاقات البديلة مثل الكهرباء، الغاز، الفحم، وحتى الطاقة النووية ،[72] إلا أن النفط ظل مهيمنا ضمن مصادر التموين بالطاقة، وبقيت أوروبا تدفع فاتورة مرتفعة لتموينها الطاقوي، هذا ما جعلها تلجأ لضرورة إيجاد إستراتيجية مستدامة لتنويع الموارد الطاقوية من خلال كسر هيمنة نفط الخليج، وفق رسم سياسات أوروبية ملائمة للتغيرات في قطاع الطاقة التي أصبحت من القطاعات الرئيسية في المجموعة الأوروبية، وتطورت السياسات في هذا المجال مع تطور عمليات التكامل السياسي والاقتصادي وصولا لتأسيس الإتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ماستريخت سنة 1992 ،وفي ديسمبر 1995 دعمت المفوضية الأوروبية الورقة البيضاء لسياسة الطاقة التي تم فيها تحديد أهداف الإتحاد في مجال الطاقة، المتمثلة في حماية الإمدادات وخلق الاستقرار في السوق الداخلية للطاقة وحماية البيئة .

عملت المفوضية الأوروبية على تعزيز الأمن الطاقوي الأوروبي الذي كان مقيدا بالتدابير الاقتصادية والتكنوقراطية لمواءمة سياسة الطاقة الوطنية، من خلال تبني الوثائق الصادرة عن المفوضية لسنة 2006, 2007 بشكل واضح اهتمامها بمسألة التأمين، خاصة وأن مصادر التهديد التي حددتها المفوضية فيما يخص إمدادات الطاقة واختلال وظائفها في أسواق الطاقة العالمية، ترتبط بالاعتماد المتزايد لواردات الطاقة على عدد قليل من الدول التي هي في معظمها تتميز بلااستقرار، فالطلب العالمي المتزايد على الطاقة بمقابل عدم توفر إمدادات موثوقة ودائمة، سوف يجعل منها أداة سياسية للتأثير على المستوردين[73]، و ترتكز المقاربة الأوروبية لأمن الطاقة على ثلاثة مجالات تكون دائما محور النقاشات في الأجندة الأوروبية تتمثل فيما يلي:

- دراسة كل ما يخص النقاشات التي تدور حول الإستراتيجيات الجيوسياسية المرتبطة بالسوق، وكل ما له علاقة بالأطر التحليلية للعلاقات الدولية على نطاق واسع، وكل ما له علاقة بالاقتصاد السياسي الدولي التي تقتبس منها هاته النقاشات.
- التركيز على العلاقات القائمة بين أمن الطاقة وهياكل الحكم في الدول المنتجة.

[72] عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1986) ص ص 161-163

[73] المرجع نفسه، ص164

- تركيز الإتحاد الأوروبي على أنه فاعل دولي في مجال الطاقة، باعتباره من أكبر مستهلكي المحروقات ومحاولة الربط بين المجالات الثلاث لتحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي[74].

وعليه يمكن تحقيق أمن الطاقة عندما تتوفر المصادر المستقرة وبأسعار معقولة، كما يمكن تحقيق قدر عال من الأمن من خلال مصادر الطاقة المحلية أو المصادر الخارجية، لذلك فإن رخاء وأمن الإتحاد الأوروبي مرتبط بالإمداد المستقر والوفرة من الطاقة، ومن هنا فإن المواطنين في معظم الدول الأعضاء لم يجربوا الانقطاع الدائم للإمدادات منذ الأزمات النفطية لسنوات التسعينات، وبعد ذلك بدأ هذا المصدر يكتسب مكانة هامة ضمن النقاشات السياسة للاتحاد الأوروبي، خاصة بسبب أزمتي الغاز لسنتي 2006 و2009 عندما توقف الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب الأوكرانية بسبب ارتفاع أسعار الغاز وتراكم الديون ، أدى هذا الانقطاع لانتقال الأزمة للدول الأوروبية ،ما جعلها تمضي شتاء 2006 بدون غاز، هذه الأزمات زادت من مخاوف دول الإتحاد الأوروبي، بخصوص انقطاع الإمدادات بسبب قومية هذه الموارد في الدول المصدرة للطاقة، في إطار ارتفاع أسعار الطاقة في المقابل نجد تعرض أوروبا للضغط السياسي من طرف موردي الطاقة ، وكذا المنافسة الإستراتيجية للصين التي تسعى للاستحواذ على أكبر جزء من الاستهلاك الطاقوي [75] ،وعلى الرغم من التطور السياسي والمؤسساتي للاتحاد الأوروبي لا توجد أي دولة عضو تقوم بتفويض سياستها المرتبطة بأمن الإمدادات وعلاقاتها مع المصدرين، بل ان غالبيتها تفضل الاعتماد على ميكانيزماتها الوطنية المتعلقة بالخبرات الذاتية، بدل صياغة سياسة طاقوية جماعية كقوة موحدة، كذلك فيما يخص الحذر الذي تتوخاه جل دول الإتحاد في مسألة التكامل المتسارع لفتح الأسواق، ثم إن انضمام أعضاء جدد للاتحاد زاد من توسع الهوة الطاقوية ما بين الدول الأعضاء ، وبالتالي زيادة درجة التبعية اتجاه المصدرين الخارجيين وبالأخص روسيا، ومنه يمكن القول أن كل هذه المعطيات عرقلت إمكانية بناء مقاربة جماعية ورؤية موحدة أوروبية اتجاه القضايا الرئيسية للأمن الطاقوي، بالإضافة لذلك نجد تباين نسب التبعية داخل الإتحاد الأوروبي و يمكن تقسيم الدول الأعضاء لثلاث مجموعات تتمثل فيما يلي:

- مجموعة الدول المستهلكة في أوروبا الغربية وتضم الدول القديمة من حيث العضوية، تملك ميكانيزمات أكثر تطورا تمكنها من ضمان أمنها الطاقوي ، وفي نفس الوقت تابعة للواردات الخارجية

[74] Richard Youngs **Security, Energy: Europe's New Foreign Policy Challenge**, (London: Routledge Advances in European Politics, 2009), p.06

[75] لطفي مزياني، **دور المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة لحاج لخضر باتنة،2020-)2021 ص 160

، وتشمل فرنسا وألمانيا فالأولى تفضل تطوير قدراتها من الطاقة النووية التي تعد معطى إستراتيجي لضمان الاستقلالية ،أما الثانية فتعمل على تبني إستراتيجية الاعتماد على الطاقة المتجددة للتخلي عن الطاقة النووية، و تغطية الاحتياجات الطاقوية أين بلغت حجم تبعيتها في الوقت الراهن لحدود 75 %[76] أما الطاقات المتجددة لا يمكن الاعتماد عليها بشكل يغطي أغلب الاحتياجات نظرا لضعف مساهمتها بنسبة% 4،6.

- مجموعة الدول المنتجة داخل الإتحاد (بريطانيا، هولندا، الدانمارك، النرويج) التي تواجه معضلة نضوب الموارد الطاقوية في بحر الشمال في المستقبل المنظور، ولن تبقى سوى دولتين منتجتين للغاز هما الدانمارك و هولندا، رغم الاكتفاء الذاتي لبريطانيا فحسب وكالة أورو ستاتEurostat سينخفض إنتاج بريطانيا من البترول كل سنة بمعدل ألف طن من البترول
- مجموعة دول أوروبا الشرقية المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي، والتي تعاني التبعية القصوى للطاقة الروسية حيث بلغت تبعية هذه الدول كدول البلطيق، بلغاريا والمجر والتشيك التي تمثل ما بين 75% إلى 100%[77]، وبذلك فإن محاذاتها لكبرى الدول الغازية مكنها من التزود المباشر عبر شبكات التوزيع المتواجدة منذ العهد السوفياتي، في المقابل نجدها هي الأولى المعرضة للضغوطات في حال انقطاع التموين الروسي، وما يزيد من تزايد التهديدات خاصة نجد ضعف التدابير الأمنية.

من خلال ما تم طرحه يجدر القول أن الإتحاد الأوروبي لا يحوي مقاربة جامعة وشاملة لمختلف السياسات الطاقوية لدول الأعضاء، في إطار غياب نظام مشترك للتخزين الطاقوي الذي يشكل سبب رئيسي لهشاشة قطاع الطاقة للدول الأوروبية ،وكذا غياب مفهوم الدفاع الطاقوي خاصة بالنسبة لدول أوروبا الشرقية في حال انقطاع التموينات الطاقوية التي لا تحوز على مخزون يكفي لمدة لا تتجاوز أسبوعين، ناهيك عن سيطرة فكرة وطنية الطاقة التي تحكم كل دولة من الإتحاد الأوروبي في علاقاتها الطاقوية مع باقي الدول الأعضاء في الإتحاد، من خلال بروز بعض الخلافات مثل الخلاف الذي نشب بين فرنسا وإيطاليا لسنة 2006عندما منعت الحكومة الفرنسية دخول شركة إيطالية للسوقها الداخلية، بهدف دمج شركتين فرنسيتين منتجتين للغاز الطبيعي وتم تبريره على أنه توجه لكسر الاعتمادية الخارجية بعد قرار روسيا بوقف ضخ الغاز الطبيعي

[76] لخضر نويوة، **أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجا** (جامعة محمد لمين دباغين سطيف) ص9

[77] المرجع نفسه، ص 10

لأوكرانيا، ومنه رفع قضية للمفوضية الأوروبية من طرف إيطاليا بدليل أن فرنسا تخترق مبادئ السوق القائمة على التكامل الاقتصادي بين دول الإتحاد.[78]

المطلب الثاني: المقاربة الروسية لأمن الطاقة

احتل أمن الطاقة محور النقاشات الأمنية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة، نظرا لأهميته الإستراتيجية ضمن الأمن الوطني الروسي ولمكانته ضمن ترتيبات البناء الاقتصادي العام للدولة الروسية ما بعد السوفيتية، باعتبارها فاعلا مهما في مجال الطاقة فهي أكبر مصدر عالمي للغاز الطبيعي، وتحتوي على أكبر احتياطي عالمي مؤكد من الغاز(72.5 %)، وتعتبر فاعلا مهما في الأمن الطاقوي الإقليمي عموما والأوروبي خصوصا، وأن المقاربة الروسية للأمن الطاقوي تستند على التفاعل الكامن مع الفواعل الطاقوية ذات العلاقة المزدوجة بينهما (الإتحاد الأوروبي كسوق إستراتيجي لصادرات الموارد الطاقوية الروسية).

لا يشذ المفهوم الروسي لأمن الطاقة عن باقي الدول المنتجة ذلك أن الباحث بمركز الدراسات الإستراتيجية بموسكو belova m يركز على أنه ليس هناك تعريف وحيد لأمن الطاقة ....لروسيا مثل أي مورد طاقوي آخر، فأمن الطاقة يدور حول أمن الطلب ...وأسعارا طويلة المدى والتزامات طويلة المدى أيضا [79] ،في هذا السياق فإن أمن الطاقة الروسي يقوم على ضرورة الاستخراج الكافي من مصادر الطاقة الروسية الواقعة في مناطق جغرافية صعبة، كما أنه يتعدى أمن إمداد الإتحاد الأوروبي بالطاقة الروسية، ليشمل أيضا أمن الوصول للسوق وتحديدا السوق الأوروبية، وضمان فرصة تزويده بالموارد الروسية وغير الروسية (آسيا الوسطى)[80] كما يطرح المفهوم الروسي أبعاد: سلعة اقتصادية، حضارية، اجتماعية، سياسية، تكنولوجية، جيوإستراتيجية ...

تبرز القيمة الاقتصادية لأمن الطاقة الروسي من عائدات تصدير الغاز الطبيعي للاقتصاد الروسي، أي اعتبار تلك العائدات كقيمة مركزية أو بالأحرى عصب البناء للاقتصاد الروسي، وبناء على ما سبق فإن أمن الطاقة الروسي جزء لا يتجزأ من أمنها القومي ودعامته الأساسية ووسيلة مهمة ضمن تأثير سياستها الخارجية، من منطلق أن روسيا مصدر للخدمات الطبيعية للدول الأخرى، وهذا التموضع أصبح المحدد الرئيسي لوضع روسيا الجيوبوليتيكي، وهو الذي من شأنه تحقيق الاكتفاء الذاتي لها من الطاقات ما دامت

[78] خديجة عرفة محمد أمين، **أمن الطاقة الأوروبي ودول الخليج**، (مركز الخليج للأبحاث، نوفمبر 2008)

[79] Jack d. Sharples. **Russian approaches to energy security and climate change: Russian gas exports to the EU ،environment politics،** vol 22 ،no ،4(Routledge ،2013) p3

[80] محفوظ رسول، مرجع سابق الذكر ص 92

الخامات موجودة على أراضيها بشكل طبيعي، [81] وقد ورد في مفهوم السياسة الخارجية لروسيا عبارة استقرار الطلب والعبور الآمن كميزة أساسية لأمن الطاقة، فمع بروز روسيا الإتحادية بقيادة فلاديمير بوتين **Vladimir Putin**عملت هذه الأخيرة على بناء فكر إستراتيجي، بانتهاج سياسة رأسمالية ليبرالية تعتمد على الثروات الطبيعية التي تحوزها كعملاق عالمي، تناور بها على مصالحها الإستراتيجية إقليميا ودوليا، [82]ويعد كذلك أمن الطاقة الروسي مفهوما سياسيا يكتسب قيمته من جانب اعتبار روسيا مورد آمن وشريك إستراتيجي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفيما يخص الجانب الاجتماعي فيكمن في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل ،فالتخطيط الإستراتيجي لمستقبل الطاقة في روسيا هو تحقيق التحسن المرسوم إستراتيجيا في تأمين الجبهة الداخلية على مستوى دخل المواطن الروسي، والارتقاء بالخدمات الاجتماعية (صحة ،تعليم ،المواصلات ...)، وصولا لاستفادة المواطن الروسي من دعم الدولة لأسعار الطاقة لصالح رفاهيته، التي تتوقف على عائدات الغاز الموجه للخارج خاصة الإتحاد الأوروبي، وبذلك فإن أي تهديد يمس صادرات روسيا نحو أوروبا يأخذ طابع الأمننة لدى صناع السياسات الروس، وهذه الحقيقة جعلت الأدبيات السياسية تطرح عبارة مفادها أنه ليس لروسيا سياسة خارجية وإنما سياسة طاقة، بمعنى أن الطاقة تحتل جزء مهم في فهم التأثيرات الروسية وتوجهاتها الخارجية. ومنه فإن القطاع الطاقوي يعتبر دعامة حيوية للأمن القومي الروسي بمفهومه العام، وآلية من آليات التأثير في السياسة الدولية بالنظر للدور الذي تلعبه روسيا في سوق الطاقة مع تزايد الطلب العالمي عليها.

إن مختلف الإستراتيجيات الروسية تركز على مبدأ اعتماد الشركات الحكومية، وأبرزها شركة غازبروم **Gazprom** التي تتحكم في 90% من إنتاج ونقل الغاز الروسي لأوروبا وآسيا، كما تشرف على كبرى الاستثمارات الطاقوية الروسية في داخلها وخارجها، وتقود الاقتصاد الروسي بالكامل فغازبروم حسب الرئيس فلاديمير بوتين **Vladimir Putin**" البنية التي يرتكز عليها نمونا الاقتصادي في الراهن أصبح الغاز في روسيا بسعر أقل من سعر التكلفة التي يؤكد بشكل ملحوظ أن النمو الاقتصادي للقطاعات الأخرى مرهون بهذا القطاع الحيوي " وترتكز سياسة أمن الطاقة الروسي على عدة دعامات تتضمن من خلالها تأثيرها الإستراتيجي، المحلي، الإقليمي والعالمي عن طريق إقامة تعاون وتنسيق دائمين مع كبار منتجي الطاقة في منظمة الأوبك وتحديدا دول الخليج: بهدف الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى

[81] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة عماد حاتم (دار الكتاب الجديدة المتحدة، طرابلس،2014) ص 322

[82] بن سي قدور عبد القادر، **مبادئ سياسة روسيا اتجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي** (المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسة ،2018) ص 8

لأسعار النفط و الغاز، من خلال التحكم في حجم الإنتاج كما قامت روسيا بطرح مبادرة تشكيل منتدى للدول المصدرة للغاز بهدف فك الارتباط بين أسعار النفط والغاز، وإنشاء خطوط أنابيب جديدة لنقل الغاز، الأمر الذي من شأنه بلورة سوق عالمي للغاز وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق في ديسمبر 2008، واختيار الدوحة مقرا لها و هذا يدخل ضمن الرؤية الإستراتيجية للحفاظ على توازن النفوذ وسط باقي منتجي الغاز في العالم، كذلك فإن الرفض الروسي للمبادرة السورية لأن تكون معبرا لأربع بحار تربط بين البحر الأسود، بحر قزوين، البحر المتوسط والخليج العربي يدخل في إطار الرؤية الإستراتيجية الروسية في احتكار الطاقة اتجاه أوروبا، وضمان عدم وجود منافس في التأثير السياسي عليها[83] ،ناهيك عن العمل على تنمية صادراتها من الغاز والنفط ودعم التنافسية الاقتصادية في مجال الطاقة في الخارج خاصة الإتحاد الأوروبي، وكذا السعي الدؤوب للوصول لطرق وشبكات الطاقة البديلة كآسيا الوسطى والبحر المتوسط وبسط نفوذها عليها [84] : قيام بوتين في ماي 2007 بجولة في آسيا الوسطى ركز من خلالها على أهمية التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز لآسيا الوسطى، من خلال التوقيع على اتفاقية مع الرئيس الكازاخي نزاربايف **Nazarbayev** لزيادة كميات النفط الكازاخي المصدرة عبر روسيا نحو أوروبا، وأعقب ذلك توقيع بوتين لاتفاقية مع الرئيس التركماني بيردي محمودوف **BerdiMuhamdow** لمد خط غاز جديد من تركمنستان إلى أوروبا عبر روسيا نحو بلغاريا واليونان، كما تضمن الاتفاق كذلك شراء الغاز التركماني بأسعار تقل عن أسعار بيع الغاز الروسي في أوروبا، [85]وكذا كسر أي محاولة لإنشاء خطوط بديلة لا تمر عبر روسيا أو لا تكون شريك فيها، لأن استبعاد روسيا من منظومة خطوط جديدة يعني بالضرورة تراجع صادراتها الطاقوية، وبالتالي مواجهة أزمات اقتصادية لا محالة وأن أي انخفاض أو عدم استقرار في السوق العالمي يؤدي لاختلالات خطيرة على الميزانية الروسية أي تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية.

بالإضافة للأمن والقوة العسكرية التي تعتبر ركيزة أساسية تحظى بحضور بارز في السياسة الخارجية الروسية، يوجد الأمن الطاقوي الذي يحدد المنطق الخاص الذي يقف وراء الرمزية الإيجابية التي تتمتع بها روسيا في مواجهة القوى الأخرى، وتعززت أولويته بفضل هيمنة القطاع الطاقوي على الاقتصاد

[83] حنان علي إبراهيم الطائي ص 166

[84] أميرة أحمد حرزلي **إستراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011** (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، 2018)

[85] عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي وأزمة الفترة الانتقالية** (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009) ص76

الروسي الذي كان له الدور الأعظم في تأسيس صادراتها من ثروات الغاز، بهدف جعل روسيا قوة عظمى في مجال الطاقة التي رسمت الملامح الجوهرية لعصر فلاديمير بوتين.[86]

المبحث الثاني: أنابيب نقل الغاز الروسي لأوروبا وأهميتها الاستراتيجية

تمثل صادرات الطاقة من نفط وغاز العوامل المؤثرة على الاقتصاد العالمي، وهذه الصادرات تكون ضمن سياسات دولية مختلفة تتأرجح ما بين الصراعات الدولية إلى المنافسة، على سبيل كسب رهان السيطرة على المناطق ذات الأهمية الجيواستراتيجية سواء كانت غنية بالموارد أو سوق لتصريف المنتوج الطاقوي، أو حتى دولة عبور ذات أهمية حيوية، ويتسع مفهوم أمن الطاقة ليشمل سلامة عمليات النقل الدولي من الدولة المنتجة للدولة المستهلكة، عن طريق خطوط نقل الطاقة ، وحسب الدراسة فإن أوروبا تتصل بروسيا كشريك اقتصادي أول تربطهما شبكة واسعة من العلاقات الطاقوية، تمثلت في إنشاء أنابيب نقل الطاقة عبر العديد من المنافذ، سواء كانت برية أو بحرية لتصل في النهاية لتحقيق أهداف لا ترتبط فقط بكسب القدر الأعلى من العملات بالنسبة لروسيا، وإنما يمتد ذلك لمصالح سياسية تخدم الأهداف العليا لموسكو، ونفس الأمر بالنسبة لأوروبا المرتبطة بروسيا والمدفوعة بالدعم الأمريكي لذلك، من خلال هذا المبحث سيتم التطرق لأنابيب نقل الطاقة من روسيا نحو أوروبا ومنه الإشارة لأهميتها الجيواستراتيجية لكلا الطرفين.

المطلب الأول: أنابيب نقل الطاقة الروسية التي تمر عبر أوكرانيا

تعد خطوط أنابيب نقل الطاقة بين الدول مؤشرا استدلاليا على حال العلاقات الدولية بين طرفي البدء و النهاية وكذلك أطراف المرور التي يعبرها الخط ، فعن طريق هذا الأخير تتجسد توازنات العلاقات الدولية التي تميل للتعاون أو النزاع، في هذا الإطار فإن أوكرانيا تمثل همزة وصل بين مناطق الإنتاج الأساسية وبين أسواق الاستهلاك الكبيرة، و ذلك عن طريق شبكة الأنابيب الخاصة بنقل النفط والغاز المارة عبر أراضيها التي تمثل 80 %من الغاز الروسي الموجه نحو أوروبا، لذلك فهي تعتبر أوكرانيا من أهم دول عبور إمدادات النفط والغاز الروسي نحو الإتحاد الأوروبي على غرار روسيا البيضاء وتركيا ودول أخرى، لذلك فإن أي خلاف مع أوكرانيا سينتج عنه تهديد الإمدادات الطاقوية بالانقطاع[87] ، كما يبرز آفاق التعاون الروسي في مجال الغاز الطبيعي مع الدول الأوروبية في المدى المتوسط والبعيد بزيادة الصادرات الروسية

---

[86] بافل باييف، **القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العملة الروسية** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات، ط 1، 2010)

[87] أسماء حداد، **الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية** (المركز الديمقراطي العربي، 14-01-2017)

من الطاقة لأوروبا، إلى جانب احتمال تجاوز ذلك باتجاه ولوج أسواق جديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية غربا و دول آسيا شرقا كاليابان و الصين، وبالتالي اكتساب وضعية إستراتيجية مهمة تتوسط القوى المتحكمة في العلاقات الدولية، لذلك يدرك الإتحاد الأوروبي جيدا الأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها روسيا من الناحيتين الاقتصادية والجغرافية بالنسبة لها، حيث يشكل التموين الخارجي بالطاقة سيما فيما يخص الغاز الطبيعي الذي يمثل رهانا مهما للاتحاد [88]، و على هذا الأساس يمكن اعتبار أمن إمدادات الطاقة بأنه ضمان الظروف المواتية التي تمكن من وصول إمدادات الطاقة للطرف المستقبل مع مستوى معقول من خطر تعطل الإمدادات عبر سلسلة الطاقة التي تشمل نقاط الإنتاج، مناطق العبور وصولا للدول المنتجة.

يعد مفهوم أمن العبور أحد المضامين الرئيسية لأمن الطاقة، كما أصبح من القضايا المريبة لتصورات مفهوم الطاقة سواء من الوجهة الروسية وكذا الأوروبية، ثم إن أوكرانيا تشكل نقطة ضعف منيعة لإمدادات الطاقة الروسية لفترة ما بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، وبذلك فإن أوكرانيا ورثت شبكة واسعة من أنابيب الطاقة السوفياتية، الأمر الذي جعله يحقق معادلة تساوي تبعية روسية لأوكرانيا فيما يتعلق بإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا ،حينما شكل إنذارا لدى أوروبا من حيث موثوقيتها في أوكرانيا كمعبر آمن عام 2009 [89] ، وتحتل أوكرانيا مكانة إستراتيجية بالنسبة لروسيا وأوروبا من حيث شبكة خطوط أنابيب الطاقة، لأن الغاز الروسي يسوق عبر شبكة أنابيب الطاقة الأوكرانية، في المقابل نجد هذه الأخيرة تشكل نقطة للمنافسة الدولية خاصة الأمريكية منها، التي تتجلى أهدافها الرئيسية في إقامة قواعد عسكرية داخل الأراضي الأوكرانية، في إطار ضمها لحلف الناتو الذي تعتبره روسيا تهديدا لها ولأهدافها الجيوسياسية الموسعة في المنطقة، خاصة بعد انضمام دول البلطيق له ،وبالتالي تصبح أوكرانيا غربية ومنه عرقلة الإمدادات الروسية نحو أوروبا و تهديد الأمن القومي الروسي ،وكذا خسارة دولة مهمة جيوبوليتيكيا لروسيا باعتبار أوكرانيا تمثل نقطة تماس مع روسيا، لذلك فإن إحكام السيطرة على أنابيب الطاقة داخل أوكرانيا هو في حد ذاته مصلحة حيوية بالنسبة لروسيا، وفي المقابل نجد أوكرانيا لديها القدرة في التهديد بإعاقة النقل فكلما كانت أوكرانيا معتمدة على روسيا في توفير احتياجاتها من الطاقة أو كان لروسيا بدائل أخرى لنقل الطاقة قل هذا التهديد، و هكذا يمكن للطرفين تحقيق مزايا تفاوضية بما يخص نقل الطاقة، وتحظى أوكرانيا بأهمية جيوسياسية كدولة عبور في نقل الطاقة حيث أن 80 %من الغاز

[88] عباس فاضل عباس، **العلاقات بين روسيا الإتحادية والإتحاد الأوروبي للفترة 2001-2015** (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية، ط 1 ،2019) ص 111

[89] John Roberts ،after the war: the southern corridor ،in Adrian dellecker and Thomas gomart، **Russian energy security and foreign policy** ،London Routledge) p 186

الروسي المصدر نحو أوروبا يمر عبر أوكرانيا [90] ،وتعد شبكة نقل الغاز الأوكرانية واحدة من أكبر شبكات نقل الطاقة في العالم ،حيث تمتلك أوكرانيا شبكة تمتد على نحو 378000 كلم من خطوط الأنابيب، وتعتبر طريقا رئيسيا في نقل الطاقة الروسية إلى أوروبا رغم محاولات روسيا لكسر هذه التبعية من خلال إنشاء خطوط أخرى، إلا أن الإدراك الأوكراني لأهمية شبكة الأنابيب لديها أتاح لها إطلاق مشاريع لتحديث هذه الأخيرة منها مشروع م2006 الذي بلغت قيمته 4,6 مليار دولار بغرض تعزيز موقع أوكرانيا في المعركة التنافسية الخاصة بخطوط النقل، وفي ذات السياق فإن روسيا تعمل لتحقيق هدف إستراتيجي المتمثل في كسب ملكية هذه الأنابيب والسيطرة عليها أو إدارتها ، من بدأ نجاحها في امتلاك 45%من خطوط أنابيب النقل الأرمينية و 50%من شبكة خطوط الأنابيب البيلاروسية عام 2007، في حين فشلت في تشكيل ائتلاف بين غازبروم الروسية و نفتوغاز**Naftogaz** الأوكرانية [91] ،وتتمثل أنابيب نقل الغاز الأوكرانية في أربع خطوط يمكن شرحها في النقاط التالية:

1. الممر المركزي يتضمن خطوط **Urengoy-pomar- uzhgorod** والتي تنطلق من حقل الغاز **Urengoy**في غرب سيبيريا، ويعبر الحدود الروسية الأوكرانية في شمال منطقة**sumy** باتجاه غرب أوكرانيا، حيث يحمل الى محطة **Uzhgorod** في الحدود الأوكرانية مع سلوفاكيا ثم الى محطة الضخ الأصغر على الحدود المجرية-الرومانية. بينما يوجد خط آخر موازي لهذا الخط وينطلق من حقل الغاز **YAMBURG**في غرب سيبيريا متضمنا نفس ممر الخط السابق.
2. خطوط الأنابيب من **brianst** و**Tula**والتي تجلب الغاز الى كييف، وبعد ذلك تنضم الى النظام الغربي الرئيسي لخطوط الطاقة.
3. خط الأنابيب من حقل الغاز **Orenburg** في منطقة **urals** وخطوط أخرى من ألكسندروف غاي في الحدود الروسية الكازاخية، حيث يدخل أوكرانيا من شرق نوفويسكوف ليصل الحدود الغربية لأوكرانيا**Uzhgorod**

[90] بوقيدر أنيس، **جيوسياسية نقل المحروقات في أوروبا: التنافس الروسي الأوروبي** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية في العلاقات الدولية، المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية)، ص 47

[91] المرجع نفسه ص 47

4. خطوط تجلب الغاز الروسي عبر شرق بيلاروسيا الى الحدود الأوكرانية لتنضم الى نظام خط الأنابيب الروسي الأوكراني، وهناك خط أنابيب يعبر أوكرانيا من الشمال الى الجنوب باتجاه مولدافيا ورومانيا ودول البلقان وتركيا [92].

خريطة 01: أنابيب نقل الغاز الروسي التي تمر عبر أوكرانيا

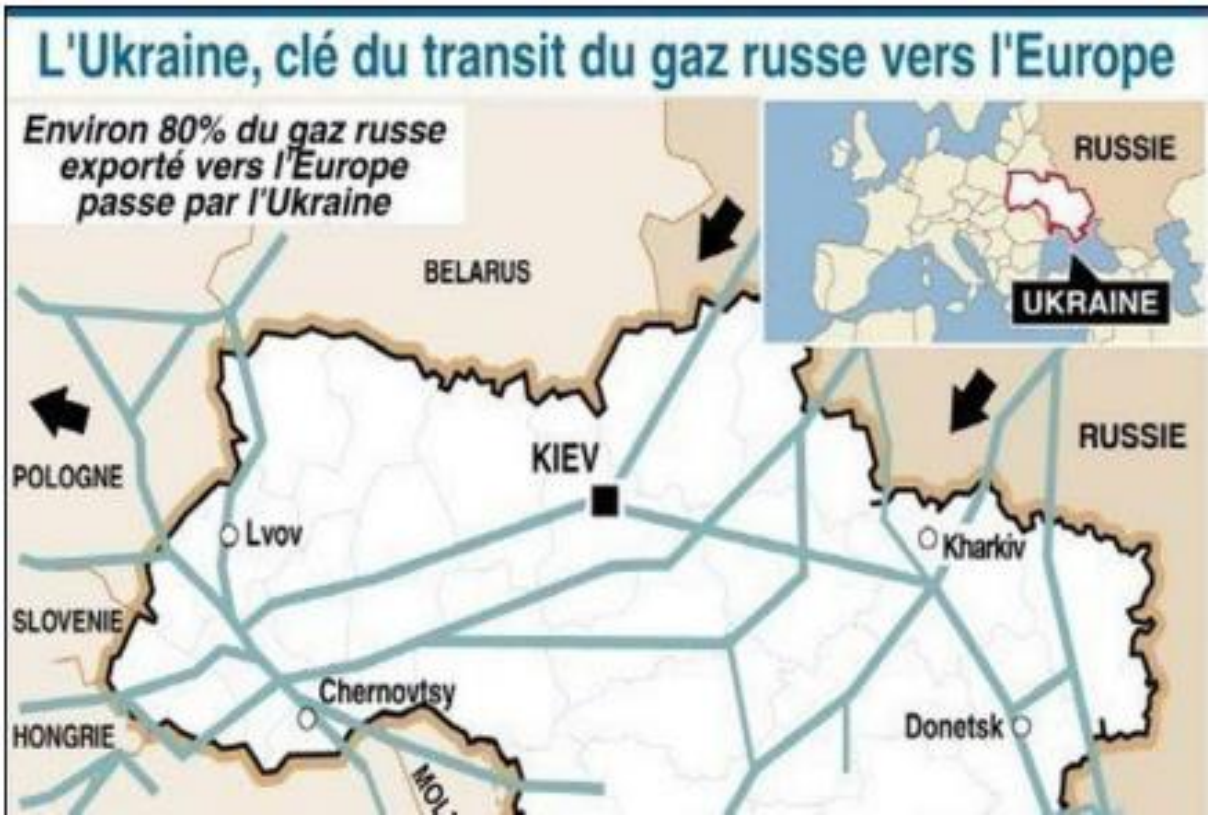

Source : https://blog.mondediplo.net/2011-01-19-Gazoducs-la-Russie-a-l-assaut-du-Sud-europeen

من خلال الخريطة المقدمة فإن الأربع طرق الرئيسية لإمدادات الطاقة الروسية التي تمر عبر أوكرانيا نحو أوروبا تمتد عبر كامل الأراضي الأوكرانية من الشمال إلى الجنوب، وبذلك فإن هذه الأخيرة تمثل منفذ رئيسي للطاقة الروسية التي تسعى دوما للهيمنة عليها، لأنها تعد ضمن دوائر الأمن القومي الروسي، وليس من مصلحتها مواجهة الابتزازات الأمريكية في حالة انضمامها للحلف الأطلسي، في إطار تزويد أوروبا ب 65 مليار متر مكعب لسنة 2022 و 44 مليار متر مكعب للأربع سنوات المقبلة سنويا بموجب اتفاقية عبور غاز مدتها خمس سنوات أبرمت في ديسمبر 2019،[93] في المقابل نجد أهمية أوكرانيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي كممر إستراتيجي للطاقة وهذا ما يفسر تأثر الإمدادات الأوروبية بفعل الأزمات المتتالية بين روسيا وأوكرانيا

[92] Simon pirani**. Ukraine's Gaz sector، university of oxford (oxford institute for energies studies**.2007) p.76
[93] زلاتا سيرجيفا وإمري هاتيبوغلو، **الآفاق في روسيا** (مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، نوفمبر 2021) ص 18

منذ 2009 لغاية الأزمة الأخيرة لسنة 2022، الأمر الذي يجعل الموقف الأوروبي رهن للتفاوض مع موسكو بغرض تأمين إمداداته الطاقوية، فأوكرانيا تستغل مرور الأنابيب التي تمر عبر أراضيها بوقف تزويد أوروبا كلما فرضت عليها روسيا عقوبات طاقوية.

من خلال ما تقدم فإن أوكرانيا تمثل رهان جيوبوليتيكي تنبع أهميته من موقعه كدولة عبور للطاقة خاصة في ظل تزايد الطلب على المحروقات والغاز وبالتالي فهي تمثل محور المثلث الطاقوي أي إنتاج روسي، توزيع أوكراني واستهلاك أوروبي، في المقابل نجد أوروبا وفي محاولتها لكسر الاحتكار الروسي للأسواق الطاقوية، من خلال سعيها للوصول لمناطق الإنتاج المحيطة ببحر قزوين وروسيا وتأمين طرق الإمداد، وبالتالي فإن أوكرانيا تقع ضمن تجاذبات روسية أوروبية.

المطلب الثاني: خطوط أنابيب السيل الشمالي (1) و(2):

على الرغم من التمسك الأمريكي الأوروبي بأوكرانيا ومحاولة ضمها لحلف الناتو والإتحاد الأوروبي ، إلا أن روسيا دائما ما تضغط عن طريق ورقة الطاقة للحيلولة دون تنفيذ ذلك لأن خسارة أوكرانيا تعني أن أنابيب الطاقة سوف يملكها الإتحاد الأوروبي، لذلك فمنذ أزمة الطاقة سنة 2006 مع أوكرانيا، فعلت روسيا إستراتيجية البحث عن ممرات جديدة لنقل الغاز الروسي نحو أوروبا بتجنب المرور عبر أوكرانيا ،من خلال استغلال ثغرة تباين المصالح في دول الإتحاد وإتباع سياسة فرق تسد لتوسيع هوة التباين ، والتصدي لوصول الدول لسياسة مشتركة في مجال الطاقة من شأنها تؤدي لخسارة السوق الأوروبية، [94] وتركزت هذه الرؤية في مشروعي السيل الشمالي 1-2 [95]، فرغم معارضة الولايات المتحدة لمشروع السيل الشمالي إلا أنه حقق نجاحا كبيرا و تأييدا أوروبيا، بسبب سعي روسيا لتأمين إمدادات الطاقة الأوروبية وهو المشروع الذي يلتف من الأراضي الروسية عبر بحر البلطيق نحو ألمانيا مباشرة، فتقليديا يتم استيراد الغاز الروسي من طرف ألمانيا عبر روسيا البيضاء، بولندا، وأوكرانيا الأمر الذي يجعل ألمانيا رهينة لانقطاع الإمدادات الروسية التي تستهدف أوكرانيا أو روسيا البيضاء، ومنه فإن المشروع أتاح لألمانيا مهمة توزيع وبيع الغاز الروسي في مختلف بلدان أوروبا الغربية (بريطانيا، هولندا، فرنسا، الدانمارك، وغيرها) بالإضافة لحصولها على أسعار تفضيلية وتزويدها(بالنسبة لألمانيا) بالكميات الكافية من الغاز، ويمتد نورد ستريم 1 عبر بحر البلطيق من فيبورغ في روسيا إلى لوبمين بالقرب من غرايفسفالد في ألمانيا ويمر عبر المناطق الاقتصادية

[94] سوزي رشاد، **أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي** (مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثالث، 2022) ص 146

[95] وحيد عبد الحميد، **ماذا يبقى من قواعد النظام العالمي** (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 198،2014) ص10

الخالصة لروسيا، فنلندا، السويد، الدنمارك، ألمانيا، المياه الإقليمية لروسيا، الدنمارك. لذلك استحصلت روسيا قبل البدء في تنفيذ مشروع الموافقات القانونية من هذه الدول بحلول عام 2010، وتم الاتفاق على مد المشروع على طول 1224 كلم بقدرة نقل حوالي 55 مليار متر مكعب من الغاز سنويا ولمدة 50 سنة على الأقل، دخل حيز العمل رسميا سنة 2011 (تم تدشينه من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل **Angela Merkel** والرئيس الروسي ديميتري ميدفديف **Dimitry Medvedev** ورئيس الوزراء الفنلندي)، وبمبادرة بوتين تم تصميم المشروع ليكون جسرا للطاقة بين روسيا وألمانيا لتحقيق أهداف بعيدة المدى، لتنويع إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي سنة 1997 أين قام بتعيين الرئيس الألماني السابق شرودور ليكون رئيس لجنة المساهمين في شركة السيل الشمالي، في سياق الموافقة الألمانية على ضمانات بقيمة مليار دولار للمشروع في ألمانيا وخارجها، من حيث اعتبار روسيا شريك اقتصاديا طاقوي رغم تضارب المواقف داخل الاتحاد الأوروبي في مواصلة الاعتماد على روسيا كشريك اقتصادي طاقوي، إلا أن ألمانيا دائما ما تصرح بعدم الخروج عن الاعتماد الروسي لاعتبارات جيوبوليتيكية، [96] بالإضافة لذلك فإن مشروع نورد ستريم لا يخضع لأي اتفاق حكومي دولي بين الطرفين (الألماني ،الروسي).

خريطة 02: توضح خط أنبوب نقل الغاز السيل الشمالي (نورد ستريم)

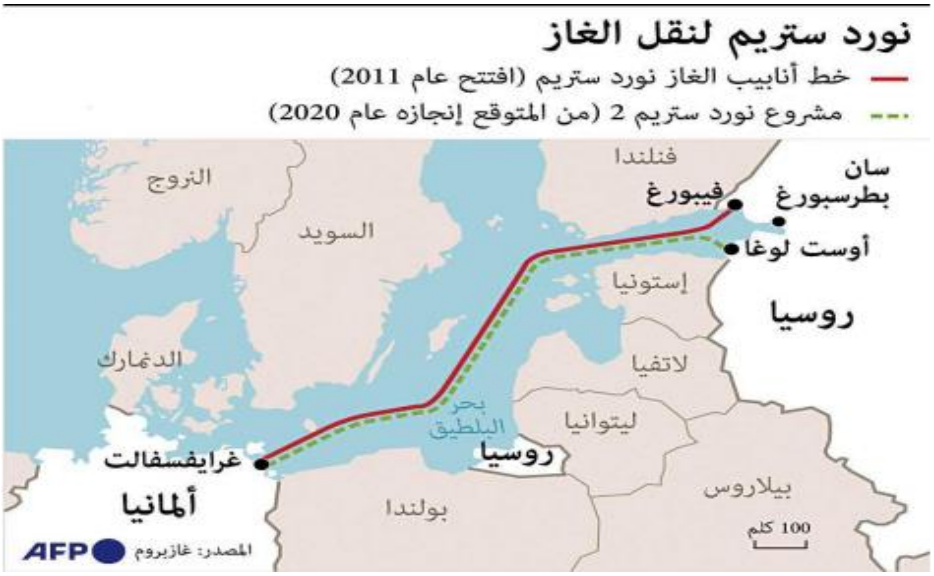

Source: https://www.aljarida.com/articles/1599497684783932500

[96] -John lough, **"Russia's Energy Diplomacy"**, London, Chatman House, Briefing paper, N°1, (2011), p.11

يمتد هذا المشروع على مسافة 1200 كلم عبر خطين من أنابيب الغاز هما شركة نال بقدرة 20 مليار متر مكعب لنقل الغاز إلى ألمانيا الغربية وهولندا، بينما شركة أوبال بقدره 36 مليار متر مكعب ستقوم بتزويد كل من جمهورية التشيك وجنوب ألمانيا وفرنسا، كما واجهت شركة نورد ستريم صعوبات تعلقت بصفة خاصة بالزيادة الكبيرة في أسعار المواد الخام، وخاصة الصلب الموجهة لصناعة خطوط الأنابيب.

لا يكمن الغرض من هذا المشروع في تنويع طرق التصدير للغاز الروسي فقط، وإنما أيضا فتح الطريق أمام أسواق جديدة في ظل وجود مشاكل مع بلدان العبور، والمنطقة الأوروبية، أين بدأت روسيا بتزويد السوق الألمانية بما يقرب 40٪من الغاز الطبيعي المستهلك هناك، أي ما بين 34-38 مليار متر مكعب وأكثر من 30 %من النفط أي ما بين 32-34 مليون طن سنويا، ونتيجة لذلك أصبحت ألمانيا أكبر مستهلك في الإتحاد الأوروبي من الطاقة الروسية،[97] أما بخصوص خط أنابيب نورد ستريم 2 فهو لنقل الغاز الطبيعي من الحقول الروسية إلى الساحل الألماني، ويمتد على طول 1230 كلم تحت بحر البلطيق بالتوازي مع خط نورد ستريم1، ويأخذ خط نورد ستريم 2 نفس مسار نورد ستريم1، ومن المفترض أن ينقل نورد ستريم 2 الغاز من حقل بوفانينكوفو، وستكون نقطة دخول الخط تحت بحر البلطيق هي منطقة أوست لوغا في لينينغراد أوبلاست، وبعد دخوله خليج فنلندا يمتد في بحر البلطيق ليصل شمال شرق ألمانيا، و تبلغ حصة شركة غازبروم 50%من شركائها الأوروبيين، و10 %لكل من أنجي Engie الفرنسية والألمانية يونبر Uniper ووينترشال، النمساOMV وشل shell الأنجلو هولندية، وتبلغ سعة هذا الخط 55 مليار متر مكعب من الغاز الروسي نحو أوروبا، وتم إنهاء تنفيذه سنة 2021 وكان من المفترض دخوله حيز التنفيذ، إلا أنه تمت عرقلة المشروع من طرف الولايات المتحدة الامريكية، عن طريق فرض عقوبات على عدة شركات مساهمة في إنجازه، الأمر الذي استنكرته روسيا ووصفته على لسان المتحدث باسم الرئاسة ديميتري بيسكوف **Dmitry Peskov** على أنه خرق للقانون الدولي، والمنافسة غير النزيهة والهيمنة على الفضاء الأوروبي والضغط عليه لشراء غاز طبيعي بأكثر غلاء "، أما الجانب الألماني فقد عبرت المستشارة أنجيلا ميركل عن معارضة بلادها للعقوبات قائلة: " **إننا نعتبر مثل هذه الممارسة لفرض عقوبات عابرة للحدود غير مقبولة "و صرح وزير خارجيتها " إن سياسة الطاقة الأوروبية يتم تحديدها في أوروبا و ليس في الولايات المتحدة الأمريكية و نرفض من حيث المبدأ الهجمات الخارجية و العقوبات من خارج الحدود،** "[98]إن الحرب الروسية على أوكرانيا سنة 2022 حالت دون ذلك نظرا لتعرض ألمانيا لضغوطات أمريكية،

[97] Katarzyma Kosowska and Piotr kosowski**, "The Geopolitics of Gazprom's pipelines", polond, AGH Drilling Oil, Gaz,** Vol33, N°4, (2016), p.763.

[98] نوح غريب، **الأمن الطاقوي الأوروبي بين الوطنية والفوق قومية** (مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد 12، العدد 2 (2021، ص 36

لإضعاف موقف موسكو الطاقوي لذلك فإن موافقة ألمانيا هي التي ستفصل في الأمر، فقد لقي انقسامات داخل أوروبا كما واجه معارضة قوية من الولايات المتحدة الأمريكية، أين طرح معارضو هذا المشروع مجموعة من الحجج السياسية والتجارية والبيئية كمحاولة لإفشاله، ومن بينها:

*أن خط أنابيب الغاز بمثابة تهديد للسياسة الأوروبية التي تطمح لتنويع إمدادات الغاز، والتي تحتكر منها روسيا 35 % من حصص السوق.

*أن المشروع سيؤثر بالدرجة الأولى على أوكرانيا، لأنه يعكس الرؤية الإستراتيجية لصناع القرار الروس المتمثلة في خفض مرور الغاز الروسي من80 ٪سنة 2000 إلى 30٪ في السنوات المقبلة ، و بالتالي ستكون له آثار إيجابية من حيث استغناء روسيا على أوكرانيا التي يعتمد اقتصادها على عبور الغاز عبر أ ارضيها. في المقابل نجد شركة غازبروم الروسية التي عملت على تقديم مختلف الأطر التجارية والقانونية لتبرير حاجتها في تعزيز وصولها إلى السوق الأوروبية، فمن ناحية فإنها تواجه ضغطا مزدوجا حيث تشهد منافسة داخلية، فيما يخص الغاز الطبيعي المسال مع شركة نوفتيك **Novatek** التي فتحت العديد من محطات الغاز الطبيعي المسال أمام الإتحاد الأوروبي، أما خارجيا فتتجسد في الوصول إلى سوق الغاز الطبيعي المسال الأمريكي ، وفق تبني الشعار الأوروبي "أقل تلوثا من الفحم"، أين ساهم الغاز في الأهداف الأوروبية المتعلقة بالانتقال الطاقوي، بالإضافة إلى ذلك فإن مشروع نورد ستريم2 لا يتماشى وأهداف أوروبا في تنويع طرق الإمداد.

من خلال ما تقدم فإن مشروع نورد ستريم 2 يمثل اختلاف متباين حول قبول المشروع من عدمه فالبرغم من حاجة أوروبا المتزايدة للغاز الروسي، وحاجة روسيا الملحة للأسواق الأوروبية في إطار وجود مصالح مشتركة، إلا أن بولندا، دول البلطيق الثلاث، التشيك وسلوفاكيا، هنغاريا و رومانيا، كرواتيا واليونان تقدمت برسالة للاتحاد الأوروبي في اجتماعه الخاص بأمن الطاقة سنة 2020 تعارض فيه تنفيذ المشروع لكونه يزيد من الاعتمادية الأوروبية على الغاز الروسي، إلا أن أنجيلا ميركل تدافع عن المشروع ويؤيدها في ذلك رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر **jean Claude junker**,أما إدارة جو بايدن **Joe Biden**فقد دعت الأوروبيين لوقف المشروع و تحرير الإتحاد الأوروبي من التبعية الروسية.

المطلب الثالث: من خط أنابيب السيل الجنوبي إلى خط السيل التركي.

أ. خط السيل الجنوبي South Stream

إن الخلافات الروسية الأوكرانية جعلت من شركة غازبروم تعيد حساباتها فيما إذا كانت ستبني ، هذا الخط عن طريق المياه الإقليمية الأوكرانية –الجرف القاري الأوكراني على البحر الأسود- أو في المياه الإقليمية التركية، حيث تنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بخصوص مرور الكابلات البحرية وخطوط الأنابيب على الجرف القاري على أن مسارها يخضع لموافقة الدولة الساحلية، فالتخطيط الأولي لهذا المشروع كان سيمر عبر المياه الأوكرانية لأن تضاريس قاع البحر في هذا القطاع من البحر الأسود ، يجعل البناء أسهل من الناحية التقنية، ومن ناحية أخرى بالنظر إلى حقيقة أن السيل الجنوبي هو جهد روسي معتمد لإضعاف أوكرانيا جيو اقتصاديا[99]،يمر مشروع أنابيب السيل الجنوبي عبر قاع البحر الأسود نحو جنوب ووسط أوروبا، حيث بدا العمل بخط أنابيب الغاز بطول 3600 كلم من جنوب روسيا تحت البحر الأسود إلى بلغاريا (ميناء فارنا)ثم إلى صربيا ،المجر، النمسا و سلوفينيا وهذا لتوفير الغاز لليونان وإيطاليا و يهدف هذا الخط لتنويع طرق الإمداد الروسي وتجنب مخاطر العبور عبر دولة ثالثة وفق السعي لبلوغ نسبة 63 مليار متر مكعب سنويا .

خريطة03: خط أنابيب الغاز السيل الجنوبي

Source : https://l8.nu/qizS

[99] لطفي مزياني مرجع سابق الذكر، ص 253

من خلال الخريطة التي توضح امتداد خط السيل الجنوبي من الأراضي الروسية، الذي تم مباشرة بناؤه سنة 2012 بالقرب من أنابا من إقليم كراسنودار بإشراف شركة غازبروم الروسية، وإيني الإيطالية بينما بدأ بناء القسم البلغاري في أكتوبر 2013، في حين تم إلغاء المشروع سنة 2014 بسبب اعتراضات الإتحاد الأوروبي.

جدول01: مسار تنفيذ مشروع السيل الجنوبي وإلغاء العمل به

السنوات	مراحل الإنجاز خط السيل الجنوبي
2006	التوقيع على اتفاقية بين صربيا وروسيا في ديسمبر 2006.
2007	الإعلان الرسمي عن مشروع خط أنابيب السيل الجنوبي.
2008	إنشاء شركة مشتركة لتنفيذ المشروع بحصة متساوية بين غازبروم الروسية وإيني الإيطالية 50%
2013	بداية تنفيذ المشروع من الطرف الروسي وتوقيع عقد مع صربيا لتزويدها بما يصل 1.5مليار متر مكعب من الغاز سنويا على مدى العشر سنوات القادمة.
2014	إعلان بوتين عن تخلي روسيا عن المشروع.

من اعداد الباحث

على الرغم من الأهمية الجيوإستراتيجية لأنبوب السيل الجنوبي المتمثلة في ضمان الإمدادات الروسية لأوروبا، في إطار الاستغناء التام على أوكرانيا وضمان انتقال الغاز الروسي لأوروبا قبل المنافسين في آسيا الوسطى و قزوين ،حيث قدرت النفقات بـ5,15 مليار أورو منها 10 مليار أورو تتعلق بالجزء البحري، وكانت المفوضية الأوروبية محايدة اتجاه مشروع السيل الجنوبي، بحجة أنه كان لصالح شركة غازبروم التي

تسعى لزيادة امكانية توريد الغاز نحو أوروبا وإنشاء بنى تحتية جديدة[100] ،وفي ديسمبر 2014 حدث تحول مفاجئ حيث أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا تخلت عن المشروع، هذا القرار فاجئ الشركاء الأوروبيين مثل سايبام**Saipem** الشركة الفرعية المتعاقدة مع شركة إني الإيطالية، بحكم أنها لم تتلقى أي إخطار مسبق، وصرح الرئيس بوتين أن اللجنة الأوربية كانت وراء حرمان بلغاريا من إمكانية التصرف كدولة ذات سيادة،[101] بسبب الرؤية الأوروبية التي تنطلق من حجة مفادها أن المشروع سيؤدي لكبح الإستراتيجية التي يتبناها الإتحاد الأوروبي القائمة على أساس تنويع إمدادات الغاز لضمان أمنه الطاقوي ، ويعزز بذلك هيمنة شركة غازبروم للسيطرة على السوق الأوروبية و مناطق العبور خاصة و أن أغلب مناطق عبور الطاقة الروسية نحو أوروبا تعتبر بؤر للتوتر.

ب. السيل التركي:Turk stream

بعد تعطل إنجاز مشروع خط أنابيب السيل الجنوبي، أعلن كل من فلاديمير بوتين و رجب طيب أردوغان عن شراكة لإنجاز مشروع السيل التركي، أثناء زيارة بوتين لتركيا في 1 ديسمبر 2014، إلا أن أزمة إسقاط الطائرة الروسية التي اخترقت الأجواء السيادية لتركيا سنة 2015 حالت دون توصل الطرفين لتوقيع الاتفاقية، وبعد عودة العلاقات لمجراها السابق وقع الطرفان على الاتفاقية بشأن إنجاز الخط بين تركيا و روسيا في إسطنبول بتاريخ 10 أكتوبر 2016 على هامش المؤتمر العالمي للطاقة، [102]حيث تبلغ السعة القصوى للأنبوب 31,5 مليار متر مكعب سنويا، لخطين يبلغ طاقة كل منهما 15,75 مليار متر مكعب سنويا، ويمتد من روسيا عبر البحر الأسود إلى محطة الاستقبال على ساحل البحر الأسود التركي كيي كوي **Kiyikoy**في ساحل البحر الأسود شمال غرب تركيا، الذي يتصل بشبكة إمداد الغاز الطبيعي التركي في بلدة لوليبرغازGaz Lülebur على بعد 74 كلم من الشاطئ، ثم يمتد إلى بلدة إبسالا **Ipsala** بالقرب من الحدود اليونانية،[103]على أن يتم تصدير أجزاء كبيرة من وارداته إلى أوروبا، وتكمن أهمية هذا الخط بالنسبة لتركيا والدول الأوروبية من حيث وصول الغاز الروسي لأول مرة إلى أوروبا عبر تركيا التي تعزز دورها كدولة عبور

[100] Katarzyma Kosowska and Piotr kosowski, » **The Geopolitics of Gazprom's pipelines», Poland, AGH Drilling Oil, Gaz,** Vol33, N°4, (2016), p.763.

[101] AnttoVihmaand UmutTurksen, «**The Geo-economics of Russian-EU Gas Trade: Drawing Lessons from The South Stream Pipeline Project**», MIT center For Energy and Environment 'Policy Research, Working Paper, N° 2015-14, (November 2015), pp.21-22

[102] جلال السلمي، **تركيا خطوط نقل الطاقة: المردود والآفاق** (مجلة المعهد المصري، المجلد 2، العدد 5، جانفي 2017) ص97

[103] -Attila Virag, «**The Turk Stream Pipeline in Light of The Security of Demand for Russian Gas", European Scientific Journal**, Vol14, N°29, (October 2018), pp.25-26

من شأنها التأثير على الأمن الطاقوي الأوروبي التي تسعى لتحويل أراضيها إلى مركز محوري لصنابير الطاقة العالمية بالتزامن مع استكمال خط أنابيب**Stream Turk**.

صرحت شركة غازبروم في مارس 2018 أنها بدأت في إلغاء الاتفاقية الخاصة بالغاز الطبيعي المبرمة مع أوكرانيا، وبالتالي في حال تراجع مكانة أوكرانيا كدولة عبور ستتعرض كييف **Kiev** لخسائر مالية فادحة سنويا بسبب إنهاء رسوم العبور، وفي الوقت ذاته بدأت المفاوضات في برلين بمشاركة مسؤولين روس وأوكرانيين سنة 2018لتسوية النزاعات التي تطورت نتيجة لإخفاق عبور الغاز الطبيعي الروسي عبر أوكرانيا، حيث عبر الاقتصادي أليكسي ميلر **Alexie MILLER**أن العبور عبر أوكرانيا سينخفض الى ما بين 10-15 متر مكعب سنويا تزامنا مع دخول إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر نورد ستريم02 وبدأ عمل خط السيل التركي، وتم التأكيد على كل هذا في اجتماع بوتين وأنجيلا ميركل في ميرسيبورغ في نهاية أوت 2018 على أن خطوط الأنابيب البديلة ستقلل بشكل كبير الاعتماد الروسي عبر أوكرانيا لكن دون تجاهلها كليا، سيقدم أول خط أنابيب بري بطاقة 75,15 مليار متر مكعب من الغاز سنويا ويستخدم السوق التركية، كما أن هناك خط أنابيب بحري آخر والذي يتم تطويره بواسطة الشراكة بين كل من بوتاس Botas وغاز بروم Gazprom لنقل ما يصل إلى 75,15 مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى الحدود التركية الأوروبية، بحيث يمكن نقله لاحقا للاستهلاك في الجنوب والجنوب الشرقي الأوروبي، وقد عرف الاستهلاك الطاقوي في تركيا ارتفاعا بنسبة 9,5%سنة 2017 ،ووفر الغاز الطبيعي ما قيمته28.15 مليار متر مكعب من إجمالي احتياجات تركيا من نفس السنة كذلك يوفر الغاز الطبيعي ما نسبته 37.2 %من إجمالي توليد الكهرباء، ففي حالة اكتمال هذا المشروع، سيوفر كل من هذان الخطان ما يصل إلى 5.31 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا في سوق الطاقة التركي والأوروبي، و يعد خط أنابيب السيل التركي واحد من أكبر المشاريع الطاقوية في أوروبا اليوم، نظرا لعبوره البحر الأسود على أعماق تزيد عن الكيلومترين.

ستوفر خطوط أنابيب هذه الغاز الطبيعي لتركيا وجنوب شرق أوروبا على حد سواء، إذ أنه لا يمثل إنجازا تقنيا فحسب، بل يعتبر مساهمة مهمة في أمن الطاقة الإقليمي،[104] ستقوم تركيا بتزويد الغاز مباشرة من سلسلة السيل التركي عن طريق مجموعة من البدائل، فالبديل الأول يكمن في نقل الغاز إلى صربيا عبر بلغاريا، والثاني إلى إيطاليا عبر اليونان عن طريق خط أنابيب عبر الأدرياتيكي TAPوهو امتداد لخط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول في أوروبا TANAP ،كما أبدت شركة غازبروم اهتمامها باستخدام خط أنابيب عبر الأدرياتيكي TAPلربط الخط الثاني من السيل التركي بأوروبا ، في الواقع تم تصميم هذا

[104] مزياني لطفي مرجع سابق الذكر ص 258

البرنامج للحصول على قدرة أولية تبلغ 10 مليار متر مكعب في أذربيجان، حيث تم عقد مفاوضات في 17 جانفي 2019 بين بوتين ونظيره الصربي الكسندر فوتشيتش **Vucic Alexander** بخصوص توسيع قناة السيل التركي لتشمل صربيا، وصرح بوتين بأن روسيا مستعدة لهذا المشروع وقد تستثمر حوالي 1,4 مليار دولار لتطوير البنية التحتية لصربيا لبناء فرع خط أنابيب عبر هذا البلد، بالمقابل أعرب الرئيس الصربي أن صربيا أيضا مستعدة لوسيع قناة ترك ستريم حيث قال:" **إن صربيا لها الحرية في أن تقول لجميع الشركاء الأوروبيين و واشنطن أنها لن تفرض عقوبات على روسيا وأننا سنبني خط السيل التركي عبر أراضينا."** ومنه ستؤثر العلاقة بين أنقرة وموسكو بشكل كبير على مستقبل العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا على ضوء تطور شراكة الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، والتي تبدو أنها تتجه نحو زيادة الاعتماد المتبادل [105]

خريطة04: خط أنابيب السيل التركي

Source : https://www.google.com/search?q

ومن خلال ما تقدم فإن تركيا تعمل على استقطاب مختلف الأنابيب الطاقوية لتبوء مكانة أساسية في سوق الطاقة العالمي، بما يزيد من قوتها و دورها على الساحة الدولية ولبلوغ أهداف أهمها تحقيق الأمن الطاقوي، وتلبية احتياجاتها المتزايدة وكذا زيادة مداخيلها من رسوم العبور والضرائب، من منطلق احتضانها لخطوط أنابيب الطاقة التي من شأنها تتيح لها الاستفادة من الأسعار التنافسية، وبما أن تركيا

[105] لطفي مزياني، مرجع سابق الذكر ص 260

كدولة ترانزيت فإن هذا سيعزز من موقفها التفاوضي في العديد من القضايا المهمة مثل الانضمام للاتحاد الأوروبي بل يمكن أن تدفع للتقليل من الدعم الغربي لحزب العمال الكردستاني الذي يشكل تهديدا رئيسيا للأمن القومي التركي [106]

المطلب الرابع: خط يامال -أوروبا:Yamal Stream

خط أنابيب يامال –أوروبا هو نظام لتوزيع الغاز الطبيعي، يعمل عبر أربع دول وينطلق من روسيا إلى بيلاروسيا وبولندا وألمانيا، وتمت مناقشة مسألة أنابيب الغاز المسال يامال في منتصف العقد الأول من القرن العشرين فهو من المفترض أن يكون مشروع فرنسي روسي بشراكة ما بين الشركتين توتال**Total** ونوفتيك **Novatek**المساهم الأكبر في المشروع، حيث عملت روسيا على تقديم التسهيلات اللازمة منها تحرير تصدير الغاز الطبيعي المسال، وكذا الاستثمارات الحكومية التي تقضي بتحسين البنية التحتية ، بغرض فتح المجال للشركات الروسية للمضي قدما في مشاريع الغاز الطبيعي المسال، وهذا كهدف إستراتيجي لغزو السوق الأوروبية وكسر مجال المنافسة الخارجية خاصة الأمريكية الرائدة في مجال الغاز الطبيعي المسال، و يتجسد ذلك من خلال تدشين روسيا لمشروع يامال أواخر سنة 2017 و هي بذلك دخلت السوق الأوروبية في منافسة الغاز المسال القادم عبر الأطلسي، [107] كما تعتمد شركة يامال للغاز الطبيعي المسال على الاحتياطات التي تقع في حقل تومباي سكوي الجنوبي **Skoye Tam bey-South** الذي يستحوذ على 424 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتسعى نوفتيك توسيع برنامجها للغاز الطبيعي اعتمادا على قاعدة مواردها المعدنية المتاحة لتسييل الغاز الطبيعي، ونتيجة لذلك عملت على مضاعفة نجاعتها في تشغيل يامال للغاز الطبيعي المسال عن طريق إضافة مشروع آخر يقع في منطقة قريبة من القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال أين ستصل سعته إلى 8,19مليون طن، ويتكون من ثلاث قاطرات تبلغ سعة كل منها 6.6 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال[108]

[106] سلمي جلال، مرجع سابق الذكر، ص 20

[107] - عبد الله العباسي و عبد العزيز الدوسري، "تقرير الطاقة : منافسة الولايات المتحدة لروسيا في أسواق الغاز الأوروبية"، (مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة ، ماي 2019 ،) ص.7.

[108] - James Henderson and Vitaly Yermakov, «**Russian LNG: Becoming A Global Force**», Oxford Institute for Energy Studies, OIES Paper, NG154, (November2019), pp.15-16

خريطة05 توضح: خط أنبوب الغاز –يامال-أوروبا

Source : http://www.gazprom.com/

توضح هذه الخريطة أهم نقاط مرور الخط الرابط بين يامال وأوروبا، في شبه جزيرة يامال التي تقع غرب سيبيريا، فهذا الخط يمر على بيلاروسيا وبولندا متجها نحو ألمانيا على مسافة تصل إلى 2000 كلم، وعبر بيلاروسيا ب 575 كلم من طول الأنبوب، و683 كلم عبر بولندا، بالتالي فهذه المسافات مهمة وتعبر بشكل واضح عن أهمية النقاط التي يمر منها لكي يصل إلى ألمانيا، التي تعتبر المستهلك الأول للغاز الروسي في أوروبا. للعلم أن هذا الخط شرع في إنجازه سنة 1994 [109] و في عام 2006وصل لطاقته التصميمية البالغة 32.9 مليار متر مكعب، و منه فإن الخط ذو أهمية حيوية بالنسبة لألمانيا وكذا الدول التي تمثل نقاط للعبور، فهذه الأنابيب التي تنقل الغاز من روسيا لأوروبا مرورا بدول أوروبا الشرقية تمثل نقطة قوة بالنسبة لروسيا لجعلها أكثر ارتباطا بموسكو خاصة مع تزايد الضغط الأوروبي في استقطاب هذه الدول للاتحاد الأوروبي، فروسيا ترى أن أمنها القومي مرهون بشكل كبير بالسيطرة على الدول المجاورة والتي تعتبر الخط الفاصل عن أوروبا الغربية، كما عمل الكرملين على منح العديد من الحوافز بما في ذلك الحوافز الضريبة، كتحرير تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى جانب الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية، بغية تشجيع

[109] www.gazprom.com/about/production/projects/pipelines/yamal-evropal

الشركات الروسية على المضي قدما في مشاريع الغاز الطبيعي المسال، لأنه في حالة عدم تحقق كل المشاريع المتعلقة بالغاز الطبيعي المسال سوف تتنافس الصادرات الروسية بشدة مع صادرات الدول الأخرى في السوق الأوروبية و الآسيوية . ففي الوقت الذي ارتفعت فيه صادرات غازبروم إلى أوروبا وانتهت النزاعات طويلة المدى (عدم الاتفاق ما بين الدول المستفيدة والدول المعارضة)واصل مصدرو الغاز الروسي العمل في مشاريع البنية التحتية الجديدة، وعملت شركة يامال للغاز الطبيعي المسال على إنتاج ما قيمته 5,16 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا سنة 2019 ،وتم تطوير المشروع من قبل التعاون الذي يضم نوفتيك الروسية وتوتال الفرنسية إلى جانب مؤسسة البترول الوطنية الصينية وصندوق طريق الحرير، فيامال للغاز الطبيعي المسال مهم في العديد من النواحي، إنه أول مشروع كبير للغاز الطبيعي المسال الروسي الذي يمكنه التصدير إلى سوق الإتحاد الأوروبي على الرغم من أن معظم الغاز في الواقع قد يذهب إلى آسيا[110]

جدول02: خطوط الطاقة الروسية الموجهة لأوروبا

خطوط الانابيب	الشركة المنجزة	تاريخ دخوله حيز الاستخدام	من	إلى	دولة العبور	السعة (مليار متر مكعب)	الدول الأكثر استفادة
نورد ستريم 1	غازبروم (51	2009-2012	روسيا	ألمانيا	بحر البلطيق	55	ألمانيا
نورد ستريم 2	غازبروم (51%) و EONالألمانية (10%) و ROYAL DUTCH SHELL (10%) وO.M.V (10%) مجموعة	2012-2021	روسيا	ألمانيا	بحر البلطيق	55	ألمانيا

[110] Marco Siddi, **(EU-Russia Energy Relations: From A Liberal to A Realist Paradigm?** », Russian Politics, Vol3, N°2-2017)

	باسف الألمانية (10%) و(9%) الفرنسيةENGI						
تورك ستريم	غاز بروم وبوتاس التركية وإيني لإيطالية	2014-2019	روسيا	تركيا	(البحر الأسود)	15.75	بلغاريا واليونان والمجر ورومانيا وصربيا
يامال	نوفتيك (الروسية) وتوتال (الفرنسية)	1994-2017	روسيا	ألمانيا	بيلاروسيا وبولندا	33	بيلاروسيا وبولندا وألمانيا
أوكرانيا	غازبروم المساهم الأكبر	تعود لفترة الإتحاد السوفياتي	روسيا	أوكرانيا	أوكرانيا	أكثر من 100	سلوفاكيا والمجر ورومانيا وبولندا

الشكل 02توزع حصص الغاز الدول الأوروبية عبر الأنابيب الروسية

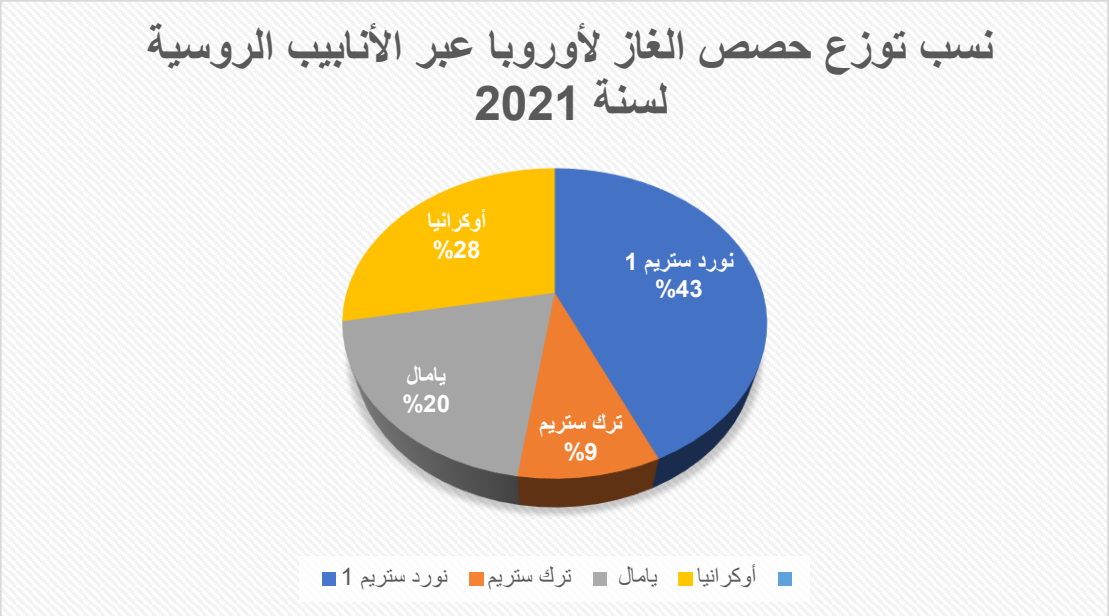

من إعداد الباحث: اعتمادا على معطيات وكالة الإتحاد الأوروبي لتعاون منظمي الطاقة

من خلال المعطيات التي تم عرضها في الشكل البياني يلاحظ أن أنابيب نقل الغاز التي تمر من روسيا تتباين في قيمة تصديرها للغاز وذلك راجع لعدة عوامل يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ. بالنسبة لتركيا فإن روسيا لا تعتبرها شريكا موثوقا به كدولة عبور، كون تركيا قد تستخدم ورقة الطاقة للضغط على روسيا التي تسعى لأن يكون لها قدر من غاز شرق بحر المتوسط، وذلك من خلال تواجدها في سوريا و سيطرتها على ميناء في سوريا طرطوس ،إذ أن التواجد الروسي في شرق المتوسط يقوض من طموحات تركيا من الاستفادة من هذا الغاز، وهذا ما يفسر انخفاض حصة تركيا من الغاز الذي يمر عبر أراضيها و المقدرة بنسبة 9 %، وحتى دول الإتحاد الأوروبي من جهتها لا تثق في تركيا كونها تدرك أن رغبتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي سيكون بالضغط عن طريق استخدام الأنابيب التي تمر عبرها ،ثم أن الإتحاد على يقين من نوايا تركيا في سعيها لتكون مركز للطاقة في أوروبا، من خلال زيادة حصتها من أنابيب الغاز الروسية ،بالإضافة لذلك فإن تركيا معروفة بعدم استقرار نظامها السياسي من حيث كثرة الانقلابات فيها وهذا ما يؤثر على أمن الطاقة الأوروبي، لأن استقرار دول العبور شرط أساسي لتحقيق الأمن الطاقوي، فبمجرد تغيير أو تنحية صانع القرار التركي قد يحل محله بديل ذو توجهات غير تعاونية مع أوروبا ما قد يؤثر على استمرارية أمن الإمداد أي يمكن القول أن النظام السياسي في تركيا مشخصن.

ب. بالنسبة لخط نورد ستريم الذي يمر عبر بحر البلطيق نحو ألمانيا مباشرة يحظى بأهمية أكبر مقارنة ببقية الأنابيب، وذلك راجع لكونه واقع في مياه إقليمية لدول متوازنة في علاقاتها سواء مع الجانب الروسي أو الجانب الأوروبي، ما يضمن الإمداد المستقر للغاز بالإضافة لذلك رغبة ألمانيا في الحفاظ على مكانتها ليس فقط كقوة اقتصادية أولى، بل كمركز للطاقة في أوروبا ،أما خط يامال فهو يشكل نسبة أقل من حصة نورد ستريم كونه يمر عبر بيلاروسيا التي يمكن أن تعتمد عليها روسيا في حال رغبتها في الضغط على الإتحاد الأوروبي بقطع الإمدادات ستكون بيلاروسيا ذات ولاء للجانب الروسي عكس أوكرانيا قبل تغير نظامها السياسي الذي أصبح يميل للكتلة الغربية .

ج. تمثل أوكرانيا نسبة 28 %وهذا راجع لكون هذا الخط يعد أولى الأنابيب التي ترجع لفترة الإتحاد السوفياتي، فكان الإتحاد الأوروبي يعمل على تنويع مصادر طاقته للتخلص من تبعيته للشرق الأوسط، فكانت أول وجهة هي روسيا عبر أوكرانيا إلا أن أوروبا كانت حذرة اتجاه الأوضاع في أوكرانيا التي تتسم بعدم الاستقرار في نظامها السياسي غير الديمقراطي الذي قد يهدد أمن الطاقة الأوروبي والروسي، بحيث يعتبر استقرار دول العبور شرط أساسي لتحقيق أمن الطاقة لدى الطرفين، لذا اكتفى الطرفين ب 28.%

المبحث الثالث: المحروقات ودورها في خارطة العلاقات الروسية الأوروبية

تحتل الموارد الطاقوية أهمية قصوى في تشكيل ملامح المشهد الجيوسياسي ولها انعكاسات بالغة الأهمية على العلاقات الدولية، حيث كانت و لا تزال المحدد الرئيسي لطبيعة العلاقات و لا يمكن تحقيق رفاه الدول الصناعية بدون ضمان المنافذ إلى الموارد الطاقوية، وفي هذا الإطار نجد أمن الطاقة يحظى بأهمية بالغة في العلاقات الروسية الأوروبية، وهو يمثل أحد الهواجس في المأمورية السياسية بين الطرفين على سبيل كسب روسيا لرهان اللعبة الدولية القائمة على إحكام قبضتها على أوروبا وتوظيف أوروبا الشرقية لذلك، من منطلق اعتبارها جمهوريات سابقة للاتحاد السوفياتي، ومن خلال هذا المبحث سيتم مناقشة الوضعية الطاقوية الأوروبية كمعضلة تؤدي بها للبحث عن خيارات تلبية حاجيتها الداخلية، وكذا روسيا كحل لتلك المشكلة في إطار خلق علاقة ذات أبعاد متشابكة.

المطلب الأول: الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم بنسبة% 10 بعد الولايات المتحدة الأمريكية (15.6 %)و الصين (26,5%)، ويمكن تفسير هذا الوضع من خلال عدد السكان وكذلك مستوى التنمية الاقتصادية والصناعية، وبالتالي فإن الاستهلاك الأساسي للطاقة من النفط في الإتحاد الأوروبي بلغ 1,4 مليار طن لسنة 2021 ل 447 مليون نسمة، حيث توجد70 %من الطاقة المتوفرة في الإتحاد الأوروبي من أصل أحفوري، ويهيمن عليها البنزين بنسبة 36 %و الغاز ب 22 %و الفحم ب 11%في المقابل نجد أوروبا تستورد 60 %من الطاقة لسنة 2019[111] لتلبية حاجياتها الداخلية خاصة وأن قطاع النقل يهيمن بدرجة عالية على حساب باقي القطاعات، وهي نسبة تتزايد منذ بداية التسعينات مع امتلاكها لنسبة ضئيلة من الموارد الهيدروكربونية، بالتالي فإن اعتماد أوروبا على الخارج سيكون ضرورة ملحة من خلال شركاء تجاريين، بما فيها روسيا والشرق الأوسط وكذا بعض الدول من إفريقيا.

توصف الوضعية الطاقوية الأوروبية بالضعيفة، حيث يظهر هذا الضعف من خلال الاحتياطات الطاقوية المحدودة ونقص أو قلة الإنتاج المحلي، وكذا ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة والتبعية العالية للاستيراد خاصة فيما يتعلق بالوقود المستخرج أو الصلب، هذه الأسباب تشكل تحديات فعلية أمام الأمن الطاقوي الأوروبي، فضمان أمن الإمدادات ضروري جدا لتقوية أمن الطاقة الأوروبي فمثلا في مجال احتياطات الغاز فإن أغلب الدول الأوروبية لا تملك سوى احتياطات ضئيلة حيث لا تتعدى نسبة هذا المورد المتوفر لها و

[111] L'énergie dans l'Union européenne.03-03-2023: https://rb.gy/95zak

حسب إحصائيات 2021-2022 التي قامت بها يورو ستات فقد بلغت نسبتها 0,2 تريليون متر مكعب مقارنة ب 211,2 تريليون متر مكعب من الاحتياطي العالمي، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بما تستهلك من المورد نفسه، كذلك نجد حجم الاستهلاك الأوروبي الذي بلغ 55،5% حسب إحصائيات يور وستات لسنة 2021،[112] ناهيك عن تركز كل من النفط والغاز في أوروبا بشكل غير متساو مما أدى لزيادة أهمية بعض المناطق على حساب الأخرى: فمثلا نجد النرويج التي صدرت 18% في السداسي الأول من سنة 2021[113]، بينما نجد مالطا ذات اعتماد شبه كلي على الخارج (97%) و لوكسمبورغ (92.5%) وقبرص (89.5 %)، وتتنبأ وكالة الطاقة الدولية بأن دول الإتحاد سوف تزيد من استهلاكها لمصادر الطاقة خلال السنوات القادمة وتصل إلى 4 %بحلول عام 2030، وأن تلك الزيادة ستصل إلى الضعفين بين عامي 2020 و2030[114]،لذلك ومنذ وقت طويل تحظى قضية الطاقة باهتمام كبير لدى دول أوروبا. فعلى مدى الخمسون عام الماضية كان الاقتصاد الأوروبي يقوى إلى أن أصبح من أقوى اقتصاديات العالم، الأمر الذي ينبغي معه زيادة الاعتماد على النفط والغاز كباقي الدول المتقدمة. وبينما كان حوالي نصف الطاقة المستهلكة تنتج في تلك الدول، إلا أن النصف الآخر كان يتم استيراده من الخارج نتيجة لعدم وجود قدرة انتاجية، لم يعد أمن الطاقة أمر اقتصادي بحت بالنسبة لأوروبا لا سيما وهى في وهج قوتها الاقتصادية، فالتنويع أصبح حالة إيديولوجية متكاملة تتفق والمفهوم السياسي السائد، لأن ذلك سيساهم في تحقيق الأمن الطاقوي والحد من مخاطر نشوء أي تهديد، فمعظم دول أوروبا ترغب في تحويل مصادر الطاقة بشكل دائم إلى الطاقة النووية وتعزيز بناء محطات خاصة بها، وتعتبر فرنسا الأولى عالميا في إنتاج الطاقة النووية حيث أطلق إيمانويل ماكرون مشروع بناء 14 مفاعلا نوويا حتى عام 2050 وقبل نهاية 2022 أممت فرنسا شركة الكهرباء بالكامل لتنفيذ إستراتيجيتها الجديدة، [115]و حسب إحصائيات يورو ستات التابعة للاتحاد الأوروبي فإن فرنسا استحوذت على نحو 52 % من توليد الكهرباء النووية(عن طريق انشطار ذرات اليورانيوم) في الإتحاد الأوروبي في عام 2021بإجمالي 354 تيراواط/ساعة [116]،لما لذلك من أثر إيجابي في التخفيف من حدة الاعتماد على استيراد المواد الخام من الدول الأخرى في ظل تهديدات انقطاع الإمداد بسبب الأزمات الدولية في مناطق العبور

[112] La dépendance énergétique dans l'union européenne : : op.cit.

[114] La dépendance énergétique dans l'union européenne : op.cit.

[115] عبد القادر رمضان، **هل الطاقة النووية على موعد مع عصر ذهبي في أوروبا؟** (سكاي نيوز عربية ،13 جانفي 2023) .https://rb.gy/jj9sd

[116] دينا قدري، **الطاقة النووية في أوروبا تنتج 25 %من الكهرباء في 2020** (15 جانفي 2022) https://rb.gy/fxiyo

خاصة بالنسبة لأوكرانيا، بالإضافة لذلك نجد السويد التي تمتلك 6 مفاعلات نووية وتعمل على إيجاد إطار قانوني لبناء المزيد من المفاعلات النووية،

ونفس الأمر بالنسبة لبريطانيا التي تسعى لمضاعفة قدراتها النووية ثلاثة أضعاف بحلول سنة 2050 ، كما قدمت المحطات النووية 46% في المجر و 41% في بلغاريا و 38% في سلوفينيا و 37% في التشيك و34% في فنلندا و 30% في السويد و 21% في رومانيا و 3% في هولندا [117] ، فمسألة بناء المحطات النووية أصبحت في الوقت المعاصر على درجة كبيرة من التطور والتقنية، ما يجعلها آمنة إلى أكثر الحدود الممكنة ويتحدد الهدف الأول لسياسة الطاقة في دول أوروبا على العمل من أجل تأمين مصادر مستمرة، ومستقرة و ضمان وصولها لجميع المواطنين دون استثناء، مع مراعاة الشروط البيئية وتوفير الأمن اللازم للقارة الأوروبية، والحد من اعتمادها تدريجيا من استيراد النفط والغاز الطبيعي من الأسواق الخارجية بكميات متزايدة ، لذلك فهي في محاولات دائمة للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وهذا ما يتوافق مع الإستراتيجية التي طرحها جان كلود يونكر رئيس المفوضية الأوروبية سنة 2015 والتي تقضي بإنشاء اتحاد للطاقة قائم على ثلاثة أهداف رئيسية وهي: أمن الإمدادات والاستدامة وتعزيز التنافسية، من خلال تكامل سوق الطاقة الداخلية في كافة الدول التي تزيد من القوة التفاوضية للاتحاد فيما يتعلق بصفقات الغاز والنفط عن طريق إنشاء لجنة مختصة بدراسة كافة الاتفاقات الأوروبية، ويمثل أمن الطاقة الأوروبي "أمن الإمداد والتمويل "من خلال تشكيل هيئة تنظيمية لسوق الطاقة الأوروبي تكون لها استقلالية في التعامل مع جميع القضايا العابرة للحدود والتي تصل لإنشاء سوق موحد وسلس للطاقة في الإتحاد الأوروبي، وكذا جذب التمويل اللازم في صورة منح ومساعدات من الصندوق الأوروبي للاستثمارات الإستراتيجية، للقيام بالمشروعات المطلوبة في مجالات البنية التحتية للطاقة ،[118] و تزداد أهمية المفهوم كلما أدركت تلك الدول أن روسيا دولة مصدرة غير مضمونة، لأنها تستخدم موارد الطاقة كورقة ضغط لتحقق أهدافها السياسية ومن ثم تهدد بقطع إمدادات الطاقة عن الدول التي تعارضها ، كذلك تهدد برفع الأسعار والسيطرة الكاملة على البنى التحتية مثل ما حدث بشأن قضية أوكرانيا وذلك على الرغم من أن السوق الأوروبية تمثل أكثر من 40 %من صادراتها.

---

[117] La dépendance énergétique dans l'union européenne : Op.cit

[118] قنديل أحمد، **فرص عربية: أبعاد ودلالات تأسيس اتحاد الطاقة الأوروبي في:**
فرص عربية-أبعاد-دلالات-تأسيس-اتحاد-الطاقة الأوروبي -Item/mainpage/ar/com.Futureual://http/742

المطلب الثاني: دور المتغير الطاقوي في تحديد مسار العلاقات الروسية الأوروبية

إن أزمات الطاقة التي واجهت النظام الاقتصادي العالمي أحدثت نموذجا لطبيعة المفهوم الغربي للطاقة الذي سرعان ما تأثر بهذه الأزمات، ويعد ملف الطاقة أحد ركائز إستراتيجيات الدول ، وعلى وجه الخصوص روسيا والإتحاد الأوروبي، فروسيا عملاق طاقوي يقدم نفسه كبديلا هاما لنفط الشرق الأوسط ويعتبر ذاته كميزة تفضيلية تتجسد في القرب الجغرافي، بالإضافة لذلك فإنها دولة أورو آسيوية تنتمي للمجتمع الأوروبي وترتبط بمصالح حيوية مع الدول الأوروبية،[119] حيث تعتبر شركة غازبروم وراء قرارات موسكو خاصة فيما يتعلق بتوجهاتها وإستراتيجيتها الطاقوية، لذا يعد التعاون في مجال الطاقة أحد أهم محاور العلاقات الأوروبية الروسية وإن كان يميل أكثر للتبعية.

الشكل03: الواردات الأوروبية من الطاقة الأحفورية عبر روسيا ما بين 2010-2020

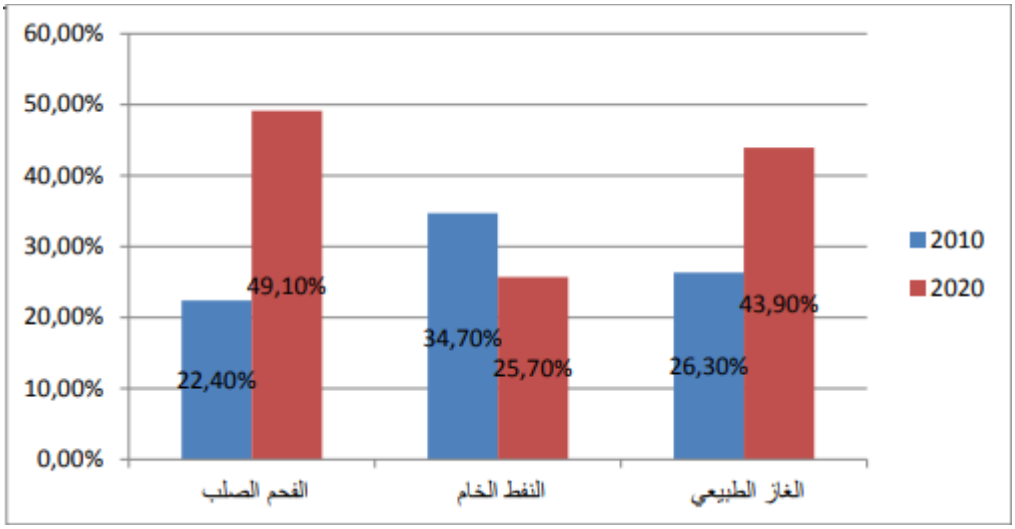

المصدر: نقلا عن بن عيشوبة رفيقة، مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الإتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية (مجلة أبحاث، المجلد 7، العدد2، 2022) ص 466

من خلال الشكل المقدم يلاحظ تزايد حجم الاعتماد الأوروبي، من حيث وارداته الطاقوية من 2010 لغاية 2020، فعلى سبيل المثال ووفقا للبيانات المقدمة من شركة غاز بروم سنة 2011، بلغ متوسط سعر مبيعات الغاز الطبيعي في السوق الروسية 77 دولار لـ1000 متر مكعب سنة 2010 مقارنة بمتوسط قدره 244 دولار لـ1000 متر مكعب في السوق الأوروبية، هذه المقارنة تبين أن أسعار الغاز التي تبيعها روسيا محليا أقل من سعرها في الإتحاد الأوروبي، وهذا يدل على اتساع السوق الأوروبي للصادرات الطاقوية الروسية

[119] مغاوري شلبي علي، **أوبك ومستقبل أمن الطاقة** (القاهرة، مجلة السياسة الدولية نمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164, 2006) ص67

التي لا يمكن الاستغناء عنه، فبالنسبة للاقتصاد الروسي تعتبر العملات المرتبطة بصادرات الهيدروكربون من بين العوامل الأساسية التي تلعب دو ار مهما في توازن ميزانياتها ونموها الاقتصادي، ونتيجة لذلك فإن التطورات في سوق الغاز الأوروبي، سواء كانت اقتصادية من حالة عدم اليقين المتعلقة بطلبها على الغاز أو مؤسسية بخصوص تحرير سوقها(تعتبرها روسيا من بين المخاطر خاصة في علاقاتها المستقبلية مع الإتحاد الأوروبي،[120] كما تتسم العلاقات الأوروبية الروسية بالتعقيد، ذلك أن روسيا تعد أحد الشركاء المهمين في القضايا الأمنية والاقتصادية الأوروبية باعتبارها الشريك التجاري للاتحاد الأوروبي، وهي كذلك أكبر مستهلك للطاقة الروسية، فقد أخذت هذه العلاقات طابع متعدد الأبعاد تجسد في توقيع اتفاقيتين هما: اتفاقية بيولوفياجا، وماستريخت، فجاءت الأولى لتعلن انهيار فاعل دولي هو الإتحاد السوفياتي، في حين أن الثانية أسست لقيام فاعل دولي جديد في هو الإتحاد الأوروبي .

أصبحت روسيا اليوم هي التي تحدد وتيرة العلاقات بينها وبين الإتحاد الأوروبي، فقد جعل ارتفاع أسعار النفط والغاز روسيا الغنية بالطاقة أكثر قوة وأقل تعاونا، حيث عززت أموال النفط من ميزانية الدولة بشكل كبير وقلصت من الاعتماد على التمويل الخارجي، فبينما كان الجميع يتحدثون في التسعينيات عن الاعتماد الروسي على القروض الغربية، فإنه اليوم يتحدث الجميع عن الاعتماد الغربي على الغاز الروسي، وذلك بعد نجاح موسكو في استقطاب جمهوريات الإتحاد السوفياتي، وما زاد من قوة روسيا هو نفوذها في السياسة العالمية، أين تمكنت من السيطرة الإستراتيجية في آسيا الوسطى باستثمار بوتين الكثير في مجال الطاقة والمهارات السياسية في بناء منظمة شنغهاي، حيث يقول يفجيني بريماكوف "**إن تأسيس هذا التحالف هو الكفيل بتغيير ميزان القوى الدولي**" فالصين باعتبارها قوة اقتصادية تسعى لتعزيز قوتها العسكرية مع روسيا، وهذه الأخيرة كقوة عسكرية عالمية وعملاق طاقوي يؤثر في السوق العالمي يحتاج لدعامة اقتصادية تبقيه كقوة كبرى والهند كقوة اقتصادية، تكنولوجية، ومنه فإن المثلث الآسيوي يمثل تعاون إستراتيجي في مواجهة احتمالية تعاظم النفوذ الغربي ،[121]في حين زادت ميزانية روسيا العسكرية ستة أضعاف منذ مطلع القرن العشرين، واخترقت شبكة الاستخبارات التابعة لها جميع أنحاء أوروبا، فالكرملين هو الذي يضع القضايا على جدول الأعمال ويتابعها في مواجهة المعارضة الأوروبية، كما يحدد قواعد اللعبة بشكل متزايد، ففي مجال المحروقات تقوم روسيا باختيار الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لتوقيع الاتفاقيات طويلة المدى، والتي تقوض المبادئ الرئيسية للإستراتيجية المشتركة للاتحاد الأوروبي ، في حين

[120] - Catherine Locatelli, "**Relations EU Russie, Les Enjeux d'une Nouvelle Architecture Gazière », France, Economie du développement durable et de l'énergie**, Cahier de Recherche, N°18, (Novembre 2012), p.5

[121] ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق الذكر، ص ص 88-89

يدعم الإتحاد الأوروبي فكرة الاعتماد المتبادل وسيادة القانون، أما السياسة الخارجية الروسية فهي تعمل لزيادة النفوذ الروسي في أوروبا و زيادة حجم الاعتمادية بما يخدم مصالحها

الشكل04: حجم الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي سنة 2021.

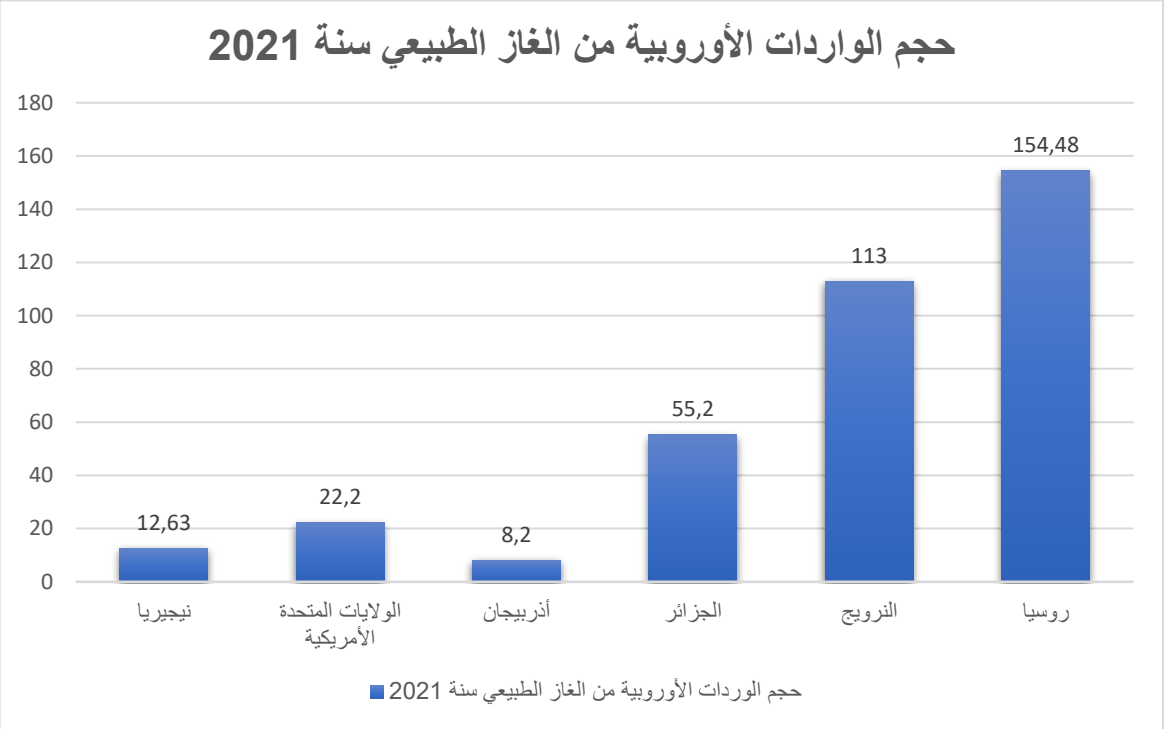

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على محمد حسن سويدان، خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مجلة دراسات وتقارير، العدد 29)

من خلال معطيات الرسم البياني نلاحظ أن حجم الاعتماد لدول الإتحاد الأوروبي على المحروقات الروسية التي تحتل المركز الأول في تجارتها البينية، وهذا يبين مدى أهمية المحروقات في تحديد طبيعة العلاقات، بالإضافة إلى ما تمثله السوق الأوروبية لروسيا، إذ أنها تمثل السوق الأوسع للمنتجات الطاقوية الروسية، من خلال حجم وارداتها للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من روسيا، وهذا ما يفسر الأهمية الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين بحيث يتأثر كل طرف بالآخر، في إطار علاقات الاعتماد المتبادل مع غلبة التبعية لاعتبارات عدة من بينها: عندما يتعلق الأمر بالطاقة فإن الدول الأوروبية تركز على أسواقها المحلية على حساب الإستراتيجية الشاملة لأوروبا ،كما تسعى كل دولة لتحقيق أمنها الطاقوي على حساب دولة أخرى، وهذا ما يؤدي إلى الانقسام داخل دول الإتحاد بين من يعتمد على سياسة تنويع مصادر الإمداد، و بين من يبقى معتمد على طرف واحد استنادا إلى اعتبارات جيوبوليتيكية، حيث تستغل روسيا هذه الوضعية عن طريق تسجيل شركاء وطنيين على شبكة طرق الإمداد الثنائية التي تزيد من حساسية وضعف

الإتحاد الأوروبي في هذا المجال،[122] لذلك فإن موسكو تعمل لتشكيل ما يشبه احتكار الغاز في مناطق إنتاجه، نقله، وتسويقه في الدول المحيطة به، وأيضا التفاهم مع الدول الأخرى مثل إيران، تركمنستان، أوزبكستان، قطر، سوريا والجزائر لإنشاء احتكار قلة تواطؤي شبيه بمنظمة الأوبك، وبالتالي سيجعله يتحكم في 47%من إجمالي الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، لتتمتع بدور المنتج الأكبر الذي من شأنه التأثير على القرارات على مستوى الإنتاج والتسعير، ومنه إحكام روسيا لقبضتها على أوروبا بمزيد من القوة بشكل تجعل من الطاقة كورقة رابحة ليس فقط من ناحية الربح المالي، وإنما تمتد لقضايا أخرى بما فيها تنافسها الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول قدر الإمكان بالتعاون مع أوروبا في مشاريع تثبط الإستراتيجية الطاقوية الروسية، حيث يقول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كونداليزا «**إن تحدي روسيا لحلفائنا وللعالم الخارجي يكمن في سياستها في مجال الطاقة فروسيا تعد أكبر منتج للغاز في العالم،**"[123] ، وبما أن التنافس الدولي على الثروات الطبيعية والأسواق أصبح يمثل السمة الرئيسة ضمن تفاعلات العلاقات الدولية، فإن روسيا استطاعت إقناع إيران بتعزيز الشراكة بين البلدين سواء بشقها السياسي، الاقتصادي، وحتى العسكري لاعتبار موقع طهران الذي يتوسط أكبر حقول الطاقة في العالم بمنطقة الخليج العربي وبحر قزوين وتقاطع التهديدات المشتركة على أمنهما القومي، [124] فعن طريق هذا التعاون ستتمكن موسكو من خلق ساحة للمناورة على مصالحها الحيوية، الاقتصادية، وتأكيد نفوذها في آسيا الوسطى والقوقاز، هذه الإستراتيجية تصب في نهاية المطاف لتضييق الخناق على أوروبا ، من خلال كسر إستراتيجيتها التي تهدف لتنويع الموردين لتجاوز التبعية الروسية ومنه تحافظ روسيا على مكانتها كشريك طاقوي أول بالنسبة لأوروبا في سياق آخر فإن روسيا تعمل للتغلغل في قطاع الطاقة الأوروبي وفق صفقات تعقدها الشركات الروسية لمضاعفة نشاطها.

---

[122]-Judy Dempsey, " **Is Europe Too Dependent on Russian Energy**? », Carnegie Europe, AT:
-caregieeurope.eu/strategic Europe /71507

[123] عبد القادر بن سي قدور، مرجع سابق الذكر ص16

[124] عبد الناصر سرور، **الصراع الإستراتيجي الأمريكي –روسيا في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة** ،1991-2007 (مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 1، غزة، 2009) ص ص 51-52

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الثاني تم التوصل للنتائج التالية:

- اختلاف الرؤى في تبني مقاربة امن الطاقة بين روسيا وأوروبا راجع للإمكانات المستحوذ عليها وفق تشكيل منطق يتماشى مع الإستراتيجيات المكملة لأهدافها العليا.
- لقد شكل مفهوم الأمن قضية محورية في قطاع الطاقة الأوروبي وذلك منذ بداية دول الإتحاد بناء علاقاته مع الدول المنتجة، ومنها روسيا الطرف الرئيسي في هذه المعادلة الرائدة في تصدير المحروقات للسوق الأوروبية، الأمر الذي يبين أهمية روسيا كشريك في الغاز الأوروبي بشكل كبير، وذلك ينعكس وفق حجم صادراتها عبر خطوط الأنابيب من روسيا لدول الإتحاد الأوروبي.
- استخدام روسيا لثروتها من الطاقة وسيطرتها على خطوط الأنابيب بين الشرق والغرب للتحكم والتلاعب بالإمدادات في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما أنها تستخدم موقعها كمورد رئيسي إلى الإتحاد الأوروبي لجعل الدول الأعضاء فيها تنافس فيما بينها للحصول على صفقات طاقة أكثر توافقا ومسارات لخطوط أنابيب جديدة.
- عمل الإتحاد الأوروبي داخليا على خلق نظرة موحدة لمصادر التهديد، خاصة وأن اختلاف الرؤى داخل بعض الدول المحورية في الإتحاد أدى إلى تباين التوجهات بين من يرى أن روسيا مصدر غير موثوق لإمدادات الطاقة، ومن يرى أن روسيا هي المورد الأول للسوق الأوروبية وشريك مهم في التجارة البينية وهذا ما تذهب إليه ألمانيا.

الفصل الثالث: مأزق الأمن الطاقوي الأوروبي في كسب رهان كسر الاحتكار الروسي للطاقة

الفصل الثالث: مأزق الأمن الطاقوي الأوروبي في كسب رهان كسر الاحتكار الروسي للطاقة

تمهيد:

حاولت روسيا تبني نهج يقوم على الموازنة في علاقاتها مع المنظومة الأوروبية المنضوية تحت المظلة الامريكية، وفق تبني سياسات تأخذ بعين الاعتبار مصالح روسيا في مجالها الإستراتيجي، وتكرس هذا الفكر الذي يقوم على استعادة المكانة والدور الريادي على الساحة الدولية، وانهاء الانفراد الأمريكي بالزعامة الدولية منذ الحرب الباردة مع وصول فلاديمير بوتين للحكم، الذي رسم معالم جديدة للسياسة الخارجية الروسية التي تقوم على تحقيق الأهداف القومية والدفاع عنها. وتعد أوكرانيا ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا، باعتبارها امتدادا جغرافيا لها وارتباطهما بالتاريخ المشترك الذي خلف نوع من العلاقات المعقدة برزت مع العديد من الأزمات بين الدولتين، وانتقل الصراع للخارج لتصبح أوكرانيا مركز للتنافس بين قوى كبرى تسعى لاحتوائها لكبح طموحات بوتين في الهيمنة على النظام الدولي، وتعتبر الحرب الروسية على أوكرانيا تحصيل حاصل لمحاولة الناتو تثبيت قواعد عسكرية في الأراضي الأوكرانية، الأمر الذي اعتبرته روسيا تهديد فعلي للأمن القومي الروسي، وكاستجابة لمعطيات الحرب تبنت أوروبا مجموعة من العقوبات الدولية ضد روسيا لرفع الحصار على أوكرانيا، و مقابل ذلك تم انتهاج استراتيجيات ذات أبعاد مختلفة لتجاوز التداعيات السلبية التي انعكست على الأمن الطاقوي الأوروبي، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل الثالث لمبحثين لتحليل النقاط التالية:

المبحث الأول: الإستراتيجية التي تتبناها روسيا منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم، كذلك تم التطرق للسياق التاريخي للعلاقات الروسية الأوكرانية، وصولا لتحديد أسباب القرار الروسي بفرض حرب على أوكرانيا مع التعريج على مجرياتها، ومن ثم عرض العقوبات الدولية التي تبنتها أوروبا ضد روسيا مع تحليل ما إذا كانت فعالة في إطار إضعاف الموقف الروسي، ثم تفسير أثر تلك العقوبات على الأمن الطاقوي الأوروبي.

المبحث الثاني: بسبب تنامي خطر المعضلة الطاقوية التي نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية تم التطرق لمختلف الاستراتيجيات التي تبنتها أوروبا لتجنب تفاقم التداعيات السلبية على أمنها الطاقوي (تنويع الموردين والتوجه نحو الطاقات النظيفة)، مع تحليل التحديات التي تواجه المساعي الأوروبية في تبني تلك الاستراتيجيات

المبحث الأول: الحرب الروسية الأوكرانية وتبعاتها الطاقوية على أوروبا

جاءت الأزمة الأوكرانية لسنة 2022 وسط صراع متعدد الجبهات عبر العديد من الأقاليم، سعت فيها روسيا لإعلان تحدي الغرب والتصدي لاستراتيجية الناتو في شرق أوروبا ومحاولة فرض ذلك بالقوة العسكرية، لتعزيز مكانتها في ظل إعادة تموضع استراتيجي أمريكي فرض على روسيا التوجه لحرب هجينة على أوكرانيا، وفق تراكم العديد من الأسباب التي أدت لتفاقم حدة التوترات، وعليه سيتم في هذا المبحث عرض الاستراتيجية الروسية، و كذا التطرق للعلاقات التاريخية التي تربط الجانب الروسي بأوكرانيا، وتحديد ذروة التوتر التي أدت لاندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا ،فيما يتم بعد ذلك تحديد العقوبات التي تبناها الموقف الأوروبي لإضعاف القوة الروسية، وتفسير كيف انقلبت تلك العقوبات بالعكس على أوروبا ولم تؤدي الغرض الغربي من منطلق تفاقم التداعيات السلبية على أمن الطاقة في أوروبا.

المطلب الأول: تاريخ العلاقات الروسية الأوكرانية وأسباب الحرب

أولا: تاريخ العلاقات الروسية الاوكرانية

قبل الخوض في تاريخ العلاقات الروسية الأوكرانية وعن الأسباب المؤدية لاندلاع حرب الدب الروسي على أوكرانيا، لا بد من التعريج على الإستراتيجية الروسية منذ تولي بوتين الحكم سنة2000، وتقضي هذ الأخيرة باسترداد النفوذ والمكانة وفق شن حرب هجينة شاملة على كل الجبهات، ويمكن رصد هذه الرؤية من خلال النقاط التالية:

- حرب سيبيرانية هجومية واسعة النطاق، حيث شكلت روسيا جيش أنترنت واسع وكتائب إلكترونية لبث رسائل تتوافق والتوجهات الروسية، وكذا شن حملات إلكترونية سرية ومكثفة ضد بعض الدول الغربية وهو ما تطلب تطوير القدرات الروسية في مجالات عمل وتكنولوجيا التنصت والرقابة والاختراق الإلكتروني.[125]
- التدخلات الروسية المباشرة أو غير المباشرة (القوات العسكرية الروسية أو الفاغنر الروسي...)، مثل ما حدث في جورجيا 2008 وأوكرانيا سنة 2014 ثم سنة 2022.
- تعزيز التحالفات من خلال تفعيل معاهدة الأمن الجماعي (قمع الاحتجاجات الشعبية ضد رئس كازاخستان)، وتعزيز التعاون مع خصوم الولايات المتحدة الامريكية مثل الصين (منظمة شنغهاي)،

[125] عصام عبد الشافي، ورقة تحليلية: **الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي** (مركز الجزيرة للدراسات،3ماي2022) ص8

وحتى الدعوة للتعاون مع مصدري الطاقة وفق إنشاء احتكار طاقوي يمكنها من الهيمنة على سوق الطاقة الدولي، ومنه استخدام الطاقة كسلاح إستراتيجي من شأنها كبح أي تهديد محتمل.

- الإعلان عن مجموعة برامج من الأسلحة ذات قدرة نووية تضمن قدرتها على اختراق أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية، وكذا تبني إستراتيجية تعدين ضخمة لعملة البتكوين[126] ،والعمل على رفع قيمة الروبل الروسي للحد من سيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي. ومن خلال الإستراتيجية التي يتبناها بوتين، فإنه فعلا تم تطبيق بنودها بحذافيرها على الحرب في أوكرانيا وهذا ما سيتم مناقشته لاحقا من مبدأ كيف انعكست هذه الإستراتيجية على معطيات الحرب.[127]

إن العمليات العسكرية الروسية على أوكرانيا في 22 فيفري 2022 ليست بالمفاجأة و إنما هو حدث تختلف تداعياته ، وله خلفيات تاريخية بخصوص العلاقة ما بين روسيا و أوكرانيا من جهة، وعلاقة هذه الأخيرة بالغرب من جهة أخرى، ناهيك عن العقيدة الأمنية الروسية خاصة منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم، وتعود أولى الجذور المشتركة بينهما للدولة السلافية الأولى كييف روس، التي أسسها الفايكينغ في القرن التاسع، كما يمتد تاريخ التوترات بين روسيا وأوكرانيا لأوائل القرن العشرين، واشتد بشكل خاص في 1991 أين حصلت أوكرانيا على استقلالها عن روسيا بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، وصولا لسنة 2022 اين اتخذت روسيا قرار الغزو، ومنه سنقدم أهم التواريخ التي تبين خارطة العلاقات ما بين روسيا وأوكرانيا:

- 1918: أنهت الثورة البلشفية الحكم القيصري في روسيا وتم الإعلان عن مجلس وطني في أوكرانيا بعد زوال الإمبراطورية الروسية، حيث أعلنت أوكرانيا عن استقلالها بعد الحرب الأهلية التي تلت الثورة البلشفية، ومنه تم الاعتراف الدولي بأوكرانيا بموجب معاهدة بريست ليتوفسك -**Brest Litovsk** (معاهدة سلام تم توقيعها بين الحكومة البلشفية الجديدة في روسيا ودول المحور).
- 1921: استيلاء روسيا على ثلثي الأراضي الأوكرانية، والإعلان عن إقامة " جمهورية أوكرانيا السوفييتية الاشتراكية"، وأصبح الثلث الآخر من الأراضي الأوكرانية الواقع غربا تحت السيطرة البولندية.
- 1945: ضم الإتحاد السوفياتي أراضي غرب أوكرانيا بشكل نهائي بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

[126] عصام عبد الشافي، مرجع سابق الذكر، ص8

[127] أحمد مجاهد، **الازمة الأوكرانية: السياق وأصوله**، فيسبوك،23 فيفري 2022، تاريخ الدخول في 25 ماي2023: https://bit.ly/3OfbUDu

- 1991: إعادة بعث العلاقات الثنائية بين روسيا وأوكرانيا، فبعد إجراء الاستفتاء أعلنت أوكرانيا استقلالها بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، ووقعت إلى جانب روسيا وبيلاروسيا وكومنولث الدول المستقلة اتفاقية تعترف بحل الإتحاد السوفياتي، وقد احتفظت أوكرانيا وقتها بمخزون من الأسلحة النووية التي امتلكها الإتحاد[128] .
- 1994: وقعت روسيا الإتحادية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا " مذكرة بودابست"، والتي بموجبها وافقت أوكرانيا عن التخلي على ترسانتها النووية مقابل التزام موسكو بسيادتها وامتناعها عن التهديد، أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا، وألا تستخدم أسلحتها ضد أوكرانيا إلا في حالة الدفاع عن وحدة روسيا القومية. [129]
- 1997: توقيع روسيا أوكرانيا معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة، واعتراف موسكو بالحدود الرسمية لأوكرانيا بما في ذلك شبه جزيرة القرم.
- 2003: وقوع أول أزمة دبلوماسية ما بين أوكرانيا وروسيا التي أقدمت على بناء سد كيرتشو، واعتبرته أوكرانيا محاولة روسية لإعادة رسم الحدود الوطنية، ومنه توقفت عملية بناء السد بعد لقاء الرئيسين إلا أن العلاقات بدأت تتوتر بين الطرفين.
- 2004: تزايد حجم التوترات بين البلدين خلال الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا، أين اندلعت الثورة البرتقالية في الجولة الثانية، عندما أعلن عن فيكتور يانكوفيتش**Victor yankovych** المرشح المؤيد لروسيا والمنافس لزعيم المعارضة فيكتور بوشينكو **Victor Yushchenko**ذو التوجه الغربي المدعم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من دول الإتحاد الأوروبي، و خروج الجماهير الأوكرانية في مظاهرات مع حمل الأعلام البرتقالية ،كمساندة للمترشح فيكتور بوشينكو الذي أصبح رئيسا للبلاد [130]، و منه الرد الروسي بقطع الغاز على أوكرانيا والإتحاد الأوروبي في 2006 و2009، في حين نجد تأكيد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش **George W Buch**عن دعمه لفكرة ضم أوكرانيا لحلف الناتو منذ سنة 2008.

---

[128] بللوشة أمير، بوشنافة سميرة، **الصراع الأمريكي الروسي في ظل الازمة الأوكرانية** (دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 3، 2021) ص 488

[129] **1900 رأس نووي: مذكرة بودابست التي جعلت أوكرانيا مكشوفة أمام الروس** (24 فيفري 2022) https://l1nq.com/qgvG0

[130] حسين بهاز: **التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية: دراسة حالة يوغسلافيا سابقا وأوكرانيا** (مجلة دفاتر السياسة والقانون، أفريل 2011) ص ص 132 -168

- 2014: الإطاحة بنظام فيكتور يانكوفيتش الذي فاز بانتخابات ،2010 بعد مظاهرات حاشدة على تقاربه مع موسكو وتعليقه لاتفاقية التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي لسنة 2013، أين اعتبرت روسيا السلطة الجديدة في كييف عبارة عن تمرد مسلح في حين لاقت دعما غربيا، وبالتالي تبدد آمال بوتين في ضم أوكرانيا للاتحاد الجمركي والاقتصادي استدعاه لاستخدام سلاح الانتماء القومي بضم شبه جزيرة القرم،[131] وحتى عام 2015 وقعت روسيا وأوكرانيا سلسة من اتفاقيات

مينسك التي سعت لوقف إطلاق النار بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من طرف روسيا، وإقامة منطقة عازلة[132] كما حددت الاتفاقيات مسار لانتخابات لوهانسك و دونتسيك ،وخطة لإعادة دمج هذه المناطق في بقية أوكرانيا ، لكن المشكلة التي تمت مواجهتها هو اختلاف تفسيرها من جانب الحكومة الأوكرانية التي رأت أنها وسيلة لإعادة توحيد أوكرانيا باستعادة السيادة الأوكرانية على لوهانسك**Luhansk** و دونتيسك**Donetsk** رغم منح سلطات معينة للمنطقتين، في حين نجد موسكو ترى أن الاتفاقيات من شأنها مساعدتها في إنشاء إدارة متحالفة مع روسيا و منحها وضعا خاصا، قبل لم شملها مع أوكرانيا وهذا بالضرورة سيمكن روسيا من فرض نفوذها على أوكرانيا أي فقدان هذه الأخيرة لسيادتها الفعلية ، وفيما يلي سنة 2015 شهدت توترا في العلاقات بين موسكو و كييف وظهر ذلك من غياب العلاقات الدبلوماسية مع روسيا .

- 2019: انتخاب فلاديمير زيلينسكي الممثل الكوميدي الذي تعهد بإحلال السلم مع روسيا واسترجاع إقليم دونباس**Donbas** للبلاد، حيث وافق على إجراء انتخابات محلية في شرق أوكرانيا ضمن اتفاقات مع روسيا ومراقبين أوروبيين وانفصاليين من المنطقة والتي وصفها القوميون الأوكرانيون أنها بمنزلة الانصياع الأوكراني لروسيا.
- بين عامي 2021 و 2022 حاول فلاديمير بوتين منع استمالة أوكرانيا نحو الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، مطالبا بضمانات أمنية وحلول لملفات أساسية بما في ذلك التأكيد على عدم انضمام أوكرانيا لحلف الناتو، وكذا قضية غاز نورد ستريم، و منه فإن الهجوم الروسي على إقليم دونباس كان أمرا منطقيا نظرا للتجاوزات الغربية فيما يخص أوكرانيا كمجال حيوي لروسيا، فهو لم يأت من فراغ وإنما جاء تماشيا مع التطورات السياسية بين كل من روسيا وأوكرانيا ، وأيضا أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية(مثال أزمة الطاقة في أوروبا ،تغير القيادات في بعض الدول الأوروبية،

---

[131] أسماء حداد، **الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية نموذجا** (مجلة مدارات سياسية، ديسمبر 2017) ص 117

[132] **ما هي اتفاقية مينسك الموقعة بين روسيا وأوكرانيا؟** (فيفري 2022)
https://l8.nu/qiA3

الأوضاع الاقتصادية التي خلفها وباء كوفيد 19، مخلفات الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان والوضع السياسي الداخلي)، فمنذ 2021 تقوم روسيا بحشد قواتها على الحدود الغربية بداية من منتصف 2021، وهذا تزامنا مع الحشد العسكري الأمريكي-الأوروبي في أوكرانيا أين تم تقديم 450 مليون دولار كمساعدات، كما شاركت كييف في مناورات عسكرية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وسمحت بنشر الصواريخ الأمريكية على أراضيها ،بالإضافة لاستقبال آلاف الجنود، وهو ما لم يكن مبررا حسب فلاديمير بوتين الذي أشار بدوره لاستخدام القوة الصلبة عبر مناورات عسكرية في 19فيفري 2022 ، ليعلن رسميا في 21 فيفري باستقلال جمهوريتي لوهانسك و دونتيسك الشعبيتين ، يليها دخول القوات العسكرية الروسية أوكرانيا في هجوم واسع في 24 فيفري [133]

ثانيا: سياق الحرب وأسبابها:

يدور الصراع ببين روسيا وأوكرانيا حول ملفات عديدة، البعض منها نتاج لتفكك الاتحاد السوفياتي امتد في خضم تطور العلاقات والبعض الآخر تولد نتيجة التحريض الخارجي. لذلك فهو صراع على مستويين : صراع ذو أبعاد هوياتية تاريخية كونه قضية وجودية، ونزاع اجتماعي مزمن، وصراع جيوسياسي حضاري، و يمكن إرجاع دوافع الصراع لمتغيرات عديدة، إلى جانب الأسباب المرتبطة بالأطراف الرئيسية نضيف أسباب ترتبط ببنية النظام الدولي الذي يتسم بالمنافسة الشديدة على الموارد ، والسيطرة على الأسواق وطرق النقل والممرات الإستراتيجية ويتعلق الأمر أساسا بفوضوية النظام الدولي ، في ظل غياب سلطة أو بيئة عليا تضبط تلك السلوكيات التنافسية للدول التي تسعى لتعظيم قوتها، أنتج صراعا بين قوى الوضع الراهن وهي الدول التي تحاول الحفاظ على وضع معين في النظام الدولي بما يخدم مصالحها، وأخرى قوى تعديلية تسعى لتغيير سمات هذا النظام الذي لا يخدم متطلبات سياستها الخارجية، من منطلق أنها لم تساهم في تأسيسه، وتقوم الإستراتيجية الأمنية الروسية اتجاه أوكرانيا على تصورات جيوبوليتيكية بالأساس حيث تأخذ بعين الاعتبار مميزات موقعها الإستراتيجي ضمن القارة الأوراسية، بالإضافة لمصادر القوة من موارد وثروات طبيعية وما يتصل معها من معاملات اقتصادية وتجارية ،كما تركز الإستراتيجية على دور الجوانب الحضارية والثقافية التاريخية وكذا الإثنية، وهذا يدخل ضمن التأكيد على نفوذ روسيا كقوة تعديلية تدافع عن استقلالها وأمنها القومي ، وفق تبني سياسة خارجية رافضة للنظام الليبرالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث تحاول روسيا استعادة إرثها ،ووضع نظام متعدد الأقطاب تكون

[133] منى سليمان ن التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في (26-05 2022) نقلا عن:
http://www.siyassa.org.eg/News/18240

فيه روسيا أحد أطرافه المؤسسة ضمن مشروع الأوراسية عن طريق إعادة تسوية الخرائط ،أين اعتبر فلاديمير بوتين أن تفكك الإتحاد السوفياتي يعد أكبر كارثة جيوبوليتيكية في القرن العشرين، و في هذا الإطار فإن روسيا تسعى لتكون بديل عن الولايات المتحدة الأمريكية، ليكون ثقلها موازي لثقل الغرب من خلال الاعتماد على آليات عديدة، من بينها إنشاء مؤسسات موازية للمؤسسات الامريكية كمنظمة شنغهاي للتعاون، الحرب في جورجيا ، التدخل في سوريا ، تقديم اللقاحات في أزمة كوفيد 19 ... بل وتسعى لتوسيع الداخل الخارجي بالانتقال من الإستراتيجية الدفاعية (إنشاء مناطق عازلة) ،إلى استراتيجية هجومية بضم المناطق المحاذية خاصة تلك التي تشهد توترات (مناطق تحكمها أقليات روسية أو أقليات ناطقة بالروسية كضم شبه جزيرة القرم وإقليم الدونباس)

إن التدخل الروسي في أوكرانيا ما هو إلا رد فعل على اقتراب الناتو من الحدود الغربية، فروسيا محاطة بالكامل إما بدول منظمة لحلف الناتو كتركيا ورومانيا وبلغاريا وبولندا المجاورة لأوكرانيا من الجهة الغربية، جمهوريات البلطيق الثلاث إستونيا ولتوانيا ولاتيفيا، أو حتى دول صديقة للغرب، لذلك فهذا التوجه الأوكراني سينصب الحلف الأطلسي برعاية أمريكية على الحدود البرية الروسية من جهة الجنوب الغربي، والذي تعتبره روسيا تهديد مباشر لأمنها القومي. ومنه فإن التحرك الروسي في المنطقة سيكون قائم على مبدأ كبح التهديد، لذلك فهي تسعى للتفوق والحفاظ على نفوذها في مجالها الحيوي، وتجنب المزيد من التغيرات السياسية والجيوسياسية المفروضة خاصة في المناطق التي تعتبرها مركز مصالحها الإستراتيجية.

إن توسع الناتو حسب الرؤية الروسية هو توغل ضمن ما تعتبره روسيا عمقها الإستراتيجي (سياسة جو بايدن القائمة على إعادة الانتشار العسكري في المناطق التي يمكن من خلالها احتواء روسيا [134])، وهو ما جعل صانع القرار الروسي يكرر ذكر احتمالية استخدام الأسلحة النووية حفاظا على هوية روسيا المستقلة.

بالنسبة لأوكرانيا فهي ذات موقع إستراتيجي مهم باعتبارها دولة عازلة بين روسيا والغرب ،فالجزء الشرقي منها هو امتداد طبيعي للجزء الغربي من روسيا الذي تقع فيه العاصمة موسكو ،كما تعد بوابة للبحر الأسود وعلى عدة دول من أوروبا الشرقية، ناهيك عن أهميتها من حيث المساحة وثقلها الزراعي وغناها بالموارد الطبيعية (مناجم الفحم والحديد والمغنيزيوم والغاز والبترول بالإضافة للصناعات المعدنية [135])، هذا إلى جانب دور إدراكات صانع القرار الروسي فلاديمير بوتين في تبنيه لخيار الحرب، فالتنشئة

[134] عبد الشافي، **الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي**، (مجلة لباب، العدد 14، 2022) ص ص 105-138

[135] **الموارد الطبيعية والاقتصاد** (2022-05-19) نقلا عن

net. ukrpress://http%/ :

الاجتماعية التي خضع لها واستفادته من الدروس التي قدمها التاريخ في الجغرافيا السياسية غالبا ما كانت تبرز بشكل واضح في خطاباته، وفق تبني إستراتيجية استرداد النفوذ والمكانة القائمة على شن حرب هجينة شاملة على كل الجهات.

أكد بوتين في خطابه الذي ألقاه في 21 فيفري 2022 قبل بدأ العميات العسكرية، عن عدم اعتزامه التنازل الروسي في استرجاع مكانته التي تعرضت لمحاولات حبسها كقوة منبعثة، مضيفا أن الأوكرانيين هم إخوة للروس كون أن الحضارة الأرثوذكسية الشرقية التي يرى فيها الروس أنفسهم كقوة بدأت في مقاطعة كييف الروسية، [136]وعلى هذا الأساس يركز ألكسندر دوغين **Alexnderrovich Dugin**أن النزعة الاستقلالية لأوكرانيا ستثير نزاعا مسلحا مع روسيا، بالإضافة لذلك فإن محاولتها في الانضمام لحلف الناتو الذي سيدفعها لتصرفات غير مسؤولة، ستعرضها للهجوم الروسي.[137]

إن سعي أوكرانيا في البحث عن حلفاء خارج إقليمها الجغرافي متأثرة بالتفكير الغربي وفق ترجيح التفكير الإيديولوجي على التفكير الجغرافي ، من منطلق تحقيق التوازن مع روسيا باعتبارها الطرف الأكثر قوة بل الطرف الأكثر تهديدا ، وهذا راجع للإدراكات الأمنية التي صنعها الغرب بعد خلق نخب غربية في أوكرانيا ترى أن التهديد أصله روسي ، بالإضافة لصعود الشعبوية وقصور القيادة الأوكرانية في خضم انتشار الشعبوية في العلاقات الدولية التي توسعت منذ بداية القرن الحادي و العشرين فيما يسمى بالشعبوية التقدمية، التي تعبر عن وصف معياري للهجة و سلوك أولئك الذي يتولون السلطة كنخب حاكمة، أي أن القادة غالبا ما يقدمون أنفسهم كزعماء ويظهر ذلك في خطابات حملاتهم الانتخابية أو البيانات التي يقدمونها فيما يخص السياسية الخارجية ،[138]فالنسبة للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي **Zelensky Volodymyr**، الذي يعرف أنه كان ممثلا كوميدي اكتسح مجال السياسة بعد تأسيس الحزب، وانتخبه الشعب دون خبرة سياسية وهو الأمر الذي يحيل لقصور نظرة قيادة الدولة في شخصه كقائد ، وفشله في إدارة الأزمات التي سبقت التدخل الروسي في أوكرانيا.

---

[136] **روسيا وأوكرانيا: خطاب فلاديمير بوتين الغاضب يعيد كتابة تاريخ أوكرانيا**"(26/5/2022)، تم الاطلاع في 25-03-2023: https://www.bbc.com/arabic/world-60477268

[137] ألكسندر دوغين **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة عماد حاتم (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط،4 2224(، ص ص 400-401

[138]3 فرانك ستنغل ،ديفيد ماكدونالد، ديرك نابرز، **الشعبوية و السياسة العالمية**، ترجمة محمد حمشي (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط،4 ،2022)

خريطة06: مسار سيطرة روسيا على الأقاليم الاوكرانية

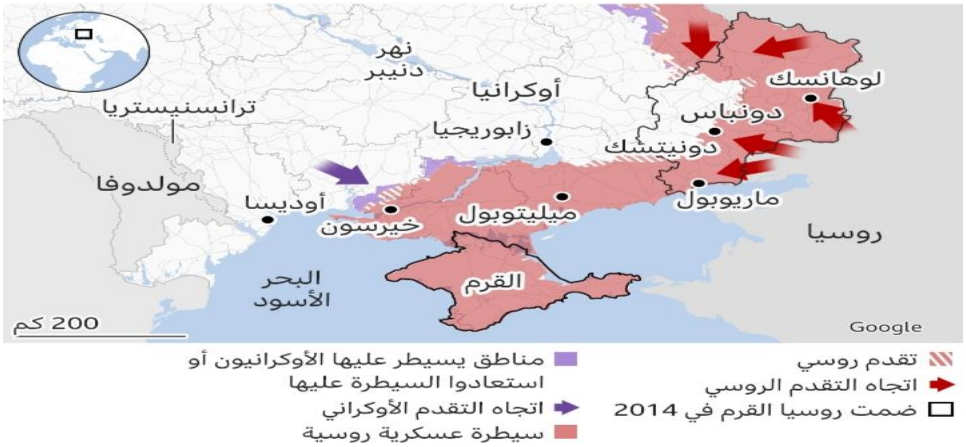

Source https://rb.gy/s6193

من خلال الخريطة يلاحظ تقدم القوات الروسية في الأقاليم الأوكرانية المطلة على سواحل البحر الأسود ،يدل على الرؤية الروسية التي تهدف من خلالها زيادة إطلالتها على المياه الدافئة، وهذا يدل على رغبتها في تأمين المناطق المطلة على المياه الدافئة بما يسمح لها إقامة ميناء بحري لإحكام سيطرتها على جزيرة القرم والمناطق المجاورة لها، بما يمنحها إطلالة على البحر الأسود الذي يمثل همزة وصل بين جزيرة القرم وشرق المتوسط، وهو بالأساس حلبة صراع دولي تعد روسيا طرفا فيه وفق منطق احتكار موارد الطاقة في تلك المنطقة(الغاز و النفط)،علما أن منطقة شرق المتوسط ذات أهمية اقتصادية كونها الممر التجاري الذي تمر عبره السلع الاستراتيجية من الشرق الأوسط لأوروبا وحلفائها ، وكذا السلع القادمة من آسيا لأوروبا وبالمقابل تعد المنطقة ممر تجاري لنقل السلع الأوروبية إلى آسيا، كما أن روسيا تطمح لإقامة قاعدة عسكرية في جزيرة القرم وهذا ما يشكل تهديدا أمنيا مباشرا على أوروبا، لطالما طمحت روسيا في عدم الاكتفاء بكونها قوة برية فقط بل أن تصبح قوة برية وبحرية في نفس الوقت، وذلك من خلال امتلاكها أسطول بحري تنافس به القوتين البحريتين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المطلب الثاني: العقوبات الدولية التي تبنتها أوروبا ضد روسيا وأثرها على أمن الطاقة في أوروبا.

أولا: العقوبات الدولية التي تبنتها أوروبا ضد روسيا.

من خلال ما تم طرحه سابقا وكرد فعل عن غزو روسيا لأوكرانيا، فإن الدول الغربية وافقت على تبني جملة من العقوبات على موسكو باستهداف قطاعات معينة أي المال، الطاقة والنقل من أجل إضعاف قدرتها في مواصلة الحرب، كما تم معاقبة العديد من الشخصيات الروسية بما في ذلك لأول مرة فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرجي لافروف**Sergey Lavrov**، [139]كما يتم استهداف الأفراد والكيانات في بيلاروسيا التي انطلق منها الغزو جزئيا ويمكن تقسيم العقوبات للمجموعات التالية:

- ✓ الحزمة الأولى من العقوبات : تدخل الموجة الأولى من الإجراءات التقييدية ضد روسيا حيز التنفيذ في 23 فيفري 2022 ،تم تحديد هذه العقوبات كرد فعل على اعتراف موسكو باستقلال الأراضي الانفصالية الموالية لروسيا في دونتسيك ولوهانسك في 21 فيفري، والواقعة في إقليم دونباس شرق أوكرانيا ، وبالتنسيق مع دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تم الاتفاق على تقييد قدرة روسيا على الوصول لأسواق رأس المال الأوروبية، و الخدمات المالية بما في ذلك البنوك، التي ساعدت على تمويل العمليات العسكرية الروسية في دونباس،[140] وكذا معاقبة العديد من الشخصيات السياسية مثل جميع نواب الدوما بسبب دورهم في الاعتراف بالمناطق الانفصالية، لذا فإن دخولهم للاتحاد الأوروبي محظور ، كما تم غلق المجال الجوي الأوروبي أمام الطيران الروسي (تعرض نواب في مجلس الدوما وأعضاء في مجلس الشيوخ في مقاطعتي خيرسون وزابوروجيه، وجمهورية لوهانسك الشعبية إلى قائمة من العقوبات ،وضمت القائمة كذلك كلا من نائب وزير التنمية الاقتصادية تاتيانا إليوشنيكوفا، نائب وزير الصناعة والتجارة فاسيلي أوسماكوف، أربعة نواب آخرين في مجلس الدوما من بينهم تاتيانا لاريونوفا ،أوليغ ميخائيلوف مفوضة حقوق الإنسان الروسية، تاتيانا موسكالكوفا، ومدير الوكالة الفيدرالية لشؤون رابطة الدول المستقلة والمواطنين المقيمين في الخارج ،ويفغيني بريماكوف، وتسعة أعضاء من مجلس حقوق الإنسان في روسيا ، كما شملت قائمة العقوبات كيانات ووزارات ومؤسسات روسية، بما فيها وزارة الدفاع الروسية و وزارة الطوارئ في دونتسيك، والشركة الروسية المصنعة للسيارات "غاز"،

---

[139] رجوي محمد، **العقوبات الدولية التي فرضت على موسكو عام 2022**(وكالة الأناضول 20مارس 2022)
https://rb.gy/dvlnz

[140] فلاح حسن حمادي، **الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022**(الآثار الاقتصادية والسياسية) ص560

بالإضافة إلى مؤسسة "روسيا سيغودنيا" الإعلامية التي تضم وكالة "سبوتنيك" الروسية ووكالة "باتريوت" الإعلامية. كما تم فرض عقوبات على عدد من القادة بالجيش الروسي منهم قائدان بمجموعة فاغنر وشركات لتصنيع صواريخ "توبول" و "يارس" و "بولافا"، والطائرات المسيرة ،الطائرات ،المركبات العسكرية ،السفن الحربية ،أنظمة القيادة، كما ضمت القائمة عددا من الإعلاميين والسياسيين والناشطين الروس الذين يدعمون العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، [141]وأوضح المجلس الأوروبي في بيانه أن "التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالإجراءات التي تقوض أو تهدد سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها ،أصبحت تشمل إجمالًا 1473 شخصًا و205 كيانات، بالإضافة لذلك فإنه يُحظر على مواطني وشركات الاتحاد الأوروبي إتاحة الأموال لهم، كما يخص الأشخاص العاديين بحظر السفر، ويُمنع عليهم دخول أراضي الاتحاد الأوروبي أو المرور عبرها". وحتى رفض قبول ودائع المواطنين الروس التي تزيد قيمتها عن 100000 يورو، بينما تمنع العديد من الشركات الحكومية الروسية للوصول إلى التمويل الأوروبي، ناهيك عن حظر تصدير التكنولوجيا يجعل من المستحيل على روسيا تحديث مصافي النفط لديها، كما يحظر بيع الطائرات وقطع الغيار والمعدات لشركات الطيران الروسية، وتدخل هذه الإجراءات ضمن زيادة تكاليف الاقتراض الروسية وتقويض قاعدتها الصناعية [142]

- ✓ موافقة وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية و كندا وبريطانيا ، في اجتماع27 فيفري2022 على استبعاد العديد من البنوك الروسية من نظام **Swift** المصرفي، وتم إعفاء **Gazprom Bank** المنخرطة في تجارة الغاز، بسبب النقص الذي قد تسببه لبعض الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي مثل ألمانيا و إيطاليا ، واستكمالا لهذا الإجراء تعلن الدول الأعضاء و حلفائها من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان ودول مجموعة السبعة تقييد نشاط البنك الروسي خارجها وهذا الأخير من شأنه الحد من قدرة البنك على سحب احتياطاته المالية في الخارج .

[141]/ **بالتفصيل-بعض-الكيانات-والشخصيات-الروسية-التي-دخلت-قائمة-العقوبات-الأوروبية-الجديدة-** (25 فيفري 2023) نقلا عن https://rb.gy/m6ndd

[142] Lucas da Silva: **Guerre en Ukraine quelques sanctions de lue contre la Russie ?** (02-03-2023): https://rb.gy/gdejg

- ✓ فرض عقوبات على بيلاروسيا في 27 فيفري عبر استهداف التبغ والإسمنت والحديد والصلب وحتى الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشنكو**Alexander Lukachenko** ، و26شركة جمدت أصولهم وحظر دخولهم للاتحاد الأوروبي.[143]
- ✓ إرسال أسلحة ومعدات حماية ووقود بقيمة 500 مليون يورو للجيش الأوكراني.
- ✓ إقرار الإتحاد الأوروبي في 15 مارس 2022 عقب قمة فرساي تطبيق مجموعة من العقوبات الرادعة ضد روسيا، بما ذلك حظر جميع المعاملات مع بعض الشركات الروسية، ووقف الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة في روسيا، والقيود التجارية المتعلقة بالحديد والصلب، وكذا توسيع قائمة الأشخاص الخاضعين للقيود المفروضة على تصدير السلع والتكنولوجيا.
- ✓ فرض حظر الفحم على روسيا وغلق موانئ الإتحاد الأوروبي أمام السفن والناقلات الروسية، والتخطيط لزيادة الدعم لأكرانيا بما يصل 1.5 مليار يورو.
- ✓ موافقة وزراء الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي على إجراءات تقييدية جديدة، تتعلق بحظر استيراد الذهب من روسيا بما في ذلك المجوهرات في 21جويلية 2022، ثم الإفراج عن بعض البنوك من روسيا التي أقرتها الدول الأعضاء لضرورتها في تجارة المنتجات الغذائية، مثل القمح حتى لا تؤدي عقوبات الإتحاد لتفاقم أزمة الغذاء المرتبطة بالصراع في أوكرانيا.
- ✓ اقتراح المفوضية الأوروبية لتحديد سقف سعر النفط الروسي وحظر معاملات العملة المشفرة مع المواطنين الروس، فضلا عن تجارة الأسلحة والأسلحة النارية المدنية والذخيرة والمركبات العسكرية، كما تم حظر استيراد منتجات الصلب الروسية الجاهزة ونصف المصنعة، مع خسارة لإيرادات موسكو تقدر بسبعة مليارات يورو، كذلك تم وقف تزويد روسيا بالخدمات المعمارية الهندسية واستشارات تكنولوجيا المعلومات.[144]
- ✓ صدور قرار من الإتحاد الأوروبي بموافقة كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، يقضي باستبعاد البنوك الرئيسية من سويفت Swift الذي يعد اكبر نظام للمعاملات المالية في العالم، و هذا الإجراء سيمنع البنوك من إجراء معاملاتها المالية في جميع أنحاء العالم، حيث صرحت رئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين **Von der Leyen** " في وقت قياسي تبنى الإتحاد الأوروبي ثلاث موجات من العقوبات الشديدة ضد النظام المالي الروسي، وصناعات التكنولوجيا الفائقة ،

[143] **الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات جديدة على صادرات بيلاروسيا**، 27 فيفري 2022:https://l8.nu/rArn

[144] **القائمة الكاملة للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا**: تم الاطلاع في 23-05-2023:https://l8.nu/rArn

والنخبة الفاسدة ،هذه أكبر حزمة عقوبات في تاريخ الإتحاد ."[145]كما اتخذت شركات بطاقات الائتمان الأمريكية فيزا وماستر كارد و إكسبرس إجراءات لمنع المصارف الروسية من استخدام شبكاتها.

- ✓ فرض عقوبات على إيران التي أرسلت طائرة مسيرة هجومية لموسكو في حربها على أوكرانيا، وتضمنت قائمة العقوبات العديد من الشخصيات منها أسماء منظمة الباسيج الطلابية ومؤسسة تعاون الحرس الثوري الإيراني [146]

من خلال ما تم طرحه فإن تأثير العقوبات المفروضة على روسيا يتوقف على عاملين رئيسيين: فيتعلق الأول بقدرة الاقتصاد الروسي على الصمود، والثاني يتمثل في قدرة الدول الغربية خاصة دول الإتحاد الأوروبي في التزامها بفرض العقوبات، في ظل ارتباط اقتصاداتها بشكل كبير على تجارتها مع روسيا لا سيما فيما يتعلق بإمدادات الغاز الطبيعي،[147]وتراهن موسكو على إفشال تلك العقوبات من خلال ما يلي:

- **التأثير العكسي للعقوبات:** ليست روسيا المتضرر الوحيد بل أن آثار العقوبات الاقتصادية تمتد لدول أوروبا، بإلحاق أضرار ضخمة بقطاع الطاقة، التجارة، التصنيع، البنوك والسوق الأوروبي، وسيؤدي في النهاية لتوقف شركات أوروبية كبرى بسبب تجميد عملها في روسيا.
- **قدرة الدبلوماسية الروسية على المناورة والضغط على الولايات المتحدة والحكومات الغربية:** كما حدث في الملف النووي الإيراني أين طالب وزير الخارجية الروسي لافروف سيرجي الولايات المتحدة بضمانات مكتوبة، بأن العقوبات لن تؤثر على موسكو في التعاون الحر التجاري والاستثماري والتقني والعسكري مع إيران.[148]
- **قدرة روسيا على الصمود:** يرى خبراء روس أن العقوبات المفروضة على تصدير منتجات التكنولوجيا العالية ستدفع روسيا لإيجاد بدائل واستيرادها بشكل سريع.
- **سلطة الغاز الروسي على أوروبا:** إن الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي وصعوبة توفر بدائل يسيرة على المديين القريب والمتوسط، سوف تحد من اندفاع عدد من الدول الأوروبية في الثبات بخصوص

---

[145] Ukraine: IUE les principales banques russes du système Swift : https://rb.gy/df2q8

[146] **جوزيب بوريل يعلن فرض الإتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على طهران بسبب حرب أوكرانيا** ،23 ماي 2023 تم الاطلاع في 2023-05-26: https://rb.gy/bijag

[147] سمر الباجورين، **احتواء مؤقت: هل يصمد الاقتصاد الروسي في مواجهة العقوبات الغربية** (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،03مارس 2022)

[148] عبد الله خليفة **تأثير الحرب الأوكرانية على العلاقات الروسية الإيرانية** (ترينددز للبحوث والاستشارات، 31-05-2022)

العقوبات التي تم فرضها على روسيا، فمثلا المستشار الألماني أولاف شولتز الذي أعلن عن عقوبات كاسحة على روسيا ظهر بعد أيام قليلة بخطاب معاكس ليقول: إن أوروبا تعمدت استثناء إمدادات الطاقة الروسية من العقوبات لأن ذلك سينعكس بشدة على اقتصاد الدول الأوروبية[149]. كما أضافت وزيرة الخارجية الألمانية آناليا بيربوك قائلة: **نحن مستعدون لدفع ثمن باهظ جدا، لكن إذا انطفأت الأنوار غدا في ألمانيا أو في أوروبا، فهذا لن يوقف الدبابات**[150]

- **استفادة روسيا من ارتفاع أسعار النفط والغاز:** إن ارتفاع أسعار الطاقة لمستويات قياسية سيعود بالنفع على روسيا، حيث ستتمكن من إيجاد مستوردين آخرين لطاقتها، وهو الحال بالنسبة للصين التي تبدي رغبتها في زيادة حصتها من الشريك الروسي
- **تباين الضرر الغربي في تحمل فاتورة العقوبات:** حيث نجد ألمانيا هي التي تحملت العبء الأكبر، وذلك على نحو 40%من خسائر تجارة الغرب مع روسيا، بينما لا تفقد المملكة المتحدة سوى 7.9% وفرنسا 4.1%[151]
- **القمح الروسي كسلاح:** تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، وهذا يمنحها ميزة استراتيجية مضافة حيث توفر مع أوكرانيا 19% من الإمدادات العالمية من الشعير و14%من إمدادات القمح، و4 %من الذرة، وهو ما يفوق ثلث صادرات الحبوب العالمية، وهذا الأمر منحها سلاح مضافا لسلاح الطاقة.[152]

ثانيا: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة في أوروبا

يعد قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، وهو أداة تأثير هامة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، بالنظر للدور المحوري والإستراتيجي لروسيا، وهو ما ينعكس إيجابا على المؤسسات الداخلية والاستقرار السياسي وحركية السوق العالمي.[153]

---

[149] عبد الله خليفة، مرجع سابق الذكر.

[150] **ألمانيا تعارض حظر واردات الغاز والنفط والفحم من روسيا** (موقع الجزيرة نت ،07-03-2022) https://rb.gy/hm3wi

[151] دويتشه فيله، دراسة: ألمانيا أكثر الدول الغربية تضررا جراء العقوبات على روسيا (12-12-2022) https://bit.ly/3JitROy

[152] **الفاو تحذر: الحرب الروسية على أوكرانيا قد ترفع أسعار الغذاء 20 %** (موقع الجزيرة نت ،11-03-2022) ، https://bit.ly/3KMnnYD

[153] عبد القادر بن سي قدور، **مبادئ سياسة روسيا اتجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي** (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد1، المجلد5، 2018) ص9

أنتجت الحرب الروسية الأوكرانية أزمة طاقة عالمية، وتعد جرس إنذار وتنبيه لأوروبا والعالم لخطورة الاعتمادية الاقتصادية على مصدر واحد، ففي حال حدوث أزمة بين دولة مصدرة للطاقة فستكون الدول المستوردة منها في خطر كبير، إذ أن روسيا وما تصدره لأوروبا المعتمدة بشكل كبير على الغاز الروسي باعتباره مادة رئيسية في مجال الصناعة لأهم دول أوروبا، وأن أزمة الطاقة الحالية تكمن في أن أوكرانيا هي دولة جسرية تمر عبرها خطوط نقل الغاز الروسي لأوروبا، و هذه إشكالية مركبة لأن فيها تبعات و خسائر اقتصادية كبيرة على الدول الأوروبية [154]

الشكل05: يوضح أسعار النفط ما بين 2010-2022

المصدر: البنك الدولي

من خلال المنحنى البياني نلاحظ الارتفاع الكبير لأسعار النفط سنة 2022 جراء الحرب الروسية الأوكرانية، وأن سبب هذا الارتفاع راجع لتفاقم التوترات على الحدود الروسية الأوكرانية لوجود حشود عسكرية، وذلك بسبب خفض روسيا إمداداتها لأوروبا قبل اندلاع العمليات العسكرية، وفي المقابل تم الرد عليها بعقوبات اقتصادية مكثفة من قبل الكتلة الغربية، مستهدفة في ذلك القطاعات الحيوية في روسيا بما فيها قطاع الطاقة، كما يمكن إرجاع هذا الارتفاع أيضا للتأثير العميق لروسيا في سوق الطاقة الدولي نظرا لاحتلالها المرتبة الثالثة عالميا كأكبر مصدر عالمي، أي ما يعادل 142 مليار دولار من إجمالي حجم الصادرات

[154] muller. S.2022."**Away from Russian gas: Germany and Europe must swap their dependencies on fossil fuels for green energy partnerships**", October 28,2022: https://eu.boell.org/en/2022/04/14/away-russian-gas

العالمية البالغ 1,6 تريليون دولار [155]،رغم استمرار روسيا في إمداد الإتحاد الأوروبي بالنفط والغاز إلا أن أسعار النفط استمرت في الارتفاع الحاد ليصل لنحو 116دولار في مارس 2022، وهو أعلى مستوى تم تسجيله منذ سنة 2013 ،ويتوقع الخبراء ازدياد احتمالات حدة التقلبات في أسعار النفط لتتراوح بين 100 و 200 دولار للبرميل ،كما استمرت الأسعار في الارتفاع الحاد لتصل ل 33000 دولار لكل 1000 متر مكعب و هو ما فرض أعباء كبيرة على ميزانيات الدول الأوروبية ،[156]من خلال ارتفاع معدلات التضخم وكذا تراجع القدرة الشرائية للمواطن الأوروبي، الأمر الذي زاد من خطورة الأمر بخصوص المظاهرات الشعبية داخل القارة الأوروبية: خروج آلاف المتظاهرين في برلين في 8أكتوبر 2022 بشأن رفض السياسات الحكومية، وارتفاع أسعار الطاقة و تكاليف المعيشة و السياسات الاجتماعية غير الملائمة، في إطار فرض ضرائب على الأشخاص الأكثر ثراء، ودعم أسعار المواد الغذائية.

تم تسجيل ارتفاع معدلات التضخم في ألمانيا لمستوى قياسي منذ 70 سنة إذ سجلت في 10,4 % على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية، كتحريض من حزب اليمين المتطرف في ألمانيا احتجاجا على التضخم و سياسة الطاقة التي تنتهجها حكومة أولاف شولتز، وفق تنظيم مسيرة تحت شعار "أمن الطاقة والحماية من التضخم، بلدنا يأتي في المقام الأول" ،حيث يسعى اليمين المتطرف لاستغلال تدهور شعبية حكومة شولتز في مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة و مخاطر شح الموارد و توقف إمدادات الغاز و النفط الروسيين ،و تزامن هذا الحدث مع رفع أعلام بالأبيض و الأسود و الأحمر التي ترمز لليمين في ألمانيا و كذا هتافات تنادي برحيل وزير الاقتصاد الألماني.

[155] شادي محمد، انعكاسات **الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم العالمي** (مجلة السياسة الدولية الأهرام، العدد228 ،2022) ص 131

[156] الشيخ، نور حسن، **تداعيات التصعيد العسكري الروسي على الاقتصاد العالمي** (مجلة السياسة الدولية الأهرام، العدد 228) 137-138

الشكل06: معدلات التضخم في دول أوروبا خلال شهري جانفي وجويلية2022

المصدر: إنذار مبكر: مخاطر تصاعد إضرابات العمال في قطاع النقل الأوروبي (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 19 أوت 2022)

من خلال المعطيات المدرجة في الرسم البياني، فإن الارتفاع الكبير للتضخم في جميع أنحاء أوروبا أثار موجة من الاحتجاجات والإضرابات مما يسلط الضوء على الاستياء المتزايد من ارتفاع تكاليف المعيشة، ويهدد لعدم الاستقرار السياسي ،ففي رومانيا قام المتظاهرون بتفجير الأبواق والطبول للتعبير عن رفضهم لارتفاع تكاليف المعيشة، ناهيك عن دخول موظفي السكك الحديدية البريطانية والطيارون الألمان في إضراب، للمطالبة بزيادة الأجور ب 5.5% ، مما اضطر شركة لوفتهانزا **Lufthansa** لبدء التفاوض مع الطيارين للوصول لاتفاق على معدلات الزيادة، كما لم تسلم باقي شركات الطيران الأوروبية من موجة الإضرابات ،مثل شركة ريان إير **Ryan Air** الإيرلندية كما هدد عمال الطيران المدني في البرتغال بالإضراب مطالبين برفع أجورهم[157]في مواجهة ارتفاع الأسعار.

إن ارتفاع أسعار الطاقة في الإتحاد الأوروبي الذي يستخدم اليورو كعملة لها لمستوى 9.9 % مما يعيق القدرة الشرائية للمواطن الأوروبي ،أما في فرنسا التي لديها أدنى معدل للتضخم(6.1%) استجاب عمال السكك وموظفي المستشفيات لدعوة نقابة عمال النفط للمطالبة بزيادة الأجور بما يتماشى مع التضخم[158]،بالإضافة لذلك فإن مسألة توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي تثير جدلا واسعا بين الأوروبيين

[157] إنذار مبكر: **مخاطر تصاعد إضرابات العمال في قطاع النقل الأوروبي** (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 19-05-2022)

[158] فاطمة شوقي، **مظاهرات في أوروبا احتجاجا على التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة** (جريدة اليوم السابع،27 ماي 2023): https://rb.gy/99aql

فبينما يرى البعض أنها فرصة تاريخية لتوحيد أوروبا ، في إطار وضع سياسات طاقوية موحدة وبالتالي الرخاء الأوروبي بعد تجاوز الأزمة، وفق وضع إستراتيجية تشمل جميع دول الإتحاد ،بينما يمكن أن تشكل الأزمة الروسية الأوكرانية بمختلف تبعاتها خطرا يهدد الوحدة الأوروبية، لأنه سيزيد من الأعباء الاقتصادية، ويعمق من مشكلات الهجرة [159]، والأجدر أن يكون هذا هو الرأي الأقرب للصحة لأن الحرب الروسية الأوكرانية لم تكشف فقط عن الضعف الأمني والدفاعي الأوروبي، الذي يعتمد على القوات العسكرية من الخارج في منع أي صراع محتمل على أراضيها ، وكذا حرص روسيا على التفاوض مباشرة مع الناتو لا مع الإتحاد الأوروبي، بل أنها كشفت عن حجم الخلافات داخل الإتحاد من حيث عدم الاتفاق على القرارات السياسية اتجاه القضايا المفصلية ،منها مشاريع الطاقة النووية و ما نتج عنه من خلاف ألماني فرنسي و كذا عدم الاتفاق بإدانة الحرب الروسية على أوكرانيا، وصولا لعدم الإجماع من حيث تطبيق العقوبات على موسكو وحتى موافقة البعض من دول الاتحاد للانصياع للقرار الروسي الذي يقضي بالتعامل بالروبل الروسي مقابل الإمداد بالغاز.

الجدول03: حجم صادرات الغاز الروسية الموجهة نحو أوروبا سنة 2022

خط نورد ستريم	خطوط أوكرانيا	خط يامال	خط ترك ستريم
شهر جوان:40% شهر جويلية:20%ثم وقف الإمداد من 11-21 قرار روسيا في 2 سبتمبر بإغلاق الخط لأجل غير مسمى	41%متر مكعب	في 27 أفريل 2022 تم وقف العمل به	بقيت الإمدادات مستقرة

من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات:

Joseph Majkut, Allegra Dawes, Leslie Palti–Guzman, Max Bergmann and Colin Wall, "Security Implications of Nord Stream Sabotage", Center for Strategic and International Studies, September 29, 2022, accessible at: https://www.csis.org/analysis/security–implications–nord–stream–sabotage

[159] صدفة محمد محمود، **الضعف المتعدد: لماذا تمثل أزمة أوكرانيا تحديا حقيقيا لمنظومة الأمن الأوروبي**؟ (إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 23-02-2022)

من خلال الجدول يلاحظ تراجع الإمداد الروسي عبر مختلف الأنابيب الموجهة لأوروبا، فبداية مع خط نورد ستريم الذي وصلت فيه قيمة التخفيض ل 40 %بعدما كان ينقل 49% لسنة 2021 ،فمن جهتها روسيا أعربت عن وجود عطل في توربينات الخط نتيجة العقوبات الغربية[160]، في مقابل الاتهام الأوروبي بأن الكرملين يستخدم الغاز كسلاح إستراتيجي لمواجهة العقوبات الغربية، و هذا يظهر بوضوح بإعلان روسيا مجددا عن خفض الامداد لنسبة 20%، أي ما يعادل 33 مليون متر مكعب يوميا [161] ثم توقف عمليات الضخ من 11إلى 21 من شهر جويلية2022 ،لتعلن في 19 أوت عن توقف الإمداد ثم قطعه نهائيا في 2 سبتمبر لأجل غير مسمى، بعد اكتشاف أعطال خلال عملية الصيانة، وأن عودة الإمدادات مرهونة بإصلاح المعدات المطلوبة، ورغم وجود العديد من خطوط الأنابيب الأخرى القادرة على نقل المزيد من الغاز الروسي إلى أوروبا ،إلا أن إغلاق نورد ستريم1 لقى التأثير الأكبر بدليل أنه يمثل أكبر خطوط نقل الإمدادات الروسية لأوروبا، خاصة في ظل تراجع التدفقات عبر معظم المسارات الأخرى، فحتى ولو تكمنت أوروبا من ملء مخزونها من الطاقة لما يفوق 80% ،فإنها لن تكون كافية في ظل القطع المتواصل للإمدادات ،و يضاف لهذا أن موسكو لن تستأنف عمليات نقل الغاز الروسي حتى يتم رفع العقوبات عليها، وهذا ما يحيلنا إلى أن قرار الغلق لم يكن بسبب أعطال فنية وإنما جاء كرد فعل مباشر بعد إعلان مجموعة دول السبع لوضع سقف لأسعار النفط الروسي ،و فيما يخص كمية الغاز المنقولة عبر أوكرانيا فقد تم غلق نقطة عبور سوخرانوفكا**Soukhranovka** التي تقع ضمن الأراضي المحتلة من قبل موسكو في شرق البلاد(للاطلاع على الخريطة رقم01)، أي ما يؤثر على 8%من إجمالي الإمدادات التي تمر عبر كييف، لتصبح سودغا هي نقطة العبور الوحيدة التي تنقل الغاز الروسي لأوروبا عبر أوكرانيا ،حيث تضخ غازبروم الغاز الروسي لأوروبا عبر الأنابيب التي تمر عبر أوكرانيا بسعة 41 مليون متر مكعب يوميا، أي أنها تمثل كمية قليلة مقارنة ببنود الاتفاق التي تنص على نقل 77 مليون متر مكعب يوميا ،[162]وهذا يدل على الرؤية الروسية التي تعمل على التضييق على أوروبا بخفض عمليات توريد الغاز لسببين مهمين :الأول يكمن في إجبار أوروبا على رفع العقوبات، والثاني يتمثل في أن روسيا تقلص من عرض الغاز الروسي، وبالتالي ارتفاع الطلب عليه ،أي ارتفاع الأسعار وما له من نتائج إيجابية على روسيا من انتعاش اقتصادي، أما عن خط يامال الذي يعد من أطول الانابيب في العالم فقد توقف العمل به نتيجة رفض كل من بلغاريا وبولندا لقرار موسكو الذي يقضي

---

[160] صدفة محمود صدفة، **هذه هي خطوط أنابيب الغاز الرئيسية التي تخنق أوروبا**، مرجع سابق الذكر

[161] Joseph Majkut, Allegra Dawes, Leslie Palti–Guzman, Max Bergmann and Colin Wall, "**Security Implications of Nord Stream Sabotage", Center for Strategic and International Studies, September 29, 2022, accessible** at: https://www.csis.org/analysis/security–implications–nord–stream–sabotage

[162] أحمد شوقي: بالأرقام والخرائط: **خطوط أنابيب نقل الغاز الروسي إلى أوروبا بعد إغلاق نورد ستريم 1**(تقرير وحدة أبحاث الطاقة،09-2022)

بالدفع بالروبل الروسي، مقابل الإمدادات ،وأخيرا فيما يخص خط ترك ستريم فرغم الاضطرابات التي شهدتها خطوط الأنابيب، ظلت الإمدادات عبر ترك ستريم مستقرة كونه ينقل الغاز لحلفاء موسكو: حفاظ بوتين على علاقاته الخاصة مع رئيس الوزراء المجري الذي يضغط باستمرار ضد عقوبات الإتحاد الأوروبي.

أصدرت الحكومات على جانبي المحيط الأطلسي وكذا الناتو، تحذيرات بخصوص وجود غواصات روسية بالقرب من الكابلات البحرية في شمال المحيط الأطلسي ،لأهمية هذه البنية التحتية التي تحمل أكثر من 95% من البيانات الدولية ، وهذا يشير بأن النشاط الروسي بالقرب من الكابلات كان في الأساس محاولة لرسم خريطة الخطوط : انقطاع كابل تحت البحر الذي يربط أرخبيل سفالبارد النرويجي بالبر الرئيسي للنرويج، أين صرحت هذه الأخيرة بأن العطل ناتج عن تورط بشري و المشتبه به هنا هو روسيا التي تركز على أنه يمكن لها من أن تصعد في حربها الهجينة ضد الغرب في اتجاه أكثر حركية لاستهداف البنية التحتية ، و أنها هي من قررت قطع العلاقات مع الطاقوية مع أوروبا وليس العكس[163].

إن الهجوم على البنية التحتية للغاز في الولايات المتحدة الأمريكية، تأثيرات كبيرة على العرض العالمي والأسعار، إذ سلط حريق محطة فريبورت للغاز الطبيعي المسال الضوء على ضعف أوروبا أمام أي اضطراب، حيث أدى توقف المحطة لإيقاف ما يقارب 17 %من صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكي وارتفعت أسعار الغاز في الإتحاد بنحو 12%، ومنه فإن أهمية الغاز المسال الأمريكي يمكن أن يعرض هذه المنشآت للهجمات الإلكترونية الروسية [164]

[163] Joseph Majkut, Allegra Dawes, Leslie Palti–Guzman, Max Bergmann and Colin Wall ،Op.cit.

[164] مجموعة مؤلفين، **سلاح الطاقة: ما التداعيات الأمنية لتخريب خطي نورد ستريم**؟ (إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية،03-1-10-2022)

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الأوروبية لتخطي تداعيات أمنها الطاقوي

إن تنامي خطر المعضلة الطاقوية التي أفرزتها الحرب الروسية الأوكرانية تم التطرق في هذا المبحث لمختلف الاستراتيجيات التي تبنتها أوروبا لتجنب تفاقم التداعيات السلبية على أمنها الطاقوي (تنويع الموردين والتوجه نحو الطاقات النظيفة)، مع تحليل التحديات التي تواجه المساعي الأوروبية في تبني تلك الاستراتيجيات.

المطلب الأول: التحرر من القبضة الروسية الطاقوية

الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية:

يقدر صندوق النقد الدولي أن المصادر البديلة يجب أن تحل محل ما يصل 70% من الغاز الطبيعي الروسي على المدى القصير لمدة 6 أشهر تقريبا، ويشمل الاستبدال واردات أعلى من الغاز المسال ،لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية التي أرسلت 64% من إجمالي صادراتها للاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة خلال النصف الأول من سنة ،2022 مقارنة ب 30 % لسنة 2021 [165]، وهذا في إطار الاتفاق الموقع في مارس 2022 لتوفير واردات إضافية من الغاز الطبيعي المسال، على الرغم من أن هذه الأخيرة كانت تتزايد تدريجيا منذ عام 2016 ،إلا أن الطرفان يعتزمان على الوصول ل معدل 50 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، فبينما كانت روسيا تصدر 155 مليار متر مكعب من الغاز المسال لأوروبا سنة 2021 ،بلغت الواردات الأمريكية من الغاز المسال ب 50 مليار متر مكعب(بين جانفي ونوفمبر 2022)، أي أكثر من ضعف الكمية المستوردة عبر المحيط الأطلسي في عام 2021بأكمله.

يمكن رصد العديد من المؤشرات التي تدل على حرص الإتحاد الأوروبي في تعزيز حضوره في أمريكا اللاتينية كتوجه جديد، ضمن عقد عدة اجتماعات وقمم مشتركة: اجتماع وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي في أكتوبر 2022 ،لمناقشة فرص التعاون متعدد الأطراف بشأن القضايا العالمية، بما في ذلك الطاقة ودعم المبادرات الدبلوماسية لحل الأزمات السياسية، حيث نجد الدعوة التي وجهها إيمانويل ماكرون لممثلين عن الحكومة والمعارضة الفنزويلية للمشاركة في منتدى باريس للسلام في 11 نوفمبر 2023 لاستئناف المفاوضات المتوقفة بينهما كخطوة أولى نحو انتخابات حرة في فنزويلا سنة 2024[166]، وكذلك الاهتمام بإبرام اتفاقيات تجارية مع بلدان ميركوسور

---

[165] سلطان الربيعي، **الأهمية الجيواستراتيجية لخط نورد ستريم والبدائل المتاحة أمام أوروبا** (ترينذز للبحوث والاستشارات،2022)

[166] صدفة محمد محمود، **نشاط متزايد: لماذا يسعى الإتحاد الأوروبي لتعزيز حضوره في أمريكا اللاتينية؟** (إنتريجونال للتحليلات الإستراتيجية،29 نوفمبر 2022)

(البرازيل،الأرجنتين،بارغوايو والأوروغواي)للتغلب على العقبات التي تعرقل إبرام الاتفاقية، وعليه فإن هذا التوجه نحو أمريكا الجنوبية ما هو إلا محاولة أوروبية لترجمة الضرورة الملحة في البحث عن منافذ للطاقة من شأنها التخفيف من حدة الأزمة ، وإن لم يتم توقيع اتفاقيات ما بين الإتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية إلا أنه من المتوقع أن يكون هناك شراكات بين الطرفين بخصوص الاستفادة الأوروبية من نفط فنزويلا خاصة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن إمكانية تعزيز العلاقات الطاقوية مع الولايات المتحدة الامريكية ودول أمريكا اللاتينية خاصة فنزويلا تعترضها مجموعة من المشاكل نذكرها فيما يلي:

- ✓ فيما يخص سعر الغاز المورد من الولايات المتحدة الامريكية مرتفعة جدا مقارنة بالسعر الروسي.
- ✓ أن فنزويلا بالرغم من أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم المقدر ب 303.65 مليار برميل، إلا أنها لا تمتلك القدرة الإنتاجية لتعويض روسيا، بسبب ضعف أو بالأحرى انعدام البنية التحتية، وإن تم الاتفاق حول إنشائها فيتطلب ذلك مدة زمنية طويلة مقارنة بالوضع الحالي لأوروبا التي تتطلب حلولا سريعة.
- ✓ أن فنزيلا تعاني من مشاكل الأمن الداخلي: الجريمة المنظمة والعنف مما يؤثر على سلامة الأنابيب في حالة ما إذا تم إنشاؤها، كما تعاني من العقوبات الأمريكية الاقتصادية خاصة في مجال الاستثمار وتصدير النفط (بسبب خلافاتها مع النظام الفنزويلي)، وفي حال رفع تلك العقوبات يتطلب إنشاء البنية التحتية استثمارات ضخمة لتصبح قابلة للإنتاج والتصدير.
- ✓ أن بعد المسافة بين أمريكا اللاتينية وأوروبا يجعل من النفط الفنزويلي يصل بأسعار تكاد مضاعفة لنظيره الروسي، وهذا يجعل تنافسية الدول الأوروبية بالمقارنة مع الاقتصادين الصيني والأمريكي تكون ضعيفة جدا.

إفريقيا:

بما أن الحرب الروسية الأوكرانية أوضحت حاجة الدول الأوروبية للطاقة، فإنها تبنت سياسة دبلوماسية الطاقة، من خلال التوجه لإفريقيا خصوصا الجهة الشمالية التي باتت قبلة المسؤولين الأوروبيين للظفر بكعكة الطاقة، ومن خلال هذا تستهدف ألمانيا الاستفادة من الثروات الهائلة التي تمتلكها إفريقيا (نحو 8 %من احتياطات الغاز في العالم)، ففي 2021 بلغ إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي في

القارة ما يزيد عن 620 تريليون قدم مكعب، أما على مستوى النفط فإن إفريقيا تمتلك ما يزيد عن 12% من احتياطات العالم المقدرة ب 125,3 مليار برميل لسنة 2021[167].

يتمثل التحرك الألماني في القارة الإفريقية عبر مساندة الجهود في حفظ السلام الإفريقي ،وفق ارسال ثلاث بعثات أممية لحفظ السلم(بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية ، بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فضلا عن مشاركتها في عمليات حفظ السلام لمساعدة الصومال، علما أن إجمالي مساهمة ألمانيا في عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة بلغ نحو 660 عنصرا في 31 ديسمبر 2022، وما يدل على التحرك الألماني اتجاه المنطقة هو ارتفاع حجم التجارة البينية، حيث ارتفع حجمها لنحو 62.5 مليون دولار عام 2022 مقارنة بنحو 44.2 و 58.1 في عامي 2020 و 2021 على الترتيب، وتسعى ألمانيا لزيادة حجم الاستثمار في إفريقيا خلال الفترة المقبلة، وهذا ما أعلن عنه المستشار الألماني أولاف شولتز وأكد أنه من المقرر استثمار نحو 20مليار يورو سنويا لخلق حوافز للاستثمارات الخاصة[168]، وهذا يأتي تزامنا مع البحث الألماني لتعزيز شراكاته مع دول إفريقيا للاستفادة من ثرواتها الطاقوية.

تجسدت الجهود الأوروبية في التغلغل داخل القارة الإفريقية، منها زيارة رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني للعاصمة الليبية طرابلس في 28 جانفي 2023، أين تم توقيع اتفاقية بقيمة 8 مليار دولار بين الرئيس التنفيذي لشركة إيني الإيطالية كلاوديو ديسكالزي، ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط فرحات بن قدارة، بحضور كل من ميلوني ورئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية المنتهية صلاحيته عبد الحميد دبيبة، نص الاتفاق على ضخ استثمارات كبيرة من طرف إيطاليا لتطوير حقلين للغاز قبالة السواحل الليبية ، اللذان يحتويان على احتياطات تقدر ب 6 تريليون قدم مكعب من الغاز، صرح عبد الحميد دبيبة أن ذلك من شأنه تعزيز مكانة ليبيا في معادلة الطاقة عالميا، إذ تسعى إيطاليا لتطويع الاتفاق مع ليبيا لإنجاح إستراتيجيتها، التي تهدف للتخلص من اعتمادها على صادرات الغاز الروسي بحلول شتاء 2024-2025، فبعد أن كانت إيطاليا تستورد نحو 29 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي سنة 2021، فإن شركة إيني تعمل على تعزيز القدرة الإنتاجية لحقلي الغاز في ليبيا لما يقارب 800 مليون قدم مكعب بداية من 2026، أي زيادة حجم الغاز المصدر نحو إيطاليا في ظل تراجع صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي، فخلال 2022 تم نقل 2.6 مليار متر مكعب نحو إيطاليا، مقارنة ب 3.2 مليار متر مكعب لسنة

[167] محمود زكريا، **تحديات برلين: ما أبعاد الدور الألماني في إفريقيا؟** (إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية،12أفريل2023)

[168] محمود زكريا، مرجع سابق الذكر

2021 عبر خط أنابيب جرين ستريم**Green stream** ،على الرغم من أن الطاقة الاستيعابية للأنبوب تبلغ 8 مليار متر مكعب سنويا، والتي تأثرت بغياب البنية التحتية الليبية وعدم الاستقرار السياسي منذ 2011[169]، وهذه الإستراتيجية تدخل في إطار خطة ماتي التي طرحتها جورجيا ميلوني، بخصوص استرجاع الدور الإستراتيجي لإيطاليا في البحر المتوسط من خلال الحضور في شمال إفريقيا بمشاريع ضخمة، في المقابل فإن زيارة ميلوني عبارة عن مصلحة متبادلة بين الطرفين، تقضي بإضفاء طابع الشرعية والاعتراف بحكومة الدبيبة المتنافس مع الحكومة المكلفة بالبرلمان فتحي باشاغا، الذي يرفض الاعتراف بمخرجات الاتفاق الموقع، ونفس الأمر بالنسبة لوزير النفط الليبي محمد عون الذي اعتبر أنه ليس من صلاحيات المؤسسة الوطنية للنفط عقد اتفاقيات و زيادة حصة الشركاء دون العودة للوزارة المسؤولة، وهذا الأمر قد يؤدي لتجميد الاتفاق من طرف القضاء الليبي، في حالة الطعن فيه من قبل الوزارة الوصية، ويمكن أن تواجه ليبيا مصير الإغلاق النفطي باعتباره الورقة التي يتم توظيفها بين أطراف الصراع ،فبعد ساعات من إمضاء العقد تم إغلاق مجمع مليتة للنفط والغاز الذي يعد النقطة الرئيسة لنقل الطاقة لإيطاليا من طرف محتجين، ومن خلال ما تقدم فإن عدم الاستقرار في ليبيا سيفرض العديد من التبعات الداخلية، وفق زيادة الهوة بين الأطراف الحاكمة في ظل اختلاف الرؤى والمصالح وخسارة استثمارات ضخمة، من شأنها تطوير البنية التحتية الليبية لنقل الطاقة، أما التبعات الخارجية فتكمن في التنافس الأوروبي على ليبيا منها تركيا التي وقعت اتفاقيات بشأن التنقيب عن الغاز الطبيعي، وكذا فرنسا التي ترى أن التقارب الليبي الإيطالي سيعزز من الدور الإيطالي لأن ذلك سيحد من دور الشركات العاملة في مجال الغاز .

في إطار خطة ماتي للنشاط الدبلوماسي لجورجيا ميلوني فإن زيارة الجزائر في جانفي 2023 ، ويأتي هذا التقارب ضمن العديد من الاعتبارات من الدول القريبة جغرافيا للضفة الجنوبية لدول الإتحاد الأوروبي، كما أن تكلفة الحصول على الغاز منها تعد الأرخص سعرا مقارنة بالغاز الروسي وحتى النرويجي والإيراني،[170] كما أنه لم يسبق لصانع القرار الجزائري بتوظيف المتغير الطاقوي لابتزاز الإتحاد لأغراض سياسية ،خاصة وقت مرور الجزائر بمحطات حاسمة في تاريخها (الإرهاب في التسعينات وعدم الاستقرار الداخلي)، إلا أن إمدادات الغاز الجزائري بقيت متواصلة بشكلها الطبيعي، ما منح ثقة أكبر واعتبرت الجزائر ممون يمكن الوثوق به، على خلاف روسيا التي تستغل المتغير الطاقوي لتحقيق أهداف سياسية و

[169] **تعميق الانقسام: هل تؤجج صفقة الغازبين "ميلوني" و"الدبيبة «أزمة ليبيا؟** (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،15 فيفري 2023)

[170] العربي العربي، **مستقبل العلاقات الجزائرية-الأوروبية في ميدان الطاقة، أنابيب الغاز الاستراتيجيات للتعاون أم مشاريع لتكريس التبعية** (جامعة مستغانم) ص281

طموحات جيوبوليتيكية، فالموقف الثابت للجزائر في تعاملاتها الطاقوية مع الإتحاد الأوروبي دفع دوائر صنع القرار الأوروبي لتعزيز شبكة العلاقات التي تربطها بالجزائر، لطالما كان لها دور في معادلة الغاز في أوروبا بصفتها ثالث أكبر مورد لأوروبا بعد روسيا والنرويج بنسبة 11.9% من واردات القارة من الغاز سنة 2022، ويضاف لذلك اعتماد الجزائر في بعض تعاقداتها بما يعادل نصف تكلفة الغاز الروسي والنرويجي لذلك تعتبر دول الإتحاد الأوروبي أهم وجهة للغاز الجزائري ،فهي تمثل ما نسبته 83 % من إجمالي صادرات الجزائر لسنة 2021، وتتركز صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي نحو دول الإتحاد الأوروبي في ثلاث دول كبرى في الإتحاد، وهي إسبانيا وإيطاليا اللتان حصلتا على 65% سنة 2021من إجمالي صادرات الجزائر من الغاز إلى أوروبا [171]ويتم نقل الغاز الطبيعي من الجزائر لأوروبا عبر خطوط رئيسية :

- **خط أنابيب ميد غاز:** وهو خط انابيب تحت بحر المتوسط بطول 210 كلم، يمتد من بني صاف بالجزائر على المرية في إسبانيا أنشئ هذا الخط بقدرة نقل مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ولكن في نهاية 2021 تم تطويره لتزيد عن قدرته ل 10.7 مليار متر مكعب سنويا [172].
- **خط ترانسميد:** وهو خط أنابيب ينقل الغاز الطبيعي من الجزائر لإيطاليا عبر تونس وصقلية، وتصل قدرة ضخ هذا الأنبوب 33.5 مليار متر مكعب سنويا،[173] ويتصل هذا الأخير بحقل حاسي الرمل الذي يعد أكبر حقل غازي في الجزائر بطاقة إنتاجية تبلغ 2000 مليار متر مكعب سنويا.
- **خط أنابيب الغاز المغربي الأوروبي:** وينقل الغاز من حاسي الرمل إلى إسبانيا والبرتغال مرورا بالمغرب، ففي سنة 2021 نقل5.93 مليار متر مكعب من الغاز الجزائري عبر المغرب لإسبانيا[174] ،لكن بعد تدهور الدبلوماسية ما بين الجزائر والمغرب أصدرت الجمهورية الجزائرية قرار بقطع جميع العلاقات التجارية مع المغرب، وعلى إثر ذلك يتم تجديد العقد الذي انتهت صلاحيته في 31أكتوبر 2022، وبذلك توقف هذا الخط عن العمل أما عن الكميات التي كانت تضخ عبره تم نقلها عبر باقي الأنابيب

---

[171] Intissar Fakir, "**Given capacity constraints, Algeria is no quick fix for Europe's Russian gas concerns",** Middle East Institute, 8 March 2022.
https://www.mei.edu/publications/given-capacity-constraints-algeria-no-quick-fix-europes-russian-gas-concerns

[172] **Hydrocarbons Technology**:
https://www.hydrocarbons-technology.com/projects/medgaz-pipeline/

[173] **Hydrocarbons Technology**.
https://www.hydrocarbons-technology.com/projects/trans-med-pipeline/

[174] 41 **Francis Ghilès, "Escalating rivalry between Algeria and Morocco closes the Maghreb-Europe pipeline**", CIDOB, November 2021

خريطة07: أنابيب الغاز الجزائرية نحو اوروبا

المصدر: (منصة الطاقة2021)

مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية فإن أوروبا تعمل على ورقة توفر بنية تحتية لنقل الغاز من الجزائر لسوقها الداخلي، خاصة منه إيطاليا و إسبانيا كحل سريع لزيادة حجم الإمداد لتجاوز أزمتها الطاقوية ،كذلك تعمل على عقد صفقات استثمارية خاصة في تمويل المشاريع الضخمة لإنشاء شبكة من الأنابيب، تضمن تأمين وصول الغاز لأسواقها وبالكميات المطلوبة، حتى لا تكون مرهونة بالأزمات السياسية التي دائما ما يتم ربطها بالمشهد السياسي في أوروبا، وما عبر عن ذلك في الأزمة الروسية الأوكرانية لسنة 2022 ، التي أسفرت عن انقطاع الإمداد الطاقوي نتيجة التحايل الأوروبي في كسب رهان استقطاب أوكرانيا لحلف الناتو، وبالتالي عدم التساهل الروسي فيما يخص تحييد أوكرانيا عن فلك الخارطة الروسية التي تعتبرها حجر الأساس في ضمان أمنها القومي، وعليه فإن لقاء جورجيا ميلوني برئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي أكد على عزم الجزائر على ترسيخ مكانتها كشريك إستراتيجي لإيطاليا في شؤون الطاقة ، وصرح على أن حجم المبادلات التجارية ما بين البلدين ارتفعت من 8 مليارات إلى 16 مليار دولار، وهذا يبدو كمؤشر للتقارب وفق دينامية تصاعدية للتعاون ، وعلى خلفية اللقاء تم الاتفاق ما بين الطرفين على تعزيز التعاون في مجال المحروقات مع الجزائر، وفي هذا الصدد عبر عبد المجيد تبون على أن إيطاليا يمكن أن تصبح مركزا للطاقة في أوروبا، من خلال تسريع وتيرة أشغال خط أنابيب غالسي لنقل الغازات غير المحققة من الجزائر عبر تونس ثم إيطاليا، والذي كان من المفترض إطلاقه سنة 2014، ثم إن خط الغاز هذا سينقل الغاز و الكهرباء والهيدروجين و الأمونيا، ومن جهتها صرحت ميلوني أنه في مواجهة أزمة الطاقة الكبيرة التي تمر بها أوروبا على وجه الخصوص، يمكن أن تصبح الجزائر رائدة في الإنتاج ، و لكن على الأرجح في جميع أنحاء

العالم إيطاليا هي حتما بوابة هذه الطاقة و إمداد أوروبا[175]. وفي نفس السياق تم توقيع اتفاقيتين إستراتيجيين بشأن الغاز وخفض الانبعاثات ما بين شركة سوناطراك الجزائرية(الرئيس التنفيذي للشركة توفيق حكار)، وشركة إيني الإيطالية (الرئيس التنفيذ للشركة كلوديو ديسكلازي **Claudio Descalzi**)، وستحدد الاتفاقيتين المشاريع المشتركة المستقبلية بشأن إمدادات الطاقة والانتقال الطاقوي وإزالة الكربون، وهذا يتم وفق تقييم المحاور التالية: تمديد سعة نقل الغاز الحالي، مد خط أنابيب جديد لنقل الهيدروجين و الأمونيا الزرقاء والخضراء ومد خط كابل كهربائي تحت البحر، وتعزيز قدرة تسييل الغاز الطبيعي الحالية [176]، وهذا يأتي في إطار زيادة حجم الغاز المصدر لإيطاليا ب 3 مليار متر مكعب سنة 2022، ويتوقع أن تبقى على نفس المنحى لسنة 2023 أو أكثر من ذلك في سنة 2024-2025 و الهدف منها الوصول إلى 28 مليار متر مكعب في عام 2024 .[177]

بخصوص تقاسم الإنتاج من النفط والغاز في حقل بجنوب الجزائر، وفي سياق مواجهة التداعيات المتفاقمة للحرب الروسية الأوكرانية على فرنسا التي أعربت ضرورة تجاوز تلك التأثيرات، وعلى إثر ذلك قام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون **Emmanuel Macron**بزيارة للجزائر من 25 إلى 27 أوت 2022، بناء على دعوة من نظيره عبد المجيد تبون في إطار التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات للتعاون ،منها اتفاق تعويض نقص الإمدادات من الغاز الطبيعي الذي يعد أبرز المحاور التي تم التطرق إليها على هامش الزيارة، وفي المقابل تسعى الجزائر للاستفادة من ارتفاع أسعار الطاقة عالميا بغية الحصول على مشاريع ضخمة لتأمين الإيرادات التي ستمكنها من تجاوز أي تحديات قادمة، [178]وفي نفس الفترة قام ماكرون بزيارة كل من الكاميرون والبينين و غينيا بيساو من منطلق البحث عن تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية، منها تخفيف التوترات الفرنسية الإفريقية، واستمالة حلفاء جدد لفرنسا والبحث عن شراكات اقتصادية جديدة، وإبراز دور فرنسا كفاعل رئيسي في تسويات الأزمات في المنطقة ،و ما يهمنا هو مساعي فرنسا في تأمين وارداتها من الطاقة، من خلال حث ماكرون الدول الإفريقية على إنتاج المزيد من النفط بحكم امتلاك الكاميرون للعديد من الموارد الطبيعية منها النفط ،الألماس، الذهب والفضة، وهي من أكثر 10 الدول

[175] **زيارة ميلوني تمهد لتحويل إيطاليا على مركز لتوريد الغاز الجزائري نحو أوروبا** (جريدة العرب، 24-01-2023):
https://encr.pw/nMF9K

[176] **Visite de Giorigia Meloni en Algérie :28Mds De Gas dès 2024 et diversification des échanges** (25-01-2023) :
https://encr.pw/XkpUk

[177] **زيارة ميلوني تمهد لتحويل إيطاليا على مركز توريد الغاز الجزائري نحو أوروبا**، مرجع سابق الذكر

[178] محمود زكريا، **تهدئة التوترات: ما دلالات زيارة الرئيس الفرنسي إلى الجزائر**؟ (إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية،28-08-2022)

الإفريقية إنتاجا للنفط بمعدل 67 ألف برميل يوميا ، فيما تحتل غينيا بيساو المرتبة الثامنة إفريقيا في إنتاج النفط.[179]

بالنسبة لألمانيا فهي تسعى للاستفادة من الطاقة التي تزخر بها إفريقيا، لا سيما منذ بدء الحرب التي نجم عنها وقف الإمداد من مصادر الطاقة الروسية بفعل العقوبات الغربية المفروضة عليها، وتعد نيجيريا مصدرا رئيسيا للغاز الطبيعي المسال لأوروبا، ففي عام 2021 بلغ إجمالي صادراتها من الغاز المسال قيمة 23.3 مليار متر مكعب منها 12,63 مليار متر مكعب موجهة نحو أوروبا، وأكبر المستفيدين منها نذكر إسبانيا بقيمة 4.3 مليار متر مكعب، فرنسا بقيمة 3.3مليار متر مكعب، البرتغال بقيمة 2.98 مليار متر مكعب و تركيا بقيمة 1.31 مليار متر مكعب، و هذا رقم أقل مما تم تصديره في سنة 2020 المحدد ب 28.7 مليار متر مكعب، وتبلغ القدرة الإنتاجية لنيجيريا 41 مليار متر مكعب سنويا ، وعلى هذا الأساس اعتمدت أوروبا في أزمتها الطاقوية لتوطيد علاقاتها مع نيجيريا بهدف زيادة حصتها من الغاز المسال في إطار الاتفاق على مشروع خط أنابيب عبر الصحراء ، ينقل الغاز من نيجيريا مرورا بالجزائر و النيجر ثم لأوروبا ،وبالرغم من التوقيع على اتفاقية المشروع سنة 2009 إلا أن وتيرة تنفيذه انقطعت عدة مرات لدواعي أمنية لكن منذ الحرب الروسية الأوكرانية لسنة 2022 تم التحدث عنه من جديد من منطلق تسريع إنجازه و ادخاله حيز الخدمة.

من خلال ما تم عرضه فإن محاولات أوروبا في زيادة إمداداتها الطاقوية من القارة الإفريقية تعترضه مجموعة المشاكل يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- ✓ بالنسبة للجزائر التي تنتج سنويا 90 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي مقابل الاستهلاك الداخلي الذي يصل ل 50 %، [180] وفي السنوات القليلة يتوقع الخبراء أن صادرات الجزائر من الغاز ستنخفض لأقل من 40مليار متر مكعب،[181] يعني أن ارتفاع الاستهلاك الداخلي سيقلص من قدرتها التصديرية، هذا بالإضافة لمعضلة النضوب التدريجي لاحتياطات الغاز في البلاد بما فيها حقل حاسي الرمل، بسبب نقص الاكتشافات الجديدة ، ناهيك على ان العلاقات الوطيدة بين روسيا و الجزائر قد تمنعها من الدور الريادي في مساعدة أوروبا في كسر التبعية الطاقوية لروسيا، وبما أن روسيا هي

[179] أحمد عسكر، **النطاق الحيوي: أبعاد الجولة الإفريقية للرئيس الفرنسي ماكرون** (إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية (01-08-2022)

[180] Francis Ghiles, "**The Iberian Solution Could Offer Europe More Gas**", Fair Observer, 8 March 2022.

[181] Menas Associates, "**The real reason for Algeria's closure of the GME gas pipeline**", 3 November 2021.

المورد الأول للجزائر من حيث الأسلحة ، يتيح لروسيا امكانية استخدام هذا المتغير للإبقاء على أوروبا بدون شريك يسمح بتوفير حاجياتها من الطاقة عدا روسيا.

- ✓ فيما يخص ليبيا فهي غير مستقرة سياسيا، كما أنها مركز لتجاذبات التنافس الدولي على مواردها الطاقوية، ذلك أنه من شروط تحقيق الأمن الطاقوي أمن البائع وأمن العبور وهذان الشرطان لا يتوفران في ليبيا وبالتالي فهي مصدر غير موثوق به
- ✓ يعتبر خط انابيب نقل الغاز الذي يربط نيجيريا بأوروبا مشروعا ضخما و معقدا يواجه العديد من التحديات، تتمثل في مشكل الأمن الداخلي في نيجيريا من انفلات أمني والتهديدات الإرهابية ، وحتى الصراعات السياسية التي أفرزها الخلاف في نيجيريا بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، مما يعرض خط الأنابيب والمنشآت المرتبطة به لخطر الهجمات والتدمير ،كذلك فإن قطاع النفط والغاز في نيجيريا يعاني من مشاكل الفساد والتلاعب بالأموال مما قد يتسبب في تأخر المشاريع وحتى في تدهور جودة الخدمات، أي التأثير على جودة البنية التحتية لخط الأنابيب وسلامته ناهيك عن التكاليف التي تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية و التجهيزات والتكنولوجيا.

الشرق الأوسط وشرق المتوسط:

تقف ألمانيا بين معضلة اعتبارات المصلحة وما تقضيه الضرورة ، وبين أخلاقيات شراء الغاز الروسي الذي يعني الاستمرار فيه بمثابة تمويل للحرب ضد أوكرانيا بما يدفع في إطالة أجلها، كما تثار التخوفات من عدم قدرة الاقتصاد الألماني إذا قررت برلين وقف الاعتماد الكلي على الغاز الروسي، وهذا يأتي على خلفية اشتراط روسيا دفع قيمة الغاز بالروبل الروسي بدلا من اليورو، هذه الوضعية تفرض على صانع القرار الألماني حتمية البحث عن بدائل مختلفة، بما يقي الاقتصاد الألماني لمزيد من التداعيات السلبية جراء قطع الإمداد من الغاز الروسي وفق مبدأ إيجاد بدائل أخرى في السوق العالمية، ويظهر ذلك من خلال زيارة المستشار الألماني شولتز والوفد المرافق إلى الإمارات، بعقد اتفاقيات في قطاع الطاقة، وهو ما أوردت تفاصيله وكالة الأنباء الإماراتية "وام." وتوصلت شركة أدنوك الإماراتية (حكومية)، الأحد 25 سبتمبر 2022، إلى اتفاق مع شركة "ويهلم هوير جي إم بي إتش" على شروط توريد نحو 250 ألف طن شهرياً من وقود الديزل خلال 2023[182]. وتم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية جديدة في مجال تسريع أمن الطاقة والنمو الصناعي، تهدف إلى تسريع تنفيذ المشاريع ذات الاهتمام المشترك بين الإمارات وألمانيا. كما أبرمت "أدنوك" اتفاقية لتوريد الغاز الطبيعي المسال لشركة "آر دبليو إي" الألمانية، تقوم "أدنوك" بموجبها

[182] **خيبة أمل من زيارة السعودية. هل عادي المستشار الألماني بخفي حنين من جولة الخليج؟** (22-09-2022):
https://l1nq.com/LE4a2

بتصدير أول شحنة غاز طبيعي مسال إلى ألمانيا وتسليمها في أواخر 2022. وذكرت الوكالة أن شحنة الغاز المستهدف توريدها سيتم استخدامها في التشغيل التجريبي لمحطة استيراد الغاز الطبيعي العائمة في مدينة برونسبوتل الألمانية. كما خصصت "أدنوك" وفقاً للاتفاقية شحنات إضافية من الغاز الطبيعي المسال لعملائها في ألمانيا سيتم تسليمها في 2023. ووقّعت "أدنوك" كذلك عدداً من الاتفاقيات مع عملاء من ألمانيا، بينهم "استياج جي إم بي إتش" وشركة "أوربيس أيه جي" لتصدير شحنات تجريبية من الأمونيا منخفضة الكربون، وتعد هذه الأخيرة وقوداً ناقلاً للهيدروجين الذي يلعب دوراً محورياً في الحد من الانبعاثات الكربونية.[183]

من ضمن خيارات أوروبا الأساسية لزيادة استيراد الغاز الطبيعي المسال، نذكر أيضا مصر التي تحتوي على احتياطات غازية قدرت ب2.1 تريليون متر مكعب، و تجسد ذلك من خلال توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية، بين مصر و إسرائيل والإتحاد الأوروبي في 15 جوان 2022 يمتد لمدة 3 سنوات [184]قابلة للتجديد لمدة عامين، وتم التوقيع على هامش زيارة رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين للقاهرة ومشاركتها في اجتماع منتدى شرق المتوسط، وتزامنت هذه الاتفاقية مع الوقت الذي يسعى فيه الإتحاد الأوروبي لتنويع مصادره من الغاز، وقرار موسكو بقطع الإمدادات الغازية على أوروبا ومنه فإن هذا التعاون ينص على نقل الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى أوروبا، بعد تسييله في المحطات المصرية (إدكو ودمياط)، في حين لم يتم الإعلان عن قيمة الصفقة التي من المنتظر أن تعوض 10 %من الغاز الروسي ،مقابل دعم الإتحاد الأوروبي مصر ب 100 مليون يورو لتجاوز الآثار السلبية للحرب الأوكرانية، فقد عبرت فون دير لايين قائلة: "**إنها خطوة كبيرة إلى الأمام من حيث إمدادات الطاقة لأوروبا، وأيضا بالنسبة لمصر لتصبح مركزا إقليميا للطاقة ....و أن الإتحاد الأوروبي يريد تنمية علاقاته مع مصر وإسرائيل للتخلص من اعتماده على الوقود الأحفوري الروسي** " فالبرغم من أن إسرائيل تصدر الغاز لأوروبا منذ 2020 عبر تسييله في مصر، إلا أن عقد هذا الاتفاق يؤكد على البحث الأوروبي عن زيادة حصصها من الصادرات لتعويض النقص الروسي ،[185] كذلك فيما يخص إنجاز مشروع إيست ميد**East Mead** فإن الأنابيب البالغ

---

[183] خيبة أمل من زيارة السعودية. هل عادي المستشار الألماني بخفي حنين من جولة الخليج، مرجع سابق الذكر

[184] محمود سامي، **اتفاقية ثلاثية بين مصر وإسرائيل وأوروبا: من الرابح في سوق الغاز**؟ ولماذا؟ (18 جوان 2022):
https://encr.pw/mTbNS

[185] **توقيع مذكرة تفاهم بين مصر وإسرائيل والإتحاد الأوروبي لتصدير الغاز** (15 جوان 2022)
https://rb.gy/99aql

طولها 1900 كلم، إذا تم إنجازها ستنقل الغاز من الحقول الإسرائيلية والقبرصية عبر اليونان ،إلى بقية أوروبا بمعدل 10 مليار متر مكعب سنويا.

يمكن لإيران أن تعوض بعضا من إمدادات النفط الروسي التي توقفت عن الأسواق الغربية جراء العقوبات التي فرضت على موسكو، على هامش الحرب الأوكرانية خصوصا أن إيران تمكنت من ضخ 2,4 مليون برميل يوميا لسنة 2021 ،[186] وبما أن الحكومات الأوروبية قررت الاستغناء عن الغاز الروسي مقابل ارتفاع أسعار الطاقة ، يمكن أن يدفع الدول الغربية للتخفيف من حجم العقوبات المفروضة على طهران فيما يخص الاتفاق النووي كضمان لاستمرارية تدفق النفط والغاز بعد أن وصل سعره لحدود 110 دولار [187]، ففي الوقت الذي تركت فيه الصين 40 مليون برميل من الخام الإيراني مخزنة في ناقلات البحر في آسيا، واكتفائها بالغاز الروسي الأقل كلفة ، عبر رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك أن موسكو ستحافظ على أسواق التصدير لأنها ستصدر النفط الذي رفضته الدول الأوروبية إلى آسيا و مناطق أخرى [188]،هنا نجد إيران تستغل المتغير الطاقوي في مفاوضاتها مع القوى المنضوية في الاتفاق، من خلال التركيز على نقطة رفع العقوبات الاقتصادية وإزالة الحرس الثوري الإيراني من قائمة الإرهاب، وعدم تكرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق مرة أخرى، أي أن طهران تستغل تمحور الهدف الغربي ذو الاتجاهين، الأول يكمن في فرض العقوبات على موسكو، والثاني يتمثل في إيجاد بديل لنفطها وغازها من خلال العمل على وضع إستراتيجية للعب دور هام في سياسة الطاقة الأوروبية، [189]وبالتالي ستكون هذه الأخيرة فرصة سانحة لإيران إذا استغلتها في إتمام إحياء الاتفاق النووي، وفي المقابل فإن روسيا تنبهت للمسعى الأمريكي الأوروبي في استقطاب إيران على خلفية إحياء الاتفاق النووي، لضمان التدفق الآمن للغاز والنفط الإيراني للأسواق الأوروبية، ما يعني حرمان موسكو من سلاح المساومة والضغط السياسي التي تتوافر عليه، و من هنا فإن الكرملين عرقل الاتفاق في بداياته من خلال مطالبة واشنطن بضمان كتابي يقضي عدم تضرر التعاون في المجالات الاقتصادية و التجارية مع طهران في حالة إحياء الاتفاق :فروسيا لا تخشى من إيران النووية بقدر ما تخشى من إيران المتحالفة من الغرب، فمن الممكن أن تكون أداة غربية في إضعاف روسيا و السيطرة على آسيا الوسطى. ومنه يمكن القول أن إيران أمام خيار فقدان روسيا كحليف إستراتيجي، الذي يشكل حبل

---

[186] **Us seized Iran oil as Biden considers easing sanctions،** al-Arabiya.net11 march2022: https//: bit.ly/39TNhFN

[187] **Crude oil price at usd 110-barrel not sustainable،** says Hardeep Singh puri economic times، 24 mai2022 Http:// bit.ly3wKgB1y

[188] **مسؤول روسي يكشف: الأسواق البديلة" للنفط الذي رفضته أوروبا**، (سكاي نيوز عربية،19 ماي2022) https//:Bit.ly/3wKWNvV

[189] **عبد الله خليفة مترف، تأثير الحرب الأوكرانية على العلاقات الروسية الإيرانية** (ترينذز للبحوث والاستشارات)

الإنقاذ من العقوبات المتعددة المجالات "الشرق أوسطية"، والخيار الأور وأطلسي من مبدأ عدم ثقة طهران في مدى جدية الولايات المتحدة الأمريكية في الالتزام بما يتم الاتفاق عليه، ضمن الاتفاق النووي فإذا حصل التقارب الإيراني مع حلف الناتو ستنقلب التوازنات بشكل كلي خاصة في الوقت الذي كانت فيه طهران تخطط للالتزام بوثيقة تعاون طويلة الأمد مع روسيا.

ويعترض هذه الدول مجموعة من التحديات لنقل الغاز لأوروبا، يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- ✓ تواجه إسرائيل العديد من المشاكل في إطار شراكتها مع الإتحاد الأوروبي، من بينها ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، لتتمكن من استخراج الغاز من الحقول الموجودة في البحر بين فلسطين المحتلة ولبنان، ناهيك عن مشاكلها مع تركيا والتي تحول دون الاتفاق على مشاريع نقل الغاز من شرق المتوسط إلى تركيا وانتهاء بأوروبا. كما أن البنية التحتية الإسرائيلية جرى إنشاؤها للاستفادة منها في الداخل ولذلك فإن تحويل الغاز إلى التصدير ليس بالأمر السهل عليها.
- ✓ المسافة الجغرافية الكبيرة بين الإمارات وأوروبا يتطلب وجود بنية تحتية قوية ومتطورة لنقل الغاز عبر البحر، فضلا عن تحديات أمن المنطقة، حيث تشهد بعض الدول التي يجب عبورها لنقل الغاز من الإمارات لأوروبا توترات سياسية وأمنية، وهذا من شأنه زيادة التكاليف والمخاطر المرتبطة بنقل الغاز.
- ✓ تصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا قد لا يكون حلا استراتيجي تلجأ إليه أوروبا. فإيران التي تواجه عقوبات تستهلك معظم الغاز المنتج. بالإضافة إلى ذلك إن أرادت إيران تعديل سياستها في مجال الطاقة وتصدير كميات أكبر من الغاز، فسيتطلب ذلك استثمارات وتكنولوجيا شركات عالمية لمساعدتها. وأخيرا لكي تتمكن إيران من نقل كميات كبيرة من الغاز ستحتاج إلى سنوات، ناهيك عن إلزامية من رفع العقوبات الأمريكية عن إيران للتمكن من تصدير الغاز إلى أوروبا.

منطقة قزوين:

تعتبر منطقة قزوين من المناطق الإستراتيجية التي تدخل ضمن النطاق الاستراتيجي لمنطقة أوراسيا، وبما أن بحر قزوين يتمتع بأهمية جيوسياسية خاصة بالنظر لكونها تشكل حلقة وصل بين قارتي أوروبا وآسيا كما تعتبر المنطقة جسر حيوي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، فهي تمثل أهم طرق العبور في العالم وتدخل أذربيجان ضمن مجموعة بحر قزوين (أرمينيا، جورجيا).

تتمتع دول هذه المنطقة بثروات نفطية ضخمة، استقطبت القوى الإقليمية والدولية خاصة مع اكتشاف ثروات النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين والتي تتراوح ما بين 10-40 مليار برميل من النفط، بالإضافة لاحتياطات الغاز الطبيعي التي تصل ل 9.2 تريليون م^3 أي 7%من الاحتياطات العالمية لإنتاج الغاز، وفي ذات الإستراتيجية الأوروبية فإن المفوضية وقعت اتفاق مع أذربيجان لمضاعفة طاقة ممر الغاز في جنوب أوروبا والهدف هو تزويد الإتحاد الأوروبي بما لا يقل عن 20 مليار متر مكعب من الغاز سنويا بحلول 2027.

وقعت رومانيا اتفاقية للحصول على إمدادات من الغاز الأذربيجاني، من أجل تأمين احتياجاتها من الوقود في ظل مساعي دول أوروبا للاستغناء عن الإمدادات الروسية و تم توقيع هذه الاتفاقية بين شركة النفط الأذربيجانية سوكار **Socar** وشركة رومغاز**Romgaz** الرومانية[190]، في إطار نقل مليار متر مكعب من الغاز من أذربيجان لرومانيا خلال عامي 2023-2024 ، حيث أشارت سوكار إلى أن الاتفاقية تعد امتدادا للوثائق الموقعة بين سوكار و رومغاز في 19 أكتوبر 2022[191] ففي السابق كانت أذربيجان تزود رومانيا بالنفط فقط ولكن تجري الاستعدادات لإيصال الغاز الأذربيجاني لرومانيا عبر ممر الغاز الجنوبي ،كما انطلقت فعاليات الاجتماع الوزاري التاسع للمجلس الاستشاري لممر الغاز الجنوبي، أين حضر ممثلون من رومانيا والمفوضية الأوروبية وتركيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، مولدافيا، بلغاريا، مونتنغرو، صربيا، كرواتيا، جورجيا، اليونان، ألبانيا والمجر، وتم في هذا الاجتماع مناقشة مسألة توسيع إمدادات الغاز الاذربيجاني لأوروبا و الطاقة الخضراء من خلال نقل طاقة الرياح لبحر الحزر لأسواق الطاقة الأوروبية.

عبرت مفوضة الطاقة في الإتحاد الأوروبي كادري سيمسون **Kadri Simson**على أن الإمكانات غير المستغلة للطاقة المتجددة في أذربيجان وخاصة طاقة الرياح البحرية، ستمكن أذربيجان أن تصبح مصدرة للطاقة المتجددة والهيدروجين للاتحاد الأوروبي، وأضافت أيضا أن إمدادات الغاز الأذربيجاني للاتحاد الأوروبي عبر خط أنابيب ممر الغاز الجنوبي زادت من 8.1 مليار متر مكعب في عام 2021 إلى 11.4 مليار متر مكعب في عام 2022و هو ما أسهم في سد جزء من توقف الغاز الروسي.

تعمل كل من أوروبا وأذربيجان على مضاعفة قدرات تصدير الغاز عبر خطوط الأنابيب "تاب" و"تاناب" إذ وقع الطرفان في منتصف 2022 على اتفاقية لزيادة صادرات الغاز الطبيعي للقارة الأوروبية في

[190] **الغاز الأذربيجاني ملاذ رومانيا للاستغناء عن الإمدادات الروسية** (2023-02-30):https://encr.pw/4h6gC

[191] المرجع نفسه

إطار توسيع ممر الغاز الجنوبي لمضاعفة الإمدادات الأذربيجانية للاتحاد الأوروبي ورفع قدراته ل 20 مليار متر مكعب من الغاز سنويا بحلول 2027[192]

المطلب الثاني: بديل الطاقات النظيفة

أدت الحرب الروسية الأوكرانية لتعطيل نظام الطاقة العالمي بشكل عام، والأوروبي على وجه الخصوص(قطع الإمدادات الطاقوية بنظام العقوبات)، والمتمثلة في ارتفاع أسعار الطاقة وما زاد من مخاوف الإتحاد الأوروبي هو زيادة الاعتماد على واردات الغاز و النفط الروسي ، ذلك أن المدفوعات الأوروبية مقابل الوقود الأحفوري هي التي تساعد موسكو في مواصلة حربها على أوكرانيا ، و منه فإن دول الإتحاد اتفقت على التخلص التدريجي من الاعتماد الطاقوي الروسي في أقرب وقت ممكن، حيث دعت المفوضية الأوروبية لطرح خطة **REPOWER EU** التي تهدف لإعادة توجيه الانتقال النظيف وتوحيد الجهود لبناء نظام طاقوي أكثر مرونة في شكل اتحاد طاقة حقيقي.

يتم تسريع عملية الانتقال الطاقوي عبر بناء حزمة من الاقتراحات الملائمة لجميع دول الإتحاد، وتتمثل الإجراءات المتخذة في: تنويع الإمدادات، الانتقال للطاقة النظيفة وزيادة حجم الاستثمارات

الشكل07: الإجراءات الأوروبية المقترحة لتجاوز الأزمة الطاقوية

Source :Communication from the commission to the European parliament، the European council ،the council ،the European economic and social committee and the committee of the regions repower Eu plan (European commission2022،)

ومن خلال الشكل المقدم فإن هذه الإجراءات مجتمعة، ستؤدي لإحداث تحول هيكلي في نظام الطاقة الأوروبية من منطلق التنسيق الفعال بين الطلب و استبدال الغاز والنفط بالكهرباء المتجددة والهيدروجين، وفق إطلاق استثمارات ضخمة تخص هذا الجانب، و تهيئة البنية التحتية فضلا عن

[192] الغاز الأذربيجاني ملاذ رومانيا للاستغناء عن الإمدادات الروسية، مرجع سابق الذكر

الإصلاحات الوطنية ودبلوماسية الطاقة المشتركة، كما يمكن استخدام قدرات الفحم الحالية لفترة أطول ، وفي هذا الإطار أعلنت دول الإتحاد الأوروبي على عزمها الفعلي على تجاوز الواردات الروسية من الوقود الاحفوري، وأن أي دولة عضو لا يمكنها مواجهة هذا التحدي منفردة، وإنما بتوحيد الجهود والتخطيط المشترك في خفض استهلاك الطاقة من الفواتير المرتفعة للأسر والشركات على المدى القصير والطويل ،على أن يخفض استهلاك الغاز بنسبة 30 %بحلول 2030 ،وفق إنشاء منصة في الإتحاد الأوروبي تدعم الشراء المشترك للغاز و تنظم الطلب وتهيكله[193] ، حيث صرح ماروس سيفكوفيتش Mouse نائب رئيسة المفوضية الأوروبية ، أن الإتحاد الأوروبي يريد من موردي الغاز الطبيعي الدوليين التقدم بعروضهم للبيع من خلال منصة جديدة أطلقها الإتحاد لشراء الغاز، وتدخل هذه الإستراتيجية ضمن الحيلولة دون ارتفاع الأسعار بوتيرة ضخمة مرة أخرى خلال العام الجاري.

تهدف هذه الخطة للتأكد من سد احتياجات الإتحاد من الغاز وفق استدراج عروض جديدة كل شهرين، وإنهاء العقود التي انتهت مدة صلاحيتها دون تبني إستراتيجية تجديدها، ويضيف سيفكوفيتش أن أكثر من 100 شركة تشارك في المنصة، وأن 65شركة تريد شراء الغاز الطبيعي (من بينها شركات التشيك ،إسبانيا و بولندا)، موضحا أن الهدف هو خفض أسعار الغاز الطبيعي ،[194] وقد تضمنت الجولة الأولى من طلبات الشراء الموحد للغاز طلبات توريد الغاز عبر خطوط الانابيب بمعدل 77 % وطلبات لشراء الغاز المسال بنسبة 23 %،[195] وفق دعوة لموردي الغاز الدوليين باستثناء روسيا، وهذه الآلية ستتيح لهؤلاء توسيع قاعدة عملائهم. وبحسب لوائح أنجزت في منتصف ديسمبر 2022 يترتب على دول الإتحاد الأوروبي المشاركة في آلية الطلب الإجمالي هذه ب 15 %على الأقل من الكميات المطلوبة، للوصول لملء 90 %من سعة خزاناتهم بحلول نوفمبر 2023.

كما تقترح المفوضية الأوروبية زيادة هدف توجيه الطاقة المتجددة ب 45 % بحلول 2030، مقارنة ب 40 % التي تم اقتراحها لسنة 2021، و هذا من شأنه تحقيق1236 ميغاواط لسنة 2030 ،كما تقترح أيضا مضاعفة الطاقة الشمسية الكهروضوئية التي تعتبر واحدة من أسرع التقنيات انتشارًا، وهذا هو السبب في أن تحدد المفوضية هدف Repower EU بأكثر من 320 جيجاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية

[193] Communication from the commission to the European parliament ،the European Council ،the Council ،the European economic and social committee and the committee of the regions REPowerEU Eu plan (European commission2022،)

[194] **الإتحاد الأوروبي يطلق أول مناقصة لمشتريات الغاز بشكل جماعي** 10 ماي 2023
https://rb.gy/ersmz

[195] هبة مصطفى، **65 شركة تتقدم بطلبات الشراء الموحد للغاز في أوروبا بالجولة الأولى** (الطاقة ،05-05-2023)
https://rb.gy/ydf22

بحلول عام 2025، أي أكثر من ضعف المستوى الحالي، وصولا ل 600 جيجاوات بحلول عام 2030كجزء من الطموح المتزايد للطاقة الشمسية، كما تؤكد المفوضية على طاقة الرياح ، لا سيما الرياح البحرية لأنها تمثل فرصة مستقبلية مهمة: كمورد مستقر ووفرة القبول العام في الداخل الأوروبي .

في ذات السياق سيتم تحديث أنظمة تدفئة المناطق التي يمكن أن تحل محل الوقود الأحفوري، والتحول من التدفئة الفردية لتدفئة جماعية نظيفة خاصة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية ، بالإضافة لذلك فهناك حاجة لجهود متسارعة لإنشاء البنية التحتية للهيدروجين، للإنتاج والاستيراد ونقل 20 مليون طن من الهيدروجين بحلول عام 2030 و هذه العملية هي في مراحلها الأولى ، حيث تم بالفعل وضع أساس التخطيط والتطوير من قبل إدراج البنية التحتية للهيدروجين في شبكات الطاقة عبر أوروبا ، ويقدر مجموع احتياجات الاستثمار لفئات البنية التحتية للهيدروجين الرئيسية ما بين28و38 مليار يورو لخطوط الأنابيب الداخلية بين الاتحاد الأوروبي، وتحتاج أيضاما بين 6 و 11 مليار للتخزين لتسهيل استيراد ما يصل إلى 10 مليون طن من الهيدروجين المتجدد، و ستدعم المفوضية تطوير ثلاثة ممرات رئيسية لاستيراد الهيدروجين عبر البحر الأبيض المتوسط و منطقة بحر الشمال ، وبمجرد أن تسمح الظروف بذلك، مع أوكرانيا.

يُعد تعزيز إنتاج الميثان الحيوي المستدام إلى 35 مليار متر مكعب بحلول عام 2030 مسارًا فعالاً، من حيث تكلفة تحقيق الطموح لتقليص واردات الغاز الطبيعي من روسيا. لزيادة قدرة إنتاج الغاز الحيوي في الاتحاد الأوروبي وتعزيز تحويله إلى الميثان الحيوي، ويقدر احتياجات الاستثمار ب 37 مليار يورو خلال هذه الفترة.

يمكن أن يوفر الهيدروجين والغاز الحيوي والميثان الحيوي حسب الصناعة ما يصل إلى 35 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بحلول عام 2030، وسيكون هذا بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي عن طريق تطوير مرفق استشاري فني في إطار مركز InvestEU لدعم مشاريع الطاقة المتجددة. وفيما يخص قطاع النقل فإنه يمكن الجمع بين الكهرباء واستخدام الهيدروجين الخالي من الوقود الأحفوري لتعزيز وفرة الطاقة في قطاع النقل وتسريع الانتقال نحو المركبات عديمة الانبعاثات ، فإن اللجنة: سوف تنظر في مبادرة تشريعية لزيادة حصة المركبات ذات الانبعاثات الصفرية في مجال صناعة السيارات، ودعوة المشرعين المشتركين للتبني السريع للمقترحات المعلقة بشأن أنواع الوقود البديلة، والملفات الأخرى ذات الصلة بالنقل التي تدعم التنقل الأخضر كعامل تمكين للتنمية المستدامة بما يتماشى و خطة 2030

،باعتبار أن قطاع النقل من أكثر القطاعات نموا و هو المسؤول عن 28 % من انبعاثات الغاز الدفيئة المرتبطة بالطاقة .[196]

سيتطلب تحقيق أهداف **REPowerEU** تنويع إمدادات الطاقة المتجددة والمواد الخام الهامة، والحد من التبعية القطاعية، والتغلب على العرض فإن الاتحاد الأوروبي للطاقة الشمسية شهد سوق الألواح والمضخات الحرارية. من خلال إقامة سوق صناعة الطاقة الشمسية في الاتحاد الأوروبي وفق تسريع وتضخيم نشر مصادر الطاقة المتجددة.

يوفر انتقال الطاقة النظيفة فرص للسوق ويساعد على ضمان الوظائف التي أعيد تأهيلها سيدعم المهارات من خلال برنامج إيراسموس +، والتعهد المشترك بشأن الهيدروجين النظيف، إلا أن عمليات التصاريح البطيئة والمعقدة تعتبر عقبة رئيسية أمام إطلاق العنان لمصادر الطاقة المتجددة. وأن الحصول على تصريح يمكن أن يستغرق ما يصل إلى 9 سنوات لمشاريع الرياح، وما يصل إلى 4 سنوات لمشاريع الطاقة الشمسية المركبة على الأرض. وهذا يدل على تعقيدات الأجهزة البيروقراطية، وعليه قامت اللجنة بجمع خبراء الطاقة المتجددة مع خبراء التقييم البيئي من الدول الأعضاء في 13 جوان2022، في مؤتمرات القمة رفيعة المستوى، مثل قمة بحر الشمال في الدنمارك، سيعزز حالة الاستثمار في مجمعات الرياح العابرة للحدود والمشاريع المتجددة.

ستوفر خطة **REPowerEU** للاتحاد الأوروبي 80 مليار يورو من نفقات استيراد الغاز، و12 مليار يورو نفقات استيراد النفط، و1.7 مليار يورو نفقات استيراد الفحم سنويًا [197]2030.

أصبحت الطاقة النووية من أهم مصادر الكهرباء في بلدان صناعية عديدة، مثل فرنسا التي قامت باستئناف عمل 3 مفاعلات نووية في ديسمبر 2022، لرفع معدلات توليد الكهرباء لديها، وهو ما يأتي في خضم اهتمام دولي بتوسيع الاعتماد مرة أخرى على الطاقة النووية للأغراض المدنية، خاصةً في ظل ما فرضته الحرب الروسية الأوكرانية من تبعات سلبية، وفي ضوء هذا نشر موقع "إيكونيميست" تقريرين بعنوان "هل تستطيع الصناعة النووية الفرنسية تجنب الانهيار؟"، في 12 ديسمبر 2022، وبعنوان "الاستثناء الفرنسي"، في 15 ديسمبر 2022. ويمكن استعراض أبرز ما جاء فيهما على النحو التالي:

[196] د /محمد سلمان الحمادي، **لماذا الحياد المناخي**، (ترينذز للبحوث والاستشارات،05-08-2022)

[197] Communication from the commission to the European parliament،the European council ،the council ،the European economic and social committee and the committee of the regions repower Eu plan (European commission،2022)

- **إعادة إحياء الاعتماد الدولي على الطاقة النووية:** تدفع العوامل الاستراتيجية والبيئية دول العالم لتوسيع اعتمادها مرة أخرى على الطاقة النووية للأغراض المدنية، التي تمثل اليوم 25% من توليد الكهرباء في الاتحاد الأوروبي، و10% حول العالم، مع تنامي تدفقات الأموال على الأبحاث والشركات الناشئة المهتمة بهذا القطاع؛ حيث تحرص بريطانيا وفرنسا على بناء مصانع تقليدية جديدة، وحتى ألمانيا التي تعهدت بإغلاق مفاعلاتها النووية هذا العام أجلت ذلك حتى أبريل 2023.
- **مساعي الغرب للاقتداء بالتجربة النووية الفرنسية:** تقدم فرنسا نموذجاً يمكن للدول الأوروبية الساعية لتطوير قدراتها النووية الاقتداء به؛ فبعد الصدمة النفطية الأولى في عام 1973، قامت باريس ببناء أسطول يتشكل من 56 مفاعلاً نووياً يشكل نحو 70% من قدرة البلاد على توليد الكهرباء، وهي أعلى حصة في العالم وأكثر من ثلاثة أضعاف الرقم في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ما يشجع الدول الغربية على الاعتماد على الصناعة النووية الفرنسية للتوقف عن كونها عبئاً على نظام الطاقة المتوتر في القارة الأوروبية[198] على المدى القصير، مع السعي إلى الاقتداء بالتجربة الفرنسية في بناء المفاعلات النووية على المدى الطويل، وهو ما يعتمد عليه آنياً الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" لتحقيق النهضة النووية الوطنية المنشودة.
- **ضرورة تنويع مصادر الطاقة مع تطوير القدرة النووية:** أدى الاندفاع الفرنسي نحو الطاقة النووية إلى تقليل أهمية مصادر الطاقة المتجددة، فتعمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح اليوم على تشغيل 9% من إمداداتها من الطاقة، مقارنة بـ 25% في بريطانيا، ولكن مع ذلك فإنه من خلال تعزيز توليد الطاقة النووية، إلى جانب العمل لتطوير مصادر الطاقة المتجددة الأخرى، يمكن تحقيق مزيج طاقة أكثر توازناً ومنخفض الكربون. وفيما كان للنخب الفرنسية ارتباط عاطفي وأيديولوجي تقريباً بالطاقة النووية، فإن الطاقتين النووية والمتجددة ليستا على طرفي نقيض كما يعتقد البعض في باريس؛ فالعالم بحاجة إلى كلتيهما[199].

ومن خلال ما تقدم فإن الرئيس الفرنسي ماكرون يسعى لمعالجة المشكلات التي تواجه الصناعة النووية بالدولة، حتى ما قبل الحرب الأوكرانية؛ حيث أعلن عن خطة لبناء ستة مفاعلات جديدة على الأقل، وما يصل إلى 14 مفاعلاً إذا ما سارت الخطة على نحو جيد، قائلاً: "علينا أن نلتقط خيط المغامرة العظيمة للطاقة النووية المدنية"؛ وذلك مع توجه الدولة لتشديد سيطرتها

[198] إيمان أحمد عبد الحليم، **النموذج الفرنسي: فرص ومخاطر اعتماد باريس على المفاعلات النووية خلال أزمة الطاقة** (إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية،19-12-2022)

[199] إيمان أحمد عبد الحليم، مرجع سابق الذكر

على الشركة الرئيسية المعنية بالطاقة النووية بحلول نهاية العام ، وبالتالي سيؤثر نجاح التجربة الفرنسية ومدى القدرة على تجاوز العوائق المشار إليها في مواقف غيرها من الدول المتحولة نحو الطاقة النووية.

اجتمع زعماء الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل خلال يومَي 23 و24 مارس 2023؛ أين تم مناقشة عدداً من الملفَّات الهامة، وعلى رأسها استمرار دعم الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا، ومناقشة إجراءات تجنُّب أزمة الغذاء العالمية، فضلاً عن وسائل تعزيز القدرة التنافسية لدى الاقتصاد الأوروبي، ولا سيما مناقشة ملف الهجرة وتعزيز التكامل الأوروبي في مواجهة التنافس الأمريكي–الصيني؛ لكن ما يهنا هو مناقشة التوترات بين ألمانيا وفرنسا حول ملف الطاقة النووية.

- **الاعتراف بالطاقة النووية النظيفة:** هناك ضغط فرنسي على الإتحاد للاعتراف بأن الطاقة النووية لها دور في مستقبل أوروبا الأخضر، وفق اعتبارها مصدراً للطاقة منخفض الكربون، حيث تحاول ضمان توجيه المزيد من التمويل نحو أسطولها النووي الحالي، وذلك في إطار طرح التكتل استراتيجية صناعية جديدة تهدف إلى تملُّك الاتحاد 40% من التكنولوجيا الرئيسية التي تحتاجها لمكافحة تغير المناخ، مثل الألواح الشمسية وتوربينات الرياح التي يتم بناؤها داخل حدوده بحلول عام 2030؛ لذا تحرص فرنسا على وجه الخصوص على إضافة الطاقة النووية إلى قائمة المشاريع المعترف بها في إطار الاستراتيجية الصناعية، خاصةً في ظل المقاومة من قبل دول مثل ألمانيا وإسبانيا والنمسا والدنمارك وإيرلندا ولوكسمبورغ[200]
- **انقسام الحكومات الأوروبية حول الطاقة النووية:** انقسم الاتحاد الأوروبي إلى كتلتين بخصوص اعتبار الطاقة النووية طاقة خضراء: الأولى مُعارِض بشدة، وتشمل دولاً مثل ألمانيا والنمسا ولوكسمبورغ؛ حيث عارض رئيس وزراء لوكسمبورغ"كزافييه بيتيل" الطاقة النووية بشدة، وقال إنه سيكون من الوهم وضع علامة خضراء على هذا القطاع، باعتباره ليست آمناً، ولا رخيصاً ولا صديقاً للمناخ. أما الكتلة الثانية فمؤيدة، وتشمل دولاً مثل التشيك وبولندا؛ إذ أيد رئيس الوزراء البولندي "ماتيوز مورافيكي" منح الطاقة النووية المكانة التي تتمتع بها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ ومنه ستتمكن من الحصول على التمويل اللازم من الإتحاد.

[200] عبد الله جمال، **توترات داخلية: أبعاد الخلافات الأوروبية خلال قمة بروكسل** (إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية،28-03-2023)

- **الخلاف حول الصفقة الأوروبية الخضراء:** هدد الخلاف المتنامي بين فرنسا وألمانيا، الذي أشعلته الخلافات حول الطاقة النووية ومحركات الاحتراق، القمة الأخيرة؛ إذ فاجأت ألمانيا الدبلوماسيين الأوروبيين عندما شنت حملة معارضة؛ لمنع الموافقة النهائية على اللائحة المقترحة التي من شأنها أن تفرض خفضاً بنسبة 100% على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للسيارات والشاحنات المَبيعة؛ وذلك من خلال حظر أي مبيعات للسيارات التي تعمل بالوقود الأحفوري اعتباراً من عام 2035؛ حيث يعتبر القانون أحد الأجزاء الرئيسية في الصفقة الأوروبية الخضراء، كما يعد مفتاح خطة بروكسل الطموحة لتصبح اقتصاداً "محايداً مناخياً" بحلول عام 2050. وجار الرفض الألماني من منطلق أن ذلك سيكلفها انهيار اقتصادي غير مسبوق بعد أن كانت من أكبر مصدري السيارات في العالم لصناعة السيارات، كما طالبت بإعفاء الوقود الإلكتروني، وهي تقنية ناشئة تجمع بين الهيدروجين وثاني أكسيد الكربون، لإنتاج أنواع وقود جديدة يمكن صبُّها في الوقود التقليدي، بل تطالب الاتحاد الأوروبي بتقديم تأكيدات بأن القانون سيسمح ببيع السيارات الجديدة بمحركات الاحتراق التي تعمل بالوقود الاصطناعي، كما تهدف وزارة النقل الألمانية إلى الحصول على ضمانات بأنه يمكن بيع سيارات محركات الاحتراق الجديدة بعد ذلك التاريخ، إذا كانت تعمل بالوقود الإلكتروني، وهو طلب تدعمه شركات قطع غيار صناعة السيارات القوية في ألمانيا.

خلاصة الفصل:

- لم يكن لجوء روسيا للقوة المسلحة في حالة أوكرانيا إلا تأكيدا على حقها الجيوبوليتيكي في مناطق نفوذها.
- العقوبات الدولية التي تم فرضها على روسيا لم تكن بالمجدية نظرا لعدم الالتزام الفعلي لجميع دول أوروبا، وكذا إعفاء بعض القطاعات من العقوبات مثل غازبروم جعل روسيا تبقى مسيطرة على الوضع من خلال تعرض أوروبا للمزيد من التداعيات السلبية حتى بعد مرور سنة كاملة على الحرب.
- سعي الإتحاد الأوروبي لتخفيض الحصة الروسية في رصيد الغاز، من خلال عمليات عقد شراكات مع العديد من موردي الطاقة لا يعني الحد من مخاطر الإمدادات، ذلك أن معظم هذه الإمدادات تقع ضمن مناطق غير مستقرة سياسيا (الشرق الأوسط، الخليج الفارسي وإفريقيا).
- المشكلة الأساسية للطاقة في أوروبا لن تحل بمثل الصفقات التي تم التطرق إليها في كل من إفريقيا والشرق الأوسط وشرق المتوسط وهذا التوجه الأوروبي سيزيد من حدة المنافسة العالمية على الغاز، كما أن مسألة إيجاد بدائل دائمة تتطلب شراكات قوية، وتشييد خطوط أنابيب لنقل الغاز من مصادره لأوروبا ،وهو أمر قد يكون ممكنا من الناحية الاقتصادية، لكن المشكلة الرئيسية تكمن في السبب الذي دفع الأوروبيين للبحث عن بدائل موثوقة، وضمان تدفق الغاز بشكل دائم دون أن يتأثر بالظروف السياسية والأمنية، وهو الأمر الذي يبدو غير ممكن أيضا بالنظر لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها المناطق التي يوجد فيها دول رئيسة منتجة ومصدرة للغاز سواء في الشرق الأوسط أو شرق المتوسط أو إفريقيا، فحالات الاستقرار متقلبة في هذه المناطق وذلك بسبب الأزمات الداخلية التي تعانيها بعض دولها والخلافات الثنائية لأسباب مختلفة فضلا عن استمرار بؤر التوتر التاريخية.
- بخصوص نجاح خطة **Repower EU** لمواجهة أزمة الطاقة في أوروبا، والتخلي عن الغاز المسال القادم من روسيا لا توجد إمكانية فعلية لذلك حيث لا يوجد ما يكفي من الغاز المسال في دول أخرى لتلبية احتياجاتها في حال تخلت عن غاز روسيا، كما أن بناء محطات جديدة لتسييل الغاز أو محطات لاستيراده و تحويله لغاز مسال يحتاج مليارات الدولات، وإلى العديد من السنوات وهذا غير ممكن حاليا في ظل ارتفاع معدلات التضخم في القارة الأوروبية .ناهيك عن قدرة أوروبا في استخدام الطاقة الشمسية و طاقة الرياح في فترة قصيرة أمر مشكوك فيه نظرا لارتفاع أسعار المعادن.

- إن الخلافات الداخلية الناشئة بين الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي قد تهدد من استمراريته، بيد أنها تكشف عن تضخم حجم التحديات التي يواجهها التكتل، والتي من شأنها عرقلة جهوده في تعزيز أطر التكامل الداخلية به، خاصةً في ظل تعرضه لمجموعة من التهديدات الجيوسياسية الناجمة عن الحرب الأوكرانية، ومن ثم تباطؤ وتيرة الاتحاد في اتخاذ خطواته التنفيذية لاستيعاب تلك المخاطر والمشكلات الداخلية؛ حتى لا تتفاقم أزماته إلى حدود خارجة عن سيطرته

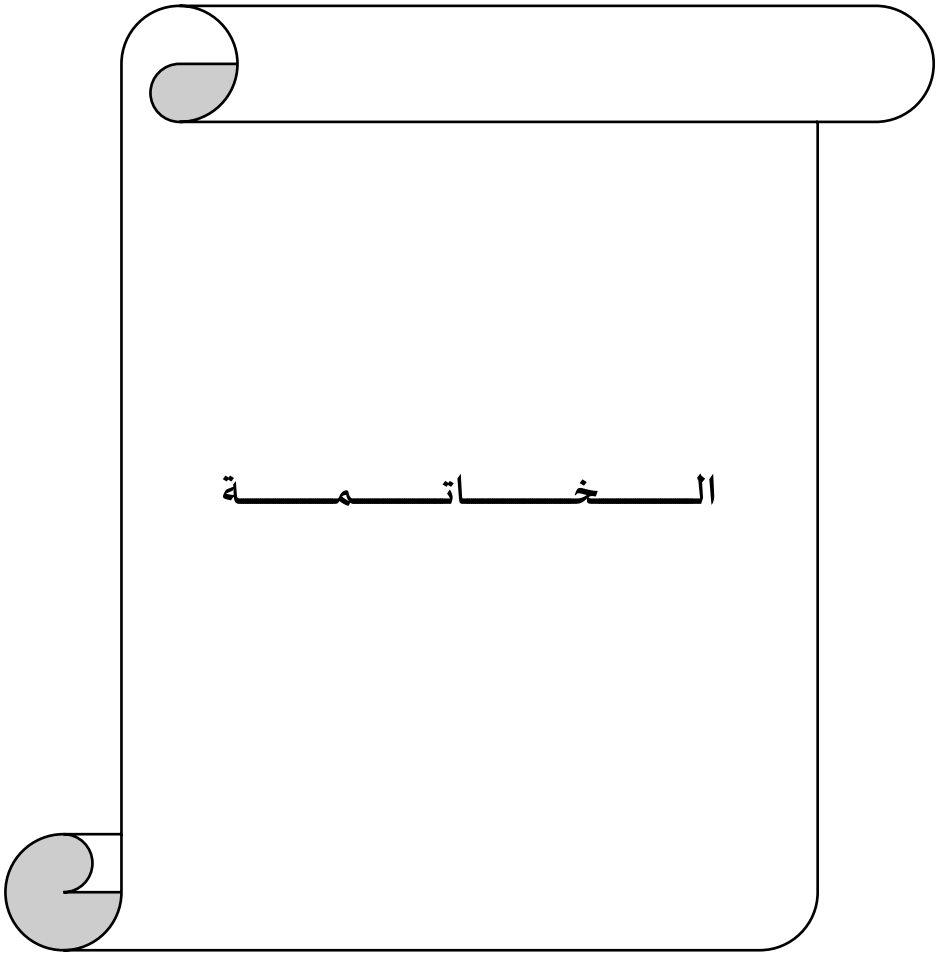
الـــــخـــــاتـــــمـــــة

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- إن الموارد الطاقوية خاصة الغاز منها يعتبر مادة إستراتيجية باعتباره عصب الاقتصاد العالمي، لذلك فهو يدخل كمتغير رئيسي ضمن سياسات الدول الكبرى الأكثر استيرادا له، في إطار التنافس الدولي لبسط النفوذ على أهم المناطق الطاقوية في العالم.
- على الرغم من تعدد واختلاف التعاريف المقدمة لمفهوم أمن الطاقة سواء من جانب الدولة الموردة، المستهلكة وحتى دول العبور، إلا أن هناك نقطة تشترك فيها وهي حفظ المصالح الحيوية ومن أهمها على الإطلاق حماية الأمن القومي للدولة.
- شهدت روسيا استفاقة ملحوظة في الساحة الدولية مع قيادة بوتين الذي تمكن من استغلال مواردها الطاقوية التي وجدت فيها البديل الاستراتيجي في تعزيز عودتها الإقليمية و الدولية، على أساس تربعها على مورد طاقوي عالمي توظفه كورقة سياسية في أمن مصالحها القومية ، متمسكة باستراتيجية ضمان إرساليات الخطوط الطاقوية نحو أوروبا عبر سيطرتها على خطوط الأنابيب بين الشرق والغرب، للتحكم والتلاعب بالإمدادات خاصة وأن قاعدة الصناعية لأوروبا تعتمد بشكل كبير على هذه الموارد التي تتسم بالندرة و النضوب، في ظل افتقارها للاحتياطات الداخلية والإنتاج المحلي والتبعية العالية للمصادر الخارجية. كل هذه التحديات فرضت على أوروبا الاهتمام بأمن الطاقة وفق اعتباره قضية محورية منذ تشكيل الاتحاد وبناء علاقاته مع الدول المنتجة، وعلى رأسها روسيا الطرف الرئيسي في هذه المعادلة، والدولة الرائدة في تصدير الغاز للسوق الأوروبية، الأمر الذي يبين ثقل روسيا كشريك في الغاز الأوروبي وذلك استنادا لحجم صادراتها عبر خطوط أنابيب تمتد من روسيا إلى أوروبا.
- تبرز المحروقات كمتغير رئيسي في فهم وتحليل طبيعة التوجهات الروسية اتجاه أوروبا عبر سيطرتها على 40% من الواردات الأوروبية من الغاز، وهذا راجع لتمتع روسيا بموارد إنتاجية ضخمة، إضافة لاعتبارات جيوبوليتيكية قائمة على القرب الجغرافي، وتوفر البنى التحتية اللازمة ناهيك عن معقولية سعر الغاز الروسي.
- عمل الإتحاد الأوروبي على خلق نظرة موحدة لمصادر التهديد، خاصة وأن اختلاف الرؤى داخل بعض الدول المحورية في الإتحاد أدى إلى تباين التوجهات بين من يرى أن روسيا مصدر غير موثوق لإمدادات الطاقة، ومن يرى أن روسيا هي المورد الأول للسوق الأوروبية وشريك مهم في التجارة البينية وهذا ما تذهب إليه ألمانيا.

- استطاعت روسيا توظيف الأزمات، فهي تنظر لتهديد أمن الطاقة على أنه تهديد للأمن القومي الروسي، وأن فاعلية الدور الروسي العالمي ارتبط بشكل مباشر بالتوظيف الاستراتيجي لموارد الطاقة التي أصبحت أداة هامة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- الحرب الروسية الأوكرانية المتجددة لسنة 2022، عبرت على أن لجوء روسيا للقوة المسلحة إلا تأكيدا على حقها الجيوبوليتيكي في مناطق نفوذها، بعد محاولات استقطابها للجهة الغربية، وتأكيد بوتين عن عدم اعتزامه التنازل الروسي في استرجاع مكانته التي تعرضت لمحاولات حبسها كقوة منبعثة، من طرف الناتو الذي تعتبره توغل ضمن عمقها الإستراتيجي (سياسة جو بايدن القائمة على إعادة الانتشار العسكري في المناطق التي يمكن من خلالها احتواء روسيا).
- مراهنة موسكو افشال العقوبات الدولية التي تبنتها أوروبا من خلال التوظيف الروسي لمقدرات القوة التي تتمتع بها : قدرة الدبلوماسية الروسية على المناورة والضغط على الولايات المتحدة والحكومات الغربية، وسلطة الغاز الروسي على أوروبا التي تتجسد في صعوبة إيجاد بدائل يسيرة على المديين القريب والمتوسط، وبالتالي ستحد من اندفاع عدد من الدول الأوروبية في الثبات بخصوص العقوبات التي تم فرضها على روسيا)، ثم إن ارتفاع أسعار الطاقة لمستويات قياسية سيعود بالنفع على روسيا، حيث ستتمكن من إيجاد مستوردين آخرين لطاقتها خاصة الصين التي تنافس أوروبا في زيادة حصتها من الغاز الروسي ، ناهيك عن اعتبار روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم يمنحها ميزة استراتيجية مضافة، فروسيا ليست المتضرر الوحيد بل أن آثار العقوبات الاقتصادية تمتد لدول أوروبا بإلحاق أضرار ضخمة بقطاع الطاقة، التجارة، التصنيع، البنوك والسوق الأوروبي، وسيؤدي في النهاية لتوقف شركات أوروبية كبرى بسبب تجميد عملها في روسيا.
- أدت الحرب الروسية الأوكرانية للعديد من التداعيات السلبية على أمن الطاقة الأوروبية، تجسدت في مواجهة هاجس تراجع الامدادات الروسية عبر مختلف الأنابيب الموجهة لأوروبا بسبب استراتيجية روسيا التي تقضي بتقليص الامدادات الروسية (كلما كان العرض أقل زاد الطلب)، ما انعكست على ارتفاع معدلات التضخم لمستويات غير مسبوقة في جميع أنحاء أوروبا، واثارة موجة من الاحتجاجات والإضرابات المدفوعة بتنامي تيارات اليمين المتطرف مما يهدد لعدم الاستقرار السياسي في الإتحاد الأوروبي.
- سعي الإتحاد الأوروبي لخفض الحصة الروسية من رصيد الغاز، من خلال عمليات عقد شراكات مع العديد من موردي الطاقة لا يعني الحد من مخاطر الإمدادات، ذلك أن معظم هذه الإمدادات تقع ضمن مناطق غير مستقرة سياسيا (الشرق الأوسط، الخليج الفارسي وإفريقيا).

- المشكلة الأساسية للطاقة في أوروبا لا يمكن حلها بعقد شراكات مع أكبر منتجي الطاقة في كل من إفريقيا ،الشرق الأوسط ، شرق المتوسط والخليج لأن هذا التوجه الأوروبي سيزيد من حدة المنافسة بين الدول الأوروبية في حد ذاتها، من منطلق سعي كل دولة لتحقيق الأمن الطاقوي على حساب باقي دول الاتحاد، في ظل غياب سياسة شاملة من شأنها تأطيرها لتبني استراتيجيات قادرة على التغلب على الاحتكار الروسي للغاز ، في المقابل فإن روسيا ستتدخل لمنع الانسلاخ الأوروبي من التبعية الروسية عن طريق الضغط على الدول المنتجة خاصة التي تربطها معها علاقات استراتيجية ، ثم إن إيجاد بدائل دائمة تتطلب شراكات قوية، وبناء خطوط أنابيب لنقل الغاز من مصادره لأوروبا ،وهو أمر قد يكون ممكنا من الناحية الاقتصادية، لكن المشكلة الرئيسية تكمن في السبب الذي دفع الأوروبيين للبحث عن بدائل موثوقة، وضمان تدفق الغاز بشكل دائم دون أن يتأثر بالظروف السياسية والأمنية، وهو الأمر الذي يبدو غير ممكن أيضا بالنظر لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها المناطق التي يوجد فيها دول رئيسة منتجة ومصدرة للغاز، فحالات الاستقرار متقلبة في هذه المناطق وذلك بسبب الأزمات الداخلية التي تعانيها بعض دولها والخلافات الثنائية لأسباب مختلفة، فضلا عن استمرار بؤر التوتر التاريخية.
- لا توجد إمكانية فعلية لنجاح خطة Repower EU للتخلي عن الغاز الروسي المسال، حيث لا يوجد ما يكفي من الغاز المسال في دول أخرى لتلبية احتياجاتها في حال تخلت عن غاز روسيا، كما أن بناء محطات جديدة لتسييل الغاز أو محطات لاستيراده وتحويله لغاز مسال يحتاج لمبالغ مالية ضخمة، وإلى العديد من السنوات وهذا غير ممكن حاليا لأن الوضعية الطاقوية لأوروبا تتطلب حلولا سريعة. ناهيك عن قدرة أوروبا في استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في فترة قصيرة أمر مشكوك فيه نظرا لارتفاع أسعار المعادن.
- إن الخلافات الداخلية الناشئة بين الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي(الخلافات بخصوص المصادقة على مشروع Repower Eu من الجانب الألماني بخصوص خفض الانبعاثات الكربونية ل 100% وكذا الخلافات حول الاعتراف بالطاقة النووية على أنها طاقة خضراء)قد تهدد من استمراريته، لأنها تكشف عن تفاقم حجم التحديات التي يواجهها التكتل، والتي من شأنها عرقلة جهوده في تعزيز أطر التكامل الداخلية به، خاصةً في ظل تعرضه لمجموعة من التهديدات الجيوسياسية الناجمة عن الحرب الأوكرانية، ومن ثم تباطؤ وتيرة الاتحاد في اتخاذ خطواته التنفيذية لاستيعاب تلك المخاطر والمشكلات الداخلية؛ حتى لا تتفاقم أزماته إلى حدود خارجة عن سيطرته.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أ. القرآن الكريم

ب. الكتب

ج. مقالات من مجلات

د. تقارير ودراسات

هـ. أطروحات ومذكرات

و. محاضرات

ز. مقالات من جرائد

ح. مواقع إلكترونية

الكتب

1. حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية في الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق** (الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية 2008).
2. سناي الابن جوزيف، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجميل وماجدي كامل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمي،1997،)
3. بابيف بافل، **القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العملة الروسية** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات، ط 1، 2010)
4. برونسكي كاميلا، **الطاقة والأمن والأبعاد الإقليمية والعالمية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
5. بقاص خليفة، **الصراع الدولي على النفط في القارة الإفريقية** (النشر الجامعي الجديد)2016
6. توفيق صفا حسن توفيق، **لعبة الجيوبوليتيك: حروب البيادق** (بيروت، دار الفارابي،2021).
7. جمال الدين بن عمير، عمر وقيرة، **مقاربة حول الأمن الطاقوي الأوروبي: قراءة في الأبعاد الاقتصادية لمكانة الجزائر** (الجزائر، مركز الرائد، 2013).
8. حميد محمد، محمد عباس أحمد، **الغاز الطبيعي جيوبوليتيك الصراعات القادمة** (الأردن، دار الأكاديميون،2020).
9. دندن عبد القادر، **الصعود الصيني والتحدي الطاقوي: الأبعاد والانعكاسات الإقليمية** (الجزائر مركز الكتاب الأكاديمي الطبعة الأولى،2015).
10. دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة عماد حاتم (دار الكتاب الجديدة المتحدة، طرابلس،2014).

قائمة المراجع

11. الرفاعي حاتم، **البترول ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار** (القاهرة، نهضة مصر، ط 1 ،2009) .
12. سامان سيبهيري، **الجغرافيا السياسية للنفط** (مصر، مركز الدراسات الإشتراكية،2001).
13. ستنغل فرانك، ماكدونالد ديفيد، نابرز ديرك، **الشعبوية والسياسة العالمية**، ترجمة محمد حمشي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط،4)
14. سناي الابن جوزيف، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجميل وماجدي كامل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمي،1997،)
15. شكاكطة عبد الكريم، **الأهمية الإستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية: دراسة حالة الأوبك 197 .2014** (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع).
16. عباس فاضل عباس، **العلاقات بين روسيا الإتحادية والإتحاد الأوروبي للفترة 2001-2015** (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية، ط 1 ،2019)
17. عبد الله حسين، **مستقبل النفط العربي** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2000)
18. عبد المنعم سعيد عبد المنعم، **الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1986).
19. عبد العاطي عمرو، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية** (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014) .
20. كلير مايكل، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن (بيروت، دار الكتاب العربي) .
21. مصباح عامر: **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية** (الجزائر: دار الكتاب 2011).
22. معتمد عبد الحميد عاطف، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي وأزمة الفترة الانتقالية** (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون،2009).
23. نجم الدين المشهداني عبد الرحمن، **أمن الطاقة في السياسة الروسية بعد عام 2013** (عمان، دار المناهج، ط،1،2020).
24. هاينبرغ ريتشارد، **سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية** (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005).

مقالات من مجلات

25. نور حسن الشيخ، **تداعيات التصعيد العسكري الروسي على الاقتصاد العالمي** (مجلة السياسة الدولية الأهرام، العدد 228) 137-138
26. أبو سريع أبو سريع، **صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية** (السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد213 ن المجلد 53، 2018)
27. أمير بللوشة، بوشنافة سميرة، **الصراع الأمريكي الروسي في ظل الازمة الأوكرانية** (دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 3، 2021)

قائمة المراجع

28. الباجورين سمر، **احتواء مؤقت: هل يصمد الاقتصاد الروسي في مواجهة العقوبات الغربية** (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،03مارس 2022)
29. بهاز حسين: **التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية: دراسة حالة يوغسلافيا سابقا وأوكرانيا** (مجلة دفاتر السياسة والقانون، أفريل 2011)
30. جمال الدين الغنام رنيم علي، **الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط 2009 . 2019** (كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية)
31. حداد أسماء، **الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية نموذجا** (مجلة مدارات سياسية، ديسمبر 2017)
32. حقي توفيق سعد حقي، **التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة**، (مجلة العلوم السياسية، العدد 43)
33. رشاد سوزي، **أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي** (مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثالث، 2022)
34. سرور عبد الناصر، **الصراع الإستراتيجي الأمريكي –روسيا في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة ،1991-2007** (مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 1، غزة، 2009)
35. السلمي جلال، **تركيا خطوط نقل الطاقة: المردود والآفاق** (مجلة المعهد المصري، المجلد 2، العدد 5، جانفي 2017)
36. عبد الحميد وحيد، **ماذا يبقى من قواعد النظام العالمي** (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 2014،198)
37. عبد الشافي عصام، **الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي**، (مجلة لباب، العدد 14، 2022)
38. عبد القادر بن سي قدور، **مبادئ سياسة روسيا اتجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي** (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد1، المجلد5، 2018)
39. العربي العربي، **مستقبل العلاقات الجزائرية-الأوروبية في ميدان الطاقة، أنابيب الغاز الاستراتيجيات للتعاون أم مشاريع لتكريس التبعية** (جامعة مستغانم)
40. علي مغاوري، **أوبك ومستقبل أمن الطاقة** (القاهرة، مجلة السياسة الدولية نمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164 ,2006)
41. فهمي طارق، **المصالح الإسرائيلية في غاز المتوسط والنزاع مع الجانبين اللبناني والفلسطيني، الملف المصري: غاز شرق المتوسط، أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 65، 2020)
42. طلبة مصطفى كمال، **تغير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله** (السياسة الدولية م 42 ع 170 أكتوبر112)2007
43. مبروك شريف شعبان، **التحالفات الإقليمية والدولية في شرق المتوسط، آفاق سياسية**، (المركز العربي للبحوث والدراسات العدد 24 ،2015)
44. محمد شادي، **انعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم العالمي** (مجلة السياسة الدولية الأهرام، العدد228 ،2022)

قائمة المراجع

45. غريب نوح، **الأمن الطاقوي الأوروبي بين الوطنية والفوق قومية** (مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد 12، العدد 2 ،2021)

تقارير ودراسات

46. أحمد عبد الحليم إيمان أحمد، **النموذج الفرنسي: فرص ومخاطر اعتماد باريس على المفاعلات النووية خلال أزمة الطاقة** (إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية،19-12-2022)
47. **إنذار مبكر: مخاطر تصاعد إضرابات العمال في قطاع النقل الأوروبي** (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 19-05-2022)
48. **تعميق الانقسام: هل تؤجج صفقة الغازبين "ميلوني" و"الدبيبة «أزمة ليبيا؟** (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،15 فيفري 2023
49. جلال سلمي، **تركيا خطوط نقل الطاقة المردود والآفاق** (المعهد المصري للدراسات، 19 ديسمبر ص 2016)
50. جمال عبد الله، **توترات داخلية: أبعاد الخلافات الأوروبية خلال قمة بروكسل** (إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية،28-03-2023)
51. حداد أسماء، **الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية** (المركز الديمقراطي العربي، 14-01-2017)
52. حرزلي أميرة أحمد، **إستراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011** (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، 2018)
53. حمادي فلاح حسن، **الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022**(الآثار الاقتصادية والسياسية)
54. حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية في الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق** (الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية 2008)
55. خليفة عبد الله، **تأثير الحرب الأوكرانية على العلاقات الروسية الإيرانية** (ترينذز للبحوث والاستشارات، 31-05-2022)
56. خليفة مترف عبد الله، **تأثير الحرب الأوكرانية على العلاقات الروسية الإيرانية** (ترينذز للبحوث والاستشارات)
57. الربيعي حسن، **الأهمية الجيوإستراتيجية لخط نورد ستريم والبدائل المتاحة أمام أوروبا** (ترينذز للبحوث والاستشارات،2022)
58. زكريا محمود، **تهدئة التوترات: ما دلالات زيارة الرئيس الفرنسي إلى الجزائر؟** (إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية ،28 -08-2022)
59. زكريا محمود، **تحديات برلين: ما أبعاد الدور الألماني في إفريقيا؟** (إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 12 أفريل2023)
60. سيرجيفا زلاتا هاتيبوغلو إمري، **الآفاق في روسيا** (مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، نوفمبر 2021)
61. شوقي أحمد: **بالأرقام والخرائط: خطوط أنابيب نقل الغاز الروسي إلى أوروبا بعد إغلاق نورد ستريم** (تقرير وحدة أبحاث الطاقة،09-09-2022)

قائمة المراجع

62. العباسي عبد الله والدوسري عبد العزيز، "**تقرير الطاقة: منافسة الولايات المتحدة لروسيا في أسواق الغاز الأوروبية**"، (مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، ماي 2019)
63. عرفة محمد أمين خديجة، **أمن الطاقة الأوروبي ودول الخليج**، (مركز الخليج للأبحاث، نوفمبر 2008)
64. عسكر أحمد، **النطاق الحيوي: أبعاد الجولة الإفريقية للرئيس الفرنسي ماكرون** (إنتروريجونال للتحليلات الاستراتيجية (01-08-2022)
65. عصام عبد الشافي، **ورقة تحليلية: الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي** (مركز الجزيرة للدراسات،3ماي2022)
66. محمد رجوي، **العقوبات الدولية التي فرضت على موسكو عام 2022**(وكالة الأناضول 20مارس 2022)
67. محمد محمود صدفة، **الضعف المتعدد: لماذا تمثل أزمة أوكرانيا تحديا حقيقيا لمنظومة الأمن الأوروبي**؟ (إنتروريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 23-02-2022
68. محمد محمود صدفة، **نشاط متزايد: لماذا يسعى الإتحاد الأوروبي لتعزيز حضوره في أمريكا اللاتينية؟** (إنتروريجونال للتحليلات الإستراتيجية،29 نوفمبر 2022)

قواميس

69. روبنسون بول، **قاموس الأمن الدولي** (أبو ظبي: مركز الأمرات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2009)

مذكرات واطروحات

70. الباسوني أحمد زكريا، **تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة المتوسط** (رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2018)
71. بلاهدة حنان، **أهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث 11-09-2001**(مذكرة لنيل مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة الجزائر ،2012)
72. بوقيدر أنيس، **جيوسياسية نقل المحروقات في أوروبا: التنافس الروسي الأوروبي** (مذكرة، مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014)
73. حمزاوي جويدة، **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط** (رسالة ماجيستر جامعة لحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية2011،2010)، ص52
74. حمزة حسام، **الدوائر الأمنية للأمن القومي الجزائري** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة لحاج لخضر باتنة ،2010. 2011)
75. خضراوي خديجة، **التحول الأنطولوجي في مفهوم الأمن: دراسة في إسهامات مدرسة كوبنهاغن** (مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس. 2015. 2016)
76. قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، (جامعة لحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010. 2011(

قائمة المراجع

77. مزياني لطفي، **دور المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية**، (أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة لحاج لخضر باتنة،2020—2021)

78. نوح غريب: **أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقاتها بالدول الكبرى** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران 02، 2019. 2020)

محاضرات

79. وهبي زكرياء: **محاضرات في مقياس الطاقة والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 3 سنة 2019.2020

مقالات من جرائد

80. حمى التنافس بين الصين وأمريكا بين خفض الاعتماد الواردات وتأمين إمدادات مستقرة (جريدة الشرق الأوسط، العدد 10229، نوفمبر2006)

81. زيارة ميلوني تمهد لتحويل إيطاليا على مركز لتوريد الغاز الجزائري نحو أوروبا (جريدة العرب، 24-01-2023) : https://encr.pw/nMF9K

82. شوقي فاطمة، مظاهرات في أوروبا احتجاجا على التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة (جريدة اليوم السابع،27 ماي 2023): https://rb.gy/99aql

المواقع الإلكترونية

83. أحمد مجاهد، **الازمة الأوكرانية: السياق وأصوله**، فيسبوك،23 فيفري 2022، تاريخ الدخول في 25 ماي2023: https://bit.ly/3OfbUDu

84. **1900 رأس نووي: مذكرة بودابست التي جعلت أوكرانيا مكشوفة أمام الروس** (24 فيفري 2022) https://l1nq.com/qgvG

85. **ما هي اتفاقية مينسك الموقعة بين روسيا وأوكرانيا**؟ (فيفري 2022) :https://l8.nu/qiA

86. منى سليمان **التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية** في (26-05 2022) عن: http://www.siyassa.org.eg/News/18240

87. **الموارد الطبيعية والاقتصاد** (2022-05-19) نقلا عن: net. ukrpress://http%/

88. **روسيا وأوكرانيا: خطاب فلاديمير بوتين الغاضب يعيد كتابة تاريخ أوكرانيا**"(26/5/2022)، عن: https://www.bbc.com/arabic/world-60477268

89. **ب-التفصيل-بعض-الكيانات-والشخصيات-الروسية-التي-دخلت-قائمة-العقوبات-الأوروبية-الجديدة-** (25 فيفري 2023) نقلا عن:https://rb.gy/m6ndd

90. **الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات جديدة على صادرات بيلاروسيا (**27 فيفري 2022):https://l8.nu/rAr

91. القائمة الكاملة للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا

92. **جوزيب بوريل يعلن فرض الإتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على طهران بسبب حرب أوكرانيا** ،23 ماي 2023: https://rb.gy/bijag

93. **المانيا تعارض حظر واردات الغاز والنفط والفحم من روسيا** (موقع الجزيرة نت، 2022-03-07)
https://rb.gy/hm3wd

94. فيله دويتشه، **دراسة: ألمانيا أكثر الدول الغربية تضررا جراء العقوبات على روسيا** (2022-12-12)
https://bit.ly/3JitROy

95. **الفاو تحذر: الحرب الروسية على أوكرانيا قد ترفع أسعار الغذاء 20 %** (موقع الجزيرة نت، 2022-03-11)
(https://bit.ly/3KMnnY ،

96. **سلاح الطاقة: ما التداعيات الأمنية لتخريب خطي نورد ستريم؟**

97. **خيبة أمل من زيارة السعودية. هل عادي المستشار الألماني بخفي حنين من جولة الخليج؟** (2022-09-22):
https://l1nq.com/LE4a2

98. **محمود سامي، اتفاقية ثلاثية بين مصر وإسرائيل وأوروبا**: من الرابح في سوق الغاز؟ ولماذا؟ (18 جوان 2022):
https://encr.pw/mTbNS

99. **توقيع مذكرة تفاهم بين مصر وإسرائيل والإتحاد الأوروبي لتصدير الغاز** (15 جوان 2022https://rb.gy/99aql):

100. **مسؤول روسي يكشف: الأسواق البديلة" للنفط الذي رفضته أوروبا**، (سكاي نيوز عربية،19 ماي2022
Bit.ly/3wKWNvV://httP

101. الإتحاد الأوروبي يطلق أول مناقصة لمشتريات الغاز بشكل جماعي 10 ماي https://rb.gy/ersmz2023

102. هبة مصطفى، 65 شركة تتقدم بطلبات الشراء الموحد للغاز في أوروبا بالجولة الأولى (الطاقة، 2023-05-05)
https://rb.gy/ydf22

103. الغاز الأذربيجاني ملاذ رومانيا للاستغناء عن الإمدادات الروسية (2023-02-30): https://encr.pw/4h6gC

II. المراجع باللغات الأجنبية

Les livres

1. Youngs Richard، **Security, Energy: Europe's New Foreign Policy Challenge**, (London: Routledge Advances in European Politics, 2009)
2. Roberts John ،**after the war: the southern corridor** ،in andrian dellecker and Thomas gomart ،Russian energy security and foreign policy ،London Routledge
3. Bazan Barry, **people state and fear: the national security problem in international relations** (harvester wheat sheat hemel Hempstead 1983)
4. Busan Barry and ole waver**, regions and powers: the structure of international security**, New York: Cambridge university press, 2003

Revues ET articles

5. lough John, "**Russia's Energy Diplomacy**", London, Chatman House, Briefing paper, N°1, (2011)

6. Zverev Aleksandr, «**Competing Approach: Neorealism Versus Constructivism on The Ukrainian Crisis**", St. Petersburg, Centre For German And European Studies, Working Paper, N°22, (2015),
7. **Communication from the commission to the European parliament ،the European council ،the council ،the European economic and social committee and the committee of the regions repower Eu plan (European commission202،)**
8. bahgat Gawdet: **Europè s energy security challenge and opportunity** ،international affirm vol 182 n°5، 2006 ،
9. Belyi. v, **Energy Security in international Relations Theories, higher school of economics**
10. cesnakas Gledrlus, **Energy Resources in foreign policy a theoretical approach**, Baltic journal of law of politics, volume 3, November 1,2010
11. Ghilès Francis, "**Escalating rivalry between Algeria and Morocco closes the Maghreb-Europe pipeline**", CIDOB, November 2021
12. Ghiles Francis, "**The Iberian Solution Could Offer Europe More Gas**", Fair Observer, 8 March 2022.
13. Ghimi Ana Maria**," EU-Russian Energy Relations, From Realist Point of View**», Euro polis,
14. Henderson James and Yermakov Vitaly, «**Russian LNG: Becoming A Global Force**», Oxford Institute for Energy Studies, OIES Paper, NG154, (November2019
15. homer Thomas–Dixon **on the threshold environmental international security changes as causes of acute conflict and violent**
16. Huysman Jef, «**Revisiting Copenhagen: Or, On Creative development of a security studies agenda in Europe**», European journal of international relations, vol.04, n°04, 1998,
17. Katarzyma Kosowska and Piotr kosowski**, » The Geopolitics of Gazprom's pipelines**», Poland, AGH Drilling Oil, Gaz, Vol33, N°4, (2016),
18. Kosowsk Katarzyma and kosowski Piotr, "**The Geopolitics of Gazprom's pipelines**", polond, AGH Drilling Oil, Gaz, Vol33
19. Living planet 1998(**gland ،world wildlife ،fund**) wwf (
20. Menas Associates, "**The real reason for Algeria's closure of the GME gas pipeline**", 3 November 2021.
21. pirani Simon. **Ukraine's Gaz sector**، university of oxford (oxford institute for energies studies.2007
22. Sharples Jack d.. **Russian approaches to energy security and climate change: Russian gas exports to the EU ،environment politics** ،vol 22، no 4،(Routledge 2013،)

23. Siddi Marco (**EU-Russia Energy Relations: From A Liberal to A Realist Paradigm**? », Russian Politics, Vol3, N°2-2017)
24. Thierry BALZACQ, Thierry, « **Qu'est-ce que la sécurité nationale ?»,** La revue internationale et Stratégique, n°52, hiver 2003-2004
25. UmutTurksen AnttoVihmaand, «**The Geo-economics of Russian-EU Gas Trade: Drawing Lessons from The South Stream Pipeline Project**», MIT center For Energy and Environment 'Policy Research, Working Paper, N° 2015-14, (November 2015),
26. Virag Attila, «**The Turk Stream Pipeline in Light of The Security of Demand for Russian Gas",** European Scientific Journal, Vol14, N°29, (October 2018) Vol5, N°1, (2011),
27. yergin Daniel ،**ensuring security foreign affairs** ،volume 85 n°2 (march –April 2006)

Internet Links

28. **L'énergie dans l'Union européenne**.03-03-2023 : https://rb.gy/95zak
29. Dempsey Judy, " **Is Europe Too Dependent on Russian Energy**? », Carnegie Europe, AT: caregieeurope.eu/strategic Europe /71507
30. Da Silva Lucas **: Guerre en Ukraine quelques sanctions de lue contre la Russie ?** (02-03-2023(https://rb.gy/gdejg
31. Ukraine **: lUE les principales banques russes du système Swift**: https://rb.gy/df2q8
32. Muller. S.2022."**Away from Russian gas: Germany and Europe must swap their dependencies on fossil fuels for green energy partnerships**", https://eu.boell.org/en/2022/04/14/away-russian-gas
33. Majkut Joseph, Dawes Allegra, Palti Leslie–Guzman, Bergmann Max and Wall Colin, "Security Implications of Nord Stream Sabotage", **Center for Strategic and International Studies**, September 29, 2022, accessible at: https://www.csis.org/analysis/security–implications–nord–stream–sabotage
34. Fakir Intissar, "**Given capacity constraints, Algeria is no quick fix for Europe's Russian gas concerns**", Middle East Institute, 8 March 2022. https://www.mei.edu/publications/given-capacity-constraints-algeria-no-quick-fix-europes-russian-gas-concerns
35. **Hydrocarbons Technology : https://www.hydrocarbons-technology.com/projects/medgaz-pipeline/**
36. **Hydrocarbons Technology**. https://www.hydrocarbons-technology.com/projects/trans-med-pipeline/
37. **Visite de Giorigia Meloni en Algérie** :28Mds De Gas dès 2024 et diversification des échanges (25-01-2023) : https://encr.pw/XkpUk

38. **Us seized Iran oïl as Biden considers easing sanctions** ،al-Arabiya.net11 march2022 : Https// : bit.ly/39TNhFN

39. **Crude oïl price at usd 110-barrel not sustainable** ،says Hardeep Singh puri economic times24 ، mai2022: Http// : bit.ly3wKgB1y

40. **International Energy agency ،what Energy Security** ? http//www.iea .org/Energy Security/subtopic/what Is Energy Security/

فهرس الخرائط

الرقم	فـــــــهـــــــرس الخـــــــرائـــــــط	الصفحة
01	أنابيب نقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا	**61**
02	مسار خط انابيب السيل الشمالي (1/2)	**63**
03	مسار خط انابيب السيل الجنوبي	**66**
04	مسار خط أنابيب السيل التركي	**70**
05	مسار خط انابي خط يامال أوروبا	**72**
06	مسار سيطرة روسيا على الأقاليم الأوكرانية	**93**
07	أنابيب الغاز الجزائرية نحو أوروبا	**110**

فهرس الأشكال

الرقم	فـــــــهـــــــرس الأشـــــكـــــــال	الصفحة
01	مشكلة مستويات التحليل لأمن الطاقة	44
02	نسب توزع حصص الغاز لأوروبا عبر الانابيب الروسية لسنة 2021	74
03	الواردات الأوروبية من الطاقة الأحفورية (2020/2010)	79
04	حجم الواردات الاوروبية من الغاز لسنة 2021	81
05	أسعار النفط ما بين 2010-2022	99
06	معدلات التضخم في دول أوروبا خلال شهري جانفي وجويلية 2022	101
07	الإجراءات الأوروبية المقترحة لتجاوز الأزمة الطاقوية	118

فهرس الجداول:

الرقم	فـــــهـــــــرس الجـــــــداول	الصفحة
01	مسار تنفيذ مشروع السيل الجنوبي وإلغاء العمل به	67
02	خطوط الطاقة الروسية الموجهة لأوروبا	73
03	حجم صادرات الغاز الروسية الموجهة لأوروبا لسنة 2022	102

قائمة المحتويات

فـــــهـــــرس الـــــمحـــــتـــــويـــــات	الصفحة
شكروعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لأمن الطاقة	13
تمهيد	14
المبحث الأول: أمن الطاقة كمفهوم جيوسياسي	15
المطلب الأول: السياق التاريخي لأمن الطاقة ومفهومه	15
المطلب الثاني: أولويات الدول لأمن الطاقة وأبعاده	20
المبحث الثاني: أهمية أمن الطاقة في العلاقات الدولية	24
المطلب الأول: علاقة الطاقة بالحروب والصراعات الدولية	24
المطلب الثاني: مرتكزات وأسس تحقيق أمن الطاقة	28
المبحث الثالث: النظريات المفسرة لأمن الطاقة	32
المطلب الأول: النظرية الواقعية	32
المطلب الثاني: النظرية الليبيرالية	37
المطلب الثالث: نظرية مركب الأمن الإقليمي(كوبنهاغن)	39

خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني: جيوسياسية معضلة الأمن الطاقوي الروسي الأوروبي	48
تمهيد	49
المبحث الأول: المقاربة الأوروبية-الروسية لأمن الطاقة	50
المطلب الأول: المقاربة الأوروبية لأمن الطاقة	50
المطلب الثاني: المقاربة الروسية لأمن الطاقة	55
المبحث الثاني: أنابيب نقل الغاز الروسي لأوروبا وأهميتها الاستراتيجية	58
المطلب الأول: أنابيب نقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا	58
المطلب الثاني: خطوط أنابيب السيل الشمالي (1،2)	62
المطلب الثالث: من خط أنابيب السيل الجنوبي لخط السيل التركي	66
المطلب الرابع: خط يامال-أوروبا	71
المبحث الثالث: المحروقات ودورها في رسم خارطة العلاقات الروسية الأوروبية	76
المطلب الأول: الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي	76
المطلب الثاني: دور المتغير الطاقوي في تحديد مسار العلاقات الروسية الأوروبية	79
خلاصة الفصل	83
الفصل الثالث: مأزق الأمن الطاقوي الأوروبي في كسب رهان كسر الاحتكار الروسي للطاقة	84
تمهيد	85
المبحث الأول: الحرب الروسية الأوكرانية وتبعاتها الطاقوية على أوروبا	86

المطلب الأول: تاريخ العلاقات الروسية الأوكرانية وأسباب الحرب	86
المطلب الثاني: العقوبات الدولية التي تبنتها أوروبا ضد روسيا و أثرها على أمن الطاقة في أوروبا	94
المبحث الثاني: الاستراتيجيات الأوروبية لتخطي تداعيات أمنها الطاقوي	105
المطلب الأول: التحرر من القبضة الروسية	105
المطلب الثاني: بديل الطاقات النظيفة	118
خلاصة الفصل	125
الخاتمة	127
قائمة المراجع	131
فهرس الخرائط والأشكال والجداول	142
فهرس المحتويات	144